استيضاح العقير الى الموالي المرتضى

وعدالاعزاز وديباجة الاعتزاز

كتاب استفتاح شرح المصباح سنة ١٩

تملكه العبد الفقير كثير الذنوب والتقصير

حسين بن عثمان عفى عنهما

المنان

١

اهدى

٤٥٣٠

١١٠

وقال النبی علیه السلام

قواعد الاعراب

1

قواعد الاعراب

سنه ۱۰۱۹

٤٥٧٠

مدوقف هذه النسخه الجلیله سلطانها الاعظم والخاقان المعظم
مالک البر والبحر خادم الحرمین الشریفین السلطان السلطان
السلطان السلطان الغازی محمود خان وقف صحیحا
شرعیا علی بطون ذکور اولاده ثم علی اعقابهم
حرم العفو احمد شیخ زاده
الحرم الشریف
عفی عنها

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العامل جمال الدين بن هشام

نفع الله المسلمين ببركته هذه فوائد جليلة فى قواعد

الاعراب تقتنى متأبلها جادة الصواب وتطلعه فى الامد

القصير على نكت كثيرة من الابواب عملتها عمل من طلب

حب وسميتها بالاعراب عن قواعد الاعراب ومن الله استمد

التوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه وتنحصر فى

ارجعة ابواب الباب الاول فى الجملة واحكامها وفيه اربع

مسائل المسئلة الاولى فى شرحها اعلم ان اللفظ المفيد يسمى

كلاما وجملة ونعنى بالمفيد ما يحسن السكوت عليه وان لم

اعم من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس لا يرى ان نحو قام

زيد من قولك ان قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما

لانه لا يحسن السكوت عليه ثم الجملة تسمى اسمية ان

بدئت باسم كزيد قائم وان زيدا قائم وهل زيد قائم وما

زيد قائما وفعلية ان بدئت بفعل كقام زيد وهل قام زيد

وزيدا ضربته وباعبد الله لان التقدير

ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله واذا قيل زيد ابوه

غلامه منطلق فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وغلامه

مبتدأ ثالث منطلق خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثانى

والثانى

قال الشيخ ... وبعض ... على المنعم عليه واجب

التوفيق عبارة عن جعل الله فعل العبد موافق للحكمة ومرضاه

التوفيق هو الاقدام عليها يوصل الى المطلب

الهداية سلوك طريق يوصل الى المطلوب

التوفيق عناية الله لعبده

والثانى وخبره خبر الاول ويسمى المجموع جملة كبرى وغلامه

منطلق جملة صغرى وابوه غلامه منطلق جملة كبرى

بالنسبة الى غلامه منطلق وصغرى بالنسبة الى زيد المسئلة

الثانية فى الجملة التى لها محل من الاعراب وهى سبع احدها

الواقعة خبرا وموضعها رفع فى بابى المبتدإ وان نحو زيد

قام ابوه وان زيدا ابوه قائم ونصب فى بابى كان وكاد نحو

كانوا يظلمون وما كادوا يفعلون الثانية والثالثة الواقعة

حالا والواقعة مفعولا ومحلها النصب فالحالية نحو جاؤا

اباهم عشاء يبكون والمفعولية تقع فى ثلثة مواضع محكية

بالقول نحو قال انى عبد الله وثانية للمفعول الاول فى

باب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ ومعلقا عنها العامل نحو لنعلم

اى الحزبين احصى فلنظر ايهما ازكى الرابعة للمضاف اليها و

محلها الجر نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم يوم هم بارزون

وكل جملة وقعت بعد اذ واذا وحيث ولما الوجودية عند

من قال باسميتها فهى فى موضع خفض باضافة الزمان اليها

وقال سيبويه انها حرف بمعنى اللام فان قلت اذا كانت بمعنى

الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها الجزم اذا كانت

مقرونة بالفاء او باذا الفجائية فالاولى نحو من يضلل الله

فلا هادى له ويذرهم وقرئ بجزم يذر عطفا على

محل الجملة والثانية نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم

الجزائية

فتكون عاملية مثلها فتكون الجملة بعدها مجزومة المحل

فما الفائدة فى التقييد بالاسمية

فان قلت ما معنى الاستفهام مع حصول العلم

قلت صورته صورة الاستفهام وليس معناه

معنى الاستفهام فانك اذا قلت علمت ايهم

فى الدار معناه علمت الذى هو فى الدار وكذا

جميع الاستفهام الذى علق عنه العلم كما فى

التعليق عبارة عن ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل

الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا

على سبيل الجواز

شرح

اذ اهم يقظون فاما نحو ان قام اخوك قام عمرو فمحل الجملة
محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها وكذلك في فعل
الشرط ولهذا تقول بالجزم اذا عطف عليه مضارعا واعملت
الاول نحو ان قام ويقعد اخوك قام عمرو فتجزم المعطوف
قيل ان تحل الجملة والسادسة التابعة للمفرد كالجملة
بها المفرد ومحلها بحسب موقعها فهي في موضع رفع في نحو
من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه و نصب في نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه وجر في ليوم لا ريب فيه
والتابعة الجملة التابعة لجملة لها محل زيد قام ابوه و
قعد اخوه لانها معطوفة عليها المسئلة الثالثة في بيان
الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي ايضا سبع احدها
الابتدائية وتسمى مستأنفة ايضا نحو انا اعطيناك الكوثر
وان الغرة لله جميعا بعد ولا يجزئك قولهم وليست بحكية
بالقول لفساد المعنى ونحو لا يسمعون بعد قولهم وقعا
من كل شيطان مارد وليست صفة للنكرة لفساد المعنى
ومن مثلها قوله وما زالت القتلى تسيح دماءها حتى
ماء دجلة اشكل وعن الزجاج وابن درستويه ان الجملة
بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى وخالفهما الجمهور
لان حرف الجر لا تنفك عن العمل ولوجوب كسر ان في

نحو قولك

نحو قولك مرض زيد حتى انهم لا يرجونه فان ادخل الجار
على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الثانية الواقعة
صلة لاسم نحو جاء الذي قام ابوه او لحرف
نحو عجبت مما قمت اي من قيامك فاتت في موضع جر بمن وما
قمت وحدها فلا محل لها والثالثة المعترضة بين الشيئين
نحو فلا اقسم بمواقع النجوم الاية وذلك لان قولك
انه لقرآن كريم جواب فلا اقسم بمواقع وما بينهما اعتراض
لا محل له من الاعراب وفي اثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر
وهو لو تعلمون فانه معترض بين الموصوف والصفة وهما
قسم عظيم ويجوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة خلافا
لابي علي الرابعة التفسيرية وهي الكاشفة بحقيقة ما يليها
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وقيل بدل منها ونحو
الباساء والضراء فانه تفسير لمثل الذين خلوا من قبلكم
وقيل حال من الذين اتتهم ونحو كمثل ادم خلقه من تراب
فجملة خلقه تفسير للمثل ونحو تؤمنون بالله ورسوله
بعد هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم وقيل مستأنفة
بمعنى امنوا بدليل يغفر لكم بالجزم وعلى الاول هو جواب
الاستفهام تنزيلا لسبب التسبب اذ الدلالة سبب الاستدلال

انتهى قال الشلوبين التحقيق ان الجملة المفسرة تجب مطابقتها
فان كان له محل فهي كذلك والا فلا فالثاني نحو ضربته
اي ما ينتهي
في نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته فلا محل
للجملة المقدرة لانها مستأنفة فكذلك تفسيرها والاول
خلقناه
نحو انا كل شيء خلقناه بقدر التقدير انا خلقنا كل شيء
خلقناه المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة وذلك في موضع
رفع لانها خبر لان وكذلك المذكورة ومن ذلك زيد
الخبز يأكله فيأكله في موضع رفع لانها مفسرة للجملة المحذوفة
وهي في محل رفع على الخبرية واستدل على ذلك بعضهم بقول
الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وامن نخفه نظهر الجزم في الفعل
المفسر للفعل المحذوف الخامسة الواقعة جوابا للقسم نحو
انك لمن المرسلين بعد قوله يس والقرآن الحكيم
قيل ومن هنا قال ثعلب لا يجوز زيد
منصوب على قول
ليقومن لان الجملة الخبر بها لا محل وجواب القسم لا محل له
ورد بقوله يس والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم
والجواب عما قاله ان التقدير والذين امنوا وعملوا الصالحات
اقسم بالله لنبوئنهم ولكنا التقدير فيما اشبه ذلك
فالخبر مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب المذكورة
لا مجرد الجواب السادسة الواقعة جوابا للشرط غير

جازم كجواب اذ وادا ولو ولولا او جازم ولم تقترن
بالفاء وباذا المفاجاة نحو ان جاءني زيد اكرمته
الثابتة التابعة لما لا موضع له نحو قام ابوه وقعد
اخوه المسئلة الرابعة الجملة الخبرية التي لم يسبقها
ما يطلبها لزوما بعد النكرة المحضة صفات وبعد المعارف
المحضة احوال وبعد غير المحضة منها محتملة لهما مثال
الواقعة صفة نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرأه فجملة نقرأه
صفة لكتابا لانه نكرة محضة وقد مضت امثلة من ذلك في
المسئلة الثانية ومثال الواقعة حالا ولا تمنن تستكثر
فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لان
الضمائر كلها معارف بل هي اعرف المعارف ومثال المحتملة للوقوع
بعد النكرة نحو مررت برجل صالح يصلي فان شئت قدرت يصلي
صفة ثانية لرجل لانه نكرة فان شئت قدرته حالا منه لانه
قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة ومثال المحتملة بعد
المعرفة نحو قوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المراد بالحمار الجنس
وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة فيحتمل الجملة من قوله تع يحمل
اسفارا وجهين احدهما الحالية لان الحمار بلفظ المعرفة
والثاني الصفة لانه كالنكرة في المعنى الباب الثاني في الجار
والمجرور وفيه ايضا اربع مسائل احديها انه لا بد من تعلق

الجار بفعل اوما فيه معناه وقد اجتمعا في قولهتع انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم وقول القائل زيد واشتعل المبيض
في مسوده مثل اشتعال النار في حزل القضب وان علقت الاول
بالمبيض او جعلته حالا متعلقا بكاين فلا دليل فيه ويستثنى
من حروف الجر اربعة فلا يتعلق بشيء احدها الزايد كالباء في
كفى بالله شهيدا وما ربك بغافل وكمن في قالكم من آلهة غيره وهل
من خالق غير الله والثاني لعل لغة من يجرها وهم عقيل قال الشاعر
هم لعل ابي المغوار منك قريب والثالث لولا في قول بعضهم
لولاي ولولاك ولولاه فذهب سيبويه ان لولا في ذلك جارة و
لا يتعلق بشيء والاكثر ان يقال لولا انا ولولا انت ولولا
هو كما قال الله تع لولا انتم لكنا مؤمنين والرابع كاف التشبيه
نحو زيد كعمرو وزعم الاخفش وابن عصفور انها لا يتعلق
بشيء في ذلك بحث المسئلة الثانية الجار والمجرور بعد المعرفة
والنكرة كلم الجملة فهو صفة في نحو رايت طايرا على غصن لانه
بعد نكرة محضة وهو طاير وحال في نحو قوله تع فخرج على
قومه في زينته اي متزينا لانه بعد معرفة محضة وهي الضمير
المستتر في خرج ومحتملة لهما في نحو يعجبني الزهر في اكمامه
وهذا تمر يانع على لان الزهر معرف بلام الجنسية وهو قريب
من النكرة وقولك تمر موصوف فهو قريب من المعرفة المسئلة

الثالثة

الثالثة متى وقع الجار والمجرور صلة او صفة او خبرا
او حالا يتعلق بمحذوف تقديره كاين او استقر الا ان الواقع
صلة فتعين فيه تقدير استقر لان الصلة لا تكون الا جملة
وقد تقدم مثال الصفة والحال ومثال الخبر الحمد لله رب
العالمين ومثال الصلة ولله من في السموات والارض المسئلة
الرابعة يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الاربعة حيث
وقع بعد نفي او استفهام ان يرفع الفاعل تقول مررت برجل
في الدار ابوه فلك في ابوه وجهان احدهما ان تقدره فاعلا
بالجار والمجرور لنيابته عن استقر محذوفا وهذا هو الراجح
عند الحذاق والثاني ان تقدره مبتدأ مؤخرا والجار و
المجرور خبرا مقدما والجملة صفة وتقول ما في الدار احد
وقال الله تع اني الله شك تنبيه جميع ما ذكرناه
في الجار والمجرور ثابت للظرف فلا بد من تعلقه بفعل نحو
وجاؤا ابا هم عشاء او اطرحوه ارضا او معنى نحو زيد
متكئ يوم الجمعة او جالس امام الخطيب ومثال وقوعه
صفة مررت بطائر فوق غصن وحالا رايت الهلال بين
السحاب ومحتملا لهما يعجبني الثمر فوق الاغصان ورايت
ثمرة يانعة فوق غصن ومثال وقوعه خبرا او المركب
اسفل منكم وصلة نحو ومن عنده لا يستكبرون ومثال

رفعه الفاعل نحو زيد عنده مال ونحو زيد ينطلق ابوه وخبره

الباب الثالث في تفسير كلمات يحتاج اليها المعرب وهي عشرون كلمة وهي ثمانية انواع

احدها ما جاء على وجه واحد وهو اربعة احدها قطُّ بتشديد الطاء وضمها في اللغة الفصحى وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان نحو ما فعلته قطُّ وقولهم لا افعله قطّ لحن والثاني عوضُ بفتح اوله وثلثة اخره وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان ويسمى الزمان عوضًا لانه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة اخرى تقول لا افعله عوضُ وكذلك ابدًا تقول فيها ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان الثالث اجَلْ بسكون اللام وهو حرف لتصديق الخبر يقال جاءني زيد وما جاءني زيد فتقول اجل اي صدقت الرابع بلى وهو حرف لايجاب المنفي مجردا كان النفي نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن او مقرونا بالاستفهام نحو الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا

النوع الثاني ما جاء على وجهين وهو اذا فتارة هذه بالجملة الفعلية وتارة يقال فيها حرف مفاجاة ويختص بالجملة الاسمية وقد اجتمعا في قوله ثم اذا دعاكم

دعوة من الارض اذا انتم تخرجون

النوع الثالث ما جاء على ثلثة اوجه وهو سبع احدها اذ يقال فيها تارة ظرف لما مضى من الزمان ويدخل على الجملتين نحو واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذ كنتم قليلا وتارة حرف مفاجاة كقوله فبينما العسر اذ دارت مياسير وتارة حرف تعليل كقوله تع ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اي لاجل ظلمكم الثاني لما يقال فيها في نحو لما جاء زيد جاء عمرو حرف وجود لوجود ويختص بالماضي وزعم الفارسي وتابعوه انها ظرف بمعنى حين ويقال فيها في نحو لما يزيد قم الجزاب حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا منفصلا نفيه متوقعا بتوقع الايذ ان للنفي انهم لم يذوقوا الى الآن وانت ترجمهم لتوقع ويقال فيها حرف استثناء في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد الا يرى ان الخ ما كل نفس الا عليها حافظ الثالثة نعم فيقال فيها حرف تصديق اذا وقعت بعد الخبر نحو قام زيدا وما قام زيد وحرف اعلام اذا وقعت بعد الاستفهام نحو اقام زيد وحرف وعد اذا وقعت بعد الطلب نحو احسن الي فلان الربعة اي بكسر الهمزة وسكون الباء وهي بمنزلة نعم الا انها تختص بالقسم نحو قل اي وربي انه لحق الخامسة ان فلها وجهان ان تكون جازمة فتدخل على الاسم

الصريح بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر حتى حين وعلى الاصح
المأول بأن مضمرة من الفعل المضارع فتكون تارة بمعنى
الى نحو حتى يرجع الينا موسى الاصل حتى ان يرجع اى الى ان رجوعه
اى الى زمن رجوعه وتارة بمعنى كى نحو اسلم حتى ادخل الجنة
وقد يجتمعان كقوله تع فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء اى كى تفيء
وزعم ابن هشام وابن مالك انها قد تكون بمعنى الا كقوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
والثانى ان تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو والا ان
المعطوف بها مشروط بامرين احدهما ان يكون بعضا من
المعطوف عليه والثانى ان يكون غاية له فى شئ نحو مات الناس
حتى الانبياء فان الانبياء عليهم الصلوة والسلام غاية
الناس فى شرف المقدار وعكسه زارنى الناس حتى الحجامون
وقول الشاعر قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابون نفاحتى
بنينا الاصاغر فالكمات غاية فى القوة والبنون الاصاغر
غاية فى الضعف الثالث ان تكون حرف ابتداء فتدخل على
ثلثة اشياء الفعل الماضى نحو حتى عفوا وقالوا والمضارع
المرفوع حتى يقول الرسول فى قراءة من رفع والجملة الاسمية
كقوله ما راجلة اشكل السادسة كلا فيعال فيها حرف
ردع وزجر فى نحو فيقول ربى اهانن كلا اى انه هذه

المقالة

وحرف

وحرف تصديق فى نحو كلا والقمر اى والقمر صحيح
او للاستفتاحية على خلاف فى ذلك نحو كلا لا تطعه
التابعة لا فيكون نافية وناهية وزايدة فالنافية تعمل
فى النكرات عمل ان كثيرا نحو لا اله الا الله وعمل ليس قليلا كقوله
تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا والناهية
تجزم الفعل المضارع نحو لا تمان فلا يسرف فى القتل والزايدة كقولها
لحزم نحو ما منعك ان لا تسجد اى ان تسجد كما جاء فى موضع اخر
النوع الرابع ما يأتى على اربعة اوجه وهو اربعة احدها
لولا فيقال فيها تارة حرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه
وتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالبا نحو لولا زيد
لاكرمتك وتارة حرف تحضيض وعرض اى طلب بازعاج
او برفق فتختص بالمضارع او بما فى تاويله نحو لولا يستغفرون
الله ونحو لولا اخرتنى الى اجل قريب وتارة حرف توبيخ
فتختص بالماضى نحو فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله
قربانا الهة وقيل قد يكون استفهاما نحو لولا اخرتنى الى
اجل قريب ولولا نزل اليه ملك قال الهروى والظاهر وفى
الثانى للتحضيض وزاد معنى اخر وهو ان يكون نافيه بمنزلة
لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت اى لم تكن قرية امنت
والظاهر ان المراد فهلا فهو قول الاخفش والكسائى

وسكون الياء
معنى اى بكسر الهمزة
معنى قوله تع

ما من القرآن كما

انها فى الاول للعرض

والفراء وقيل قراءة أبي فهلا ويلزم من ذلك معنى النفي
الذي ذكره المرزوقي لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر
بانتفاء وقوعه الثانية إن المكسورة الحقيقة فيقال فيها
شرطية في نحو إن تخافوا مانعي صدوركم أو تبدوه يعلمه
الله ونافية في نحو إن عندكم من سلطان بهذا وقد اجتمعتا
في قوله تع ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده ومخففة
من الثقيلة في أن كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف النون
ونحو إن كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من خفف ما وزائدة
نحو ما إن زيد قائم وحيث اجتمعت ما وإن فإن تقدمت
ما فهي نافية وإن زائدة وإن تقدمت إن فهي شرطية وما
زائدة وإما تخافن من قوم خيانة الثالثة أن المفتوحة الخفيفة
فيقال فيها حرف مصدري ينصب الفعل المضارع في نحو يريد الله
أن يخفف عنكم ولهوا عجبت أن صمت وزائدة في نحو
فلما أن جاء البشير وكذا حيث جاءت بعد لما ومغيرة في
نحو فأوحينا الله أن اصنع الفلك وكذا حيث وقعت بعد
فيها بمعنى القول دون حروفه ولم تقترن بجازم فليس
منها وأخر دعويهم أن الحمد لله رب العالمين لأن المتقدم
عليها غير جملة ولحوكتت إليه بأن افعل لدخول الخافض
وقول بعض العلماء فيما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن

اعبدوا

هنا نكون مفسرة أيضا كما صحي

قوله دون حروفه أي صرف القول فإنه مادة كانت إشارة إلى الشرط الرابع كما أن قوله ولم تقترن أي إن بجازم فقط جاز إشارة إلى الشرط الخامس وهو حال عن فاعل وقعت ويجوز أن يكون معطوفا على جملة وقعت وهي مجرورة المحل لإضافة حيث إليها وهو منصوب المحل على الظرفية عاملة مقدر كما أشرنا إليه كما صحي

نحو

أن اعبدوا الله أنها مفسرة إن حمل على أنها مفسرة
لأمرتني دون قلت لمنع منه إذ لا يصح أن يكون أن اعبدوا
الله مرتي وربكم معمول الله تع أو على أنها مفسرة
لقلت في دون القول تأباه وجوزه الزمخشري إن قلت
بأمرت وجوز مصدريتها على أن المصدر بيان للهاء لا بد
والصواب العكس ولا يتنزل في ملا أن العبادة لا يعمل فيها فعل
القول وهو قلت ولا يمتنع في وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي
أن تكون مفسرة منزلها في فأوحينا إليه أن اصنع الفلك خلافا
لمن منع ذلك لأن الإلهام في معنى القول ومخففة من الثقيلة
في نحو علم أن سيكون وحسبوا أن لا يكون في قراءة الرفع وكذا
حيث وقعت بعد علم أو ظن نزل منزلة العلم الرابعة من شروط
شرطية في نحو من يعمل سوءا يجز به وموصولة في نحو من الناس
من يقول واستفهامية في نحو من بعثنا من مرقدنا هذا ما وعد
الرحمن وصدق المرسلون ونكرة موصوفة في نحو مررت بمن
معجب لك أي إنسان معجب ولجاز الفارسي أن تقع نكرة تامة
وحمل عليه قوله ربما يسر المرء ما هو فيه وإعلان أي لم شخصا
هو النوع الخامس مما يأتي على خمسة أوجه وهو شيئان أحدهما
أي فتقع شرطية نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى
واستفهامية نحو أيكم زادته هذه إيمانا وموصولة

أن اعبدوا الله

قولها والمراد من التام هنا ما لا يحتاج إلى صلة ولا صفة فيكون الوجوه لها حمة عنده كما فيه

ثم

نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اى الذى هو اشد
قاله سيبويه ومن تابعه ودالة على معنى الكمال فصنع
صنعة للنكرة نحو هذا رجل اى هذا رجل كامل صفات
الرجال وصالا لمعرفة كمررت بعبد الله اى رجل وصلة
الى نداء ما فيه الـ الخوباء تها الانسان النائية فاحد
اوجهها ان تكون حرف شرط فى الماضى فيقال فيها حرف
يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه نحو ولو شئنا
لرفعناه بها فلو هنا دالة على امرين احدهما ان مشيئة
الله تعالى رفع هذا المسلك منتفية ولزم من هذا ان يكون
رفعه منتفيا اذ لا سبب لرفعه الا المشية وقد انتفت و
هذا الخلاف لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من
انتفاء خوف الله انتفاء المعصية وقد يتعقب
لو لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى وذلك
لان انتفاء العصيان لدى سببان خوف العقاب وهى
طريقة العوام والاجلال والاعظام وهى طريقة الخواص
والمراد ان صهيبا رضى الله عنه من هذا القسم وانه لو قدر
خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فتكليف والخوف حاصل
له ومن ههنا بنيت فساد قول المعربين ان لو حرف امتناع
لامتناع والصواب انها لا تقتضى الا امتناع الجواب ولا الى
ثبوته وانما هو مقتضى لامتناع الشرط فان لم يكن للجواب

سبب

سبب سوى ذلك الشرط لزم من انتفائه انتفاؤه
وان كان له سبب آخر لم يلزم من انتفائه انتفاء الجواب
ولا ثبوته الامر الثانى مما دلت عليه لو فى المثال المذكور
ان ثبوت المشية مستلزم لثبوت الرفع ضرورة ان للمشية
سببا والرفع مسبب وهذان المعنيان قد تضمنتهما العبارة
المذكورة الثانى ان تكون حرف شرط فى المستقبل فيقال
فيها حرف شرط مرادف لان الا انها لا تجزم كقول تبع
وليخشى الذين لو تركوا اى ان تركوا وقول الشاعر ولو تلتقى
اصداؤنا بعد موتنا الثالث ان تكون حرفا مصدريا مرادفا
لان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود نحو ودوا
لو تدهن او يود احدهم لو يعمر واكثر منهم لا يثبت
هذا القسم الرابع ان تكون للتمنى نحو فلو ان لنا كرة قيل
ولهذا نصب فتكون فى جوابها كما انتصب فافوز فى جواب
ليت فى قول تبع يا ليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما ولا
دليل فى هذا لجواز ان يكون النصب فافوز مثله فى قوله
لبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف
قول تبع او يدل رسولا الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل
عندنا فتصيب خيرا تذكر فى التسهيل وذكرها ابن هشام
اللخمى معنى امر ويجوز ان تكون للتعليل نحو تصدقوا ولو

بظلم مخرق وانقوا النار ولو بشق تمرة النوع السادس
يأتي على سبعة اوجه وهو قد فاحداوجهها ان
تكون اسما بمعنى حسب فيقال قدني بفتح نون كما يقال
حسبي والثاني ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قدني كما يقال
يكفني الثالث ان تكون حرف تحقيق فتدخل على الماضي نحو قد افلح
من زكيها وعلى المضارع نحو قد يعلم ما انتم عليه بفتح نون
الرابع ان تكون حرف توقع فتدخل عليها ايضا تقول قد يخرج
زيد فتدل على ان الخروج منتظر شوقع وزعم بعضهم انها لا
تكون للتوقع مع الماضي لان التوقع انتظار الوقوع وقد
وقع فقال الذين اثبتوا معنى التوقع مع الماضي انها تدل
على انه كان منتظرا نحو قد ركب الامير لعلهم ينتظرون
هذا الخبر وتوقعون الفعل الخامس تقريب الماضي من
الحال فهذا يلزم قد مع الماضي الواقع حالا اما ظاهرة
نحو وقد فصل لكم ما حرم عليكم او مقدرة نحو هذه بضاعتنا
ردت الينا قال ابن عصفور اذا جئت القسم
بماض مثبت متصرف فان كان قريبا من الحال جئت با
للام وقد بالله لقد قام زيد وان كان تعدد جئت باللام
وقد اما اللام فلقد قام وقد لا تدخل الا على قاكيد نحو والله
لقد قام زيد وقد قام فقط كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا ان
من صديق ولا صال وزعم الزمخشري ان عند ما تلزم
على قوله

على قوله تع لقد ارسلنا نوحا في سورة الاعراف
ان قد بمعنى التوقع لاني السامع يتوقع الخبر عند سماع
المقسم بالسادس التقليل وهو ضربان تقليل وقوع
الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل
متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو
اقل معلوماته وزعم بعضهم انها في ذلك للتحقيق وان
التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قبل من قولك
البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور
ذلك من البخيل قليل كان كذبا متناقضا لان اخبر الكلا
يدفع اقله اتساع التكثير قال سيبويه في قوله قد ترك
القرن مصفرا انامله وقال الزمخشري في قولهم قد يرى
تقلب وجهك النوع السابع ما ياتي على ثمانية اوجه
وهو الواو وذلك ان لنا واوين يرتفع ما بعدها واو
الاستيناف نحو لنبيتن لكم ونقول في الارحام فانها
لو كانت واو العطف انتصب الفعل وواو الحال ويسمى
واو الابتداء ايضا نحو جاءني زيد والشمس طالعة و
سيبويه يقدر باذ وواو ينتصب ما بعدهما وهما والمعطوف
معه نحو سرت والنيل وواو الجمع الداخلة على الفاضل السابق
نحو اغزوا وطلب نحو لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم

و

ط سواء وجدت فيه قد او لا فليتدبر
اعتبر تقريب اضي الكلام فلما ادعى انه
مستفاد من العدول المذكور اشار الى دليله بقوله
ذلك عند بعضهم الخ فافهم

ويعلم الصابوني وقول ابن الاسود لا تنه عن خلق وتاتي
مثله والكوفيون يسمون هذه الواو واو الصرف وواو
وبما يجر ما بعدها واو القسم والتي والترتيب وواو
رب كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وواو
يكون ما بعدها على حسب ما قبلها وهي واو العطف وواو ادخولها
كخروجها وهي الواو الزايدة في الكلام نحو حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها بدليل الاية الاخرى وقيل انها عاطفة والجواب محذوف
كان كيت وكيت وقول جماعة انها واو الثمانية وانه منها وقامهم
كلهم لا يرضاه نحوي والقول به في اية الزمر بعيد وسنرى الناهون
عن المنكر والقول به في نيفات وانكار اظاهر انصاد النوع الثاني
ما ياتي على اثنى عشر وجها وهو ما فانها على ضربين اسمية
واوجهها سبعة معرفة تامة نحو فنعما هي اي فنعم الشيء ابداؤها
ومعرفة ناقصة وهي الموصولة نحو ما عند الله خير من اللهو ومن
التجارة اي الذي عند الله خير وشرطية نحو ما تفعلوا من
خير يعلمه الله واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى
ويجب حذف الفها اذا كان مجرورا نحو عم يتساءلون وفناطنة
يرجع الرسلون وهذا رد الكسائي على النحويين في قولهم في عما
غفر لي انها استفهامية واما جاز نحو لما ذا فعلت لان
الفها صارت حشوا بالتركيب مع ذا فاشبهت الموصولة وتجيء

نحو ما احسن

نحو ما احسن زيدا ونكرة موصوفة كقولهم مررت بما معجب لك
اي بشيء معجب لك ومنه في قولهم نعم ما صنعت اي نعم شيئا صنعته
ونكرة موصوفة بها نحو مثلا ما وقولهم لامر ما جدع
قصير انفه اي مثلا بالغا في الحقارة ولامر عظيم وقيل ان هذه
حرف لا موضع لها وحرفية واوجهها خمسة نافية تعمل في
في الجملة الاسمية عمل ليس في لغة الحجازيين نحو ما هذا بشرا ومصدرية
غير ظرفية نحو عانسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومصدرية
ظرفية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا وكافة عن العمل
وهي ثلثة اقسام كافة عن عمل الرفع كقوله صددت فاطولت الصدود
فلما وصال على طول الصدود يدوم فقلي فعل وما كافة عن طلب العامل
ووصال فاعل فعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو يدوم
ولا يكون وصال مبتدا لان الفعل الملفوظ لا يدخل الا على الجملة
الفعلية ولم يكف من الافعال الا قل وطال وكثر وكافة عن عمل
النصب والرفع وذلك ان واخواتها نحو انما الله اله واحد
وكافة عن عمل الجر نحو ربما يود الذين كفروا وقوله كما سيف عمرو
الحسن مضاد به وزايدة وتسمى هي وغيرها من الحروف الزوايد
صلة وتوكيدا نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وعما قليل ليصبحن
نادمين اي فبرحمة وعن قليل الباب الرابع في الاشارة الى علامات
محررة مستوفات موجزة وينبغي ان تقول في نحو ضرب مخفف

زيد انه فعل ماض لم يسم فاعله ولا تقل مبني لما لم يسم فاعله لما فيه
من التطويل والخفاء وان تقول في نحو زيد نائب عن الفاعل ولا تقل
مفعول لما لم يسم فاعله لخفائه وطوله وصدقه على نحو درهم في
اعطي زيد درهما وان تقول في قد حرف لتقليل ذي في الماضي وحرف
المضارع ولتحقيق حديثها وفي لن حرف نصب ونفي استقبال
ولم حرف جزم لنفي المضارع وماضيا وفي لما المقبوضة المشددة
حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي ان حرف مصدرية ينصب المضارع
وفي الفاء التي بعد الشرط رابطة لجواب الشرط ولا تقل جواب الشرط
بالفاء كما يقولون لان الجواب الجملة باسرها لا الفاء وحدها
وفي نحو زيد من جلست امام زيد محفوظ بالاضافة او بالمضاف
ولا تقل مخفوض بالظرف المقتضي للخفض هو الاضافة او المضاف في
حيث هو مضاف لا المضاف من حيث هو ظرف بدليل علام زيد والكم
وفي الفاء من نحو فضل زيد الخ فالتسبيبية ولا تقل الفاء العطف
لانها لا تكون العاطفة حرف عطف في الواو العاطفة حرف مجرد الجمع وفي ثم
حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب
واذا اختصرت قلت عاطف ومعطوف كما تقول جار ومجرور
وكذلك اذا اختصرت في نحو اني بزيد وانى تفعل ناصب ومنصوب وان
تقول في ان المكسورة حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وتزيد في ان

المفتوحة

ط كمال الانقطاع بينهما والعطف يقتضي الاتصال في الجملة بين المعطوف والمعطوف عليه فقوله عطف الطلب يرفع بنازع يجوز ويحسن

المفتوحة فتقول حرف توكيد مصدرية ينصب الاسم ويرفع الخبر
واعلم انه يعاب على الناس في صناعة الاعراب ان يذكر فعلا ولا
يحث عن فاعله او مبتدأ ولا يتفحص عن خبره او ظرفا او مجرورا
ولا يتنبه على متعلقه او جملة ولا يذكر لها محل ام لا او موصولا
ولا يبين صلته وعايده وان يقتصر في اعراب الاسم نحو قام
ذا او قام الذي على ان يقول اسم اشارة او اسم موصول فان
ذلك لا يقتضي اعرابا والصواب ان يقول فاعل وهو اسم اشارة
او اسم موصول فان قلت لا فايدة في ان اسم اشارة بخلاف
قوله في الذي انه اسم موصول فان فيه تنبيها على ما يفتقر اليه
من الصلة والعايد ليطلبهما المعرب ولعلم ان الجملة الصلة لا محل
لها قلت بلى فيه فايدة وهي التنبيه الى ان ما يلحقه من الكاف
حرف خطاب لا اسم مضاف والى ان اللام الذي بعده في نحو
قولك جاءني الذي لهو الرجل نعت او عطف بيان على الخلاف في المعرق
بال الواقع بعد اسم الاشارة وبعد اليها في يا ايها الرجل وما لا يتبين
عليه اعراب ان يقول مضاف فان المضاف ليس له اعراب
مستقر كالفاعل ونحوه بل انما اعرابه بحسب ما يدخل عليه
فالصواب ان يقال فاعل او مفعول او نحو ذلك بخلاف المضاف اليه
فان اعرابا مستقر او هو الجر فاذا قيل مضاف اليه علم انه مجرور
وينبغي ان يجتنب المعرب ان يقول في حرفي من كتاب الله تعالى انه زايدة

استصحبه العبد الحاج سليمان بن الحاج الهادي
القاضي عفى عنهما الباري

K 13

اللهم [illegible] ضالته [illegible]

بغ

لانه سبق الى الاذهان الزيادة هو الذى لا معنا لرد كلام الله
سبحانه وتع منزه عن ذلك وقد وقع هذا الوهم للامام فخر الدين
فقال المحققون على ان المهمل لا يقع فى كلام الله سبحانه فاما فى قوله
فبما رحمة من الله فيمكن ان يكون استفهامية للتعجب والتقدير فبأى
رحمة انتهى والزايدة عند النحويين معناه التكلم بلفظ به الا لمجرد
التقدية والتوكيد لا المهمل والتوجيه المذكور فى الاية باطل لامرين احدهما
ان ما للاستفهامية اذا خفضت وجب حذف الفها نحو بم تستاء لون
والثانى انه خفض رحمة حينئذ لانه لا يكون بلا اضافة او لبس
فى اسماء الاستفهام ما يضاف الا اى عند الجمع وكم عند الزجاج ولا
بالابدال منى حالان المبدل منى اسم الاستفهامية لابد ان يقترن بهمزة
الاستفهام نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولا صفة لان كلمة ما
لا يوصف اذا كانت شرطية او استفهامية ولا بيانا لانه حال لا يوصف
لا يعطف عليه البيان كالمضمرات وكثير من المتقدمين يسمون الزايد
صلة وبعضهم يسميه مؤكدا وفى القدر كفاية لمن تأمله

تمت الكتاب بعون الله

الوهاب وتوفيق عزيز

الغفار على العبد

الضعيف المفتقر الى رحمة
ربه اللطيف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل من السماء الفرقان، وحتم به الرتب الاربعة، وسوى المرتب بين الفقير والسلطان، والصلوة على النبي محمد المخصوص بكمالات جمة على ما عداه، وعلى اله واصحابه ذوي الكرم والاحسان اما بعد فهذه حواشي كتبتها للمصباح وسميتها بالافتتاح بالتماس بعض الاصحاب مستعينا بالملك الوهاب قال المصنف رحمه الله عليه في صدر الكتاب، بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمد الله ذي الانعام الشاملة فيا ايتها الشرطة فلذلك لزمت الفاء في جوابها كقولك ان جاءني زيد فمنطلق تقديره عند سيبويه رحمه الله مهما يكن من شيء فزيد منطلق حذف الجملة الفعلية ثم ابدلت اما من مهما فصار اما فزيد منطلق ثم اعطيت الفاء الى الخبر لكراهتهم الموالاة بين حرفي الشرط والجزاء لفظا فحصل لك اما زيد فمنطلق واعلم ان استعمالها في الكلام على وجهين الاول ان يستعملها المتكلم لتبيين المجمل على طريق الاستيناف نحو جاءني الرجلان اما زيد فاكرمته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم شارعا في الكلام من غير ان يتقدم عليها كلام اخر على الثاني قوله اما بعد بعد حمد الله والعامل فيه اما لانها لما نابت مناب الفعل تعمل في الظروف خاصة فان قلت لم لا يجوز ان ينتصب بقوله اردت على معنى اردت بعد الفراغ عن حمد الله او بقوله ان المنطه على معنى اردت ان المنطه بعد الفراغ عن حمد الله قلت لان وهو ان الحمد ان تقطع ما بعد اما عن العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لاقتضائها صدر الكلام لا يقال منطلق ان زيدا فمعمول معمولها اعني لان لا يتقدم عليها وقوله جاعل النحو في الكلام كاللح في الطعام نجرها على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون

ان يكون وصفا له لعدم شرطه وهو التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا لان الاضافة فيه لفظية في تقدير الانفصال بخلاف البدل والمبدل منه فان قيل لا يجوز ان يكون جاعل بدلا من الله لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة اذا ابدلت من المعرفة لا بد ان يتصف بصفة فلما لم يكن موصوفا بصفة ظهر انه ليس ببدل قلت الجواب عنه ان الموصوف هنا محذوف ولذا عمل اسم الفاعل اعني جاعل اعتمادا على هذا الموصوف تقديره الذي جاعل النحو ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فيندفع الاعتراض وشبه النحو باللح حيث قال كاللح في الطعام وجه التشبيه بين النحو واستعمال النحو في الكلام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له كما ان استعمال اللح في الطعام مصلح له وترك استعماله فيه مفسد له فيكون هذا الوجه شاملا للطرفي المشبه به وهو حق وجه التشبيه كونه شاملا لهما ومن هذا علم فساد قول من قال ان وجه التشبيه بينهما هو ان القليل من هذا العلم مصلح له كما ان القليل من اللح مصلح له لا الكثير منه لان هذا الوجه مختص بالمشبه به وهو اللح دون المشبه وهو النحو وبعد الصلوة على نبيه وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء والنبي فعيل اما بمعنى فاعل من نبأ اذا اخبر وسمي الرسول به لانه مخبر عن الله خففت الهمزة بقلبها ياء ثم ادغمت فيها واما بمعنى مفعول من النبوة وهي الارتفاع والشرف وسمي الرسول به لانه شرف على سائر الخلق قلبت الواو ياء ثم ادغمت فيها

ان كانت بين للصلوة المعلومة والدعاء المعلومة والافعال المخصوصة فان كانت بين الله تعالى الرحمة حقيقة وهو الاظهر والا فالمجاز والاتساع وان كانت بين الملائكة والمؤمنين فالدعاء وان كانت بين النبي والمؤمنين فالدعاء وغيره وهو الاظهر والاحناء وغيرها

ويجمع انبياء والفرق بين النبي والرسول ان النبي اعم من الرسول لان النبي
يطلق على من له كتاب وعلى من ليس له كتاب والرسول يطلق على من له كتاب فقط
قوله محمد بالجر بانه عطف بيان لنبيه وهو في الاصل الذي كثر خصاله الحميدة
فصار علما لقلادة الانبياء لكثرة خصاله الحميدة سيد الانام مجرور على
الوصفية لمحمد واصله سويد قلبت الواو ياء واوغمت الياء في الياء لما ثبت
في قاعدة الصرفيين من ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما
بالسكون قلبت الواو ياء واوغمت الياء والانام البشر وبعد الصلوة
على انه اصله اهل بدليل تصغيره اهيل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجها
ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها مفتوحا فصار آل وقيل اصله اول
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل وبعد الصلوة
على اصحابه الاصحاب جمع صحب وهو جمع الصحابة وهي المصدر في الاصل
مثل زيد وازياد والاضافة في قوله مؤيد الى الاسلام اضافة معنوية
لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الماضي فيكون وصفا للاصحاب المؤيد القوي
واصله مؤيد بن سقطت النون للاضافة ليتلا يلزم اجتماع الضدين وحذفت
الياء لفظا ولكنها في الخط ثابتة ليتلا يلتبس الجمع بالمفرد والفاء في
قوله فان الولد الاخر جواب اما وهو اعني ان حرف من حروف
المشبهة بالفعل يستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا واسمه الولد والاخر
صفة والجملة اعني لازال كاسيه مسعودا مع ساقها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها وهو قوله اردت ان المظهر لا محل لها من الاعراب والجملة

المعترضة

المعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة لتفيد معنى يتعلق
بها او باحد اجزائها والجملة المعترضة ههنا تتوسط بين اجزاء الجملة
المستقلة وهي اسم ان وخبرها وتفيد معنى يتعلق باحد اجزائها
وهو اسم ان والاوجه في الاعراب ان يقال ان لازال من الافعال
الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسمه ضمير مستكن في
تحت لازال راجع الى الولد وخبره كاسيه ومسعودا بدل منه والكاف
فيه يحتمل ان يكون حرفا او اسما اما اذا كان حرفا فيكون متعلقة
محذوفا تقديره كائنا كاسيه واما اذا كان اسما فيكون بمعنى المثل
وانما قلنا والاوجه لان فيها وجها آخر وهو ان يقال ان اسم لا
زال ضمير مستكن فيه راجع الى الولد وخبره مسعودا وكاسيه حال منه
الا ان الوجه الذي ذكرناه اولا اوجه لعدم لزوم تقييد الدعاء فيه
بخلاف الثاني ولا زال ذلك الولد الى اهل الخير مودودا الى
محبوبا والجار والمجرور اعني الى اهل الخير متعلق بالمودود وما في قوله
لما استظهر اي الولد مختصر الاقناع ظرف بمعنى حين لانها اذا دخلت
على الماضي تكون ظرفا بمعنى حين واذا دخلت على المضارع تكون
جازمة نحو لما يخرج واذا دخلت على غيرهما تكون بمعنى الا نحو قوله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ اي ما كل نفس الا عليها حافظ وهي
ههنا قد دخلت على الماضي فلا يجوز ان تكون ظرفا بمعنى حين والعامل
فيها اردت فان قيل لم لا يجوز ان يكون العامل فيها استظهر قلنا

لا يجوز ان يكون مستظهر عاملا لانه مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل
المضاف اليه في المضاف ولما كشف اى الولد عنه عن المختصر الاقناع
بحفظه اى بسبب حفظه فضله القناع اى قناعه والقناع ما تغطى
به المرأة على رأسها وفضيلته بقيته والمراد بكشف الولد ايانا ازالة
الجهل عنه لانه حجاب كفضله والمصدر اعنى الحفظ يحتمل ان يكون مضافا
الى الفاعل وذكر المفعول متروك تقديره كلام على الاول وكشف عنه
بحفظ المختصر الولد وعلى الثانى وكشف عنى بحفظ الولد المختصر ولما احاط اى الولد
بمفرداته اى المسائل المختصر حفظا وهو منصوب على انه تمييز بمعنى الفاعل
اى احاط حفظه بمفرداته ولما انقح اى الولد ما فيه اى الذى حصل في المختصر
والجار والمجرور اعنى منه للبيان للموصول فانه منصوب المحل على انه
حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن في الظرف والعامل فيه انقح
ان كان حالا من الاسم الموصول والظرف المستقر ان كان حالا
من الضمير المستكن في فيه قوله معنى ولفظا منصوبان على انهما تمييز
ان بمعنى المفعول اى انقح معنى ما فيه ولفظه واعلم ان بعض الاساتذة
عند قراءتى هذا الموضع قال انى اقول قاعدة يعرف بها التمييز بمعنى الفاعل
والتمييز بمعنى المفعول وهى ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان اخذ به وصفية
الى فاعل فعل ويكون بمعنى المفعول ان اخذ به وصفية الى مفعول فعل
وجملة اعنى لا يوجد ان المطلع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية لانه
وهو اعنى ان المطلع يحتمل ان يكون بمعنى اطلعه لانه يكنى به عن الاكل ويحتمل

ان يكون

ان يكون بمعنى اخرك لانه لان التلميظ يتضمن معنى التحريك والمجار
والمجرور اعنى من كلام الامام المحقق متعلق بان المظه ومن كلام المجد المدقق
يقال للرجل العالم بتجبير الكلام خبر والفتح والكسر فيه لغتان وقيل
هو مقلوب من البحر لان العالم مجمع العلم كما ان البحر مجمع الماء والعلم والماء
كلاهما سببان للحيوة ومما يدل على كون العلم سببا للحيوة قول
النبى عم من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا قوله ابى بكر مجرور بانه بدل
من الامام وقوله عبد القاهر مجرور على انه عطف بيان له واما قوله
بن عبد الرحمن الجرجانى فمجرور على انه مضاف اليه لابن ودعى لعبد القاهر
بقوله سقى الله ثراه اى ليسقى الله ثراه وهو منصوب المحل على انه مفعول
سقى وبقوله جعل الجنة اى ليجعل الله الجنة مثواه اى موضع اقامته
وهو منصوب المحل على انه مفعول ثان لجعل ومفعوله الاول الجنة
حتى يعلق بطبعه اى بطبع الولد من لفظه الحلوى الحلو على انه صفة
لقوله من لفظه وهو نقيض المر والاسم الموصول اعنى ما فى قوله بانفحى منه
مرفوع المحل على انه فاعل ليعلق ينابيع النحو بالرفع على انه فاعل ينفجر
وهو جمع ينبوع وهو عين الماء فان قيل ان دخول حتى ممتنع على الفعل
الذى من الحروف الجارة وهى مختصة بالاسم فكيف دخلت عليه قلت نعم
ان دخول حرف الجر ممتنع على الفعل الا ان الفعل ههنا فى تقدير المصدر
بتقدير ان تقديره حتى ان يعلق وحتى دخل على الاسم بتقدير ان فان قيل
ان من الواجب فى حتى ان يكون ما بعدها غاية لما قبلها ليقدر قوة

وما بعد حتى هنا كالبين بخلاف ما قبلها فلت نعم الا ما بعدها في قوة الجزء ما قبلها لان
العلق من لوازم التلبيط فيفيد قوة ههنا لان التلبيط بالطبع اقوى منه والنظر في قوله
فنظرات في المختصرات المضبوطة بمعنى الفكر لان النظر اذا استعمل معدى بفي يكون بمعنى
الفكر ومع على يكون بمعنى الغضب ومع الى يكون بمعنى الرؤية ومع اللام يكون
بمعنى الرحمة والضمير المجرور المتصل بالمختصرات راجع الى عبد القاهر والمضبوطة مجرورة
بانها صفة لها فان قيل ان المضبوطة لا يجوز ان يكون صفة للمختصرات لعدم شرطها
وهو التطابق بينهما لان الموصوف ههنا جمع والصفة ليست كذلك والجواب
عنه مبني على معرفة مقدمة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجماعة كان حكمها
حكم الفعل فكما جاز ان يقال النساء جاءت وجئن على صورة الجمع والواحد كذلك
جاز ان يقال النساء جاءت وجئن نساء جائبات واذا عرفت
تلك المقدمة عرفت الجواب وانما اختار المص حمله الواحد مع ان الواحد والجمع
جائز ان لكونه اخصر من الجمع وايضا هذا الاشكال وارد على قوله دون كتبه المبسوطة
وجوابه ما قلنا فافهم والفاء التي في قوله فوجدت للعطف على قوله فنظرت وهو معطوف
على قوله اردت اكثرها اي اكثر مختصراته تعاورا اي تداولا بين الائمة المائة والجمل
والتتمة ووجدت ههنا يجوز ان يكون بمعنى صادفت فاذا يكون اكثرها مفعولا
والمائة والجمل والتتمة بدلا منه ويجوز ان يكون بمعنى علمت فحينئذ يكون اكثرها مفعولا اولا
والمائة مع ما بعدها مفعولا ثانيا واما قوله تعاورا المنصوب على التمييز على كلا التقديرين
فاستطلت ان اكلفه اي الولد جمعها اي جمع الكتب الثلثة وهي المائة والجمل والتتمة
بنصب جمعها على انه مفعول ثان لان اكلفه ومفعوله الاول الضمير البارز المتصل به

وهو

وهو اعني استطلت ماخوذ من طال يطول وهو لازم فلما نقل الى باب
الاستفعال صار متعديا كما كان منه واستطلت ان احمله اي الولد
رفعها اي رفع الكتب الثلثة وهو اعني رفعها منصوب على انه مفعول
ثان لان احمله ومفعوله الاول الضمير البارز المتصل به والمصدر اعني
الكرهة في قوله كراهة ما فيها مضاف الى مفعوله وذكر الفاعل متروك
تقديره كراهتي ما فيها مضاف الي اي في الكتب الثلثة والضمير الذي
يرجع الى الموصول مستكن في الظرف وهي اي الكراهة منصوبة
على انها مفعول له من استطلت والجار والمجرور اعني من الاشياء
المعادة اي المكررة بيان للموصول واتى في قوله وان كانت لا تخلو
للوصل والجار والمجرور اعني من الافادة متعلق بقوله لا تخلو فاستفيت
منها اي من الكتب الثلثة وهو اعني قوله استفيت ماخوذ من الصفي
وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كما استطلت
ومفعوله قوله هذا المختصر والتنوين في قوله ونفيت عن كل منها
تنوين عوض عن المضاف اليه فتقديره ونفيت عن كل واحد من الكتب
الثلثة وما في قوله ما تكرر مصدرية بمعنى التكرار ولا يحسن ان يكون
موصولا لئلا يلزم نفي المتكرر وهو غير مفيد وانما قلنا ولا يحسن
ولم نقل ولا يجوز او يجوز ان يكون موصولا بحذف المضاف
ويكون التقدير ونفيت عن كل واحد منها تكرار ما استفدا للمعاد
وهو منصوب على انه مفعول له او على الحال من الضمير والمعاد

ما تكرر منه

ههنا ليس باسم المفعول بل هو مصدر بمعنى التكرار بمثل ما ذكرنا
واعراب استقلالا كاعراب استقلالا فى جواز الوجهين والمفاد
فى قوله للمفاد مصدر والالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه والتقدير
نفيت عنى كل من اجل استقلالى او حال كونى مستقلا لافادة التكرار
لا اسم المفعول لانه اذا كان كذلك يلزم الارتكاب على الحذف بخلاف ما
اذا كان مصدرا او انتصاب غير مدخ على الحالية من ضمير المتكلم المتصل
باستصيفت وهو اعنى مدخ يعمل عمل الفعل ولذلك كان قوله فصل
التصيح منصوبا به والجار والمجرور اعنى فى رعاية عبارات الفصحة
متعلق بقوله غير مدخ والضمير المجرور المتصل راجع الى عبد القاهر ولم اطو
اى لم اترك ذكر شئ من مسائلها اى من مسائل الكتب الستة ومحل الموصول
فى قوله الا ما تذر او شاع فيها بينهم وانتشر اما منصوب على الاستثناء
او على البدلية من ذكر شئ بحذف المضاف اى لم اطو ذكر شئ الا اطو ذكر
ما تذر واما مجرور على انه بدل من شئ ح يكون تقدير الكلام ولم اطو ذكر شئ
الا اطو ذكر ما تذر والذكر الذى قدرناه غير الذكر الحاصل فى قوله ولم اطو
ذكر شئ اذا كان بدلا من ذكر شئ وعينه اذا كان بدلا من شئ فافهم
او من مسائلها فتقدير الكلام لم اطو ذكر شئ من مسائلها الا طو ذكر شئ من
مسائلها التى تذرت فان قيل لم يجوز ان يكون محل الموصول مجرورا على انه يكون
بدلا من الضمير المتصل البارز بالمسائل اجيب لفساد المعنى وكذلك محل الموصول فى قوله
ولم ارد فيه شيئا اجتنبه الا ما كان بالزيادة حريا اما منصوب على الاستثناء

واعلم ان مدخ فى فضل لانه ادل على الاستقبال و
واعلم ايضا ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا
بمعنى ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا
بشروط فى الاول والثانى اعتماده على
احد الاشياء الستة الاول وهو معناه
كما فى قول الشاعر وانت امرء
لم يعن الا بصالح لغيره مهين نفسه
بالمطامع فانت مهين عمرو نفسه
لاعتماده على غير الثانى حرف
الاستفهام ملفوظا نحو اقائم زيد
ومقدرا كقوله ليت شعرى مقيم
العدو قوى ام مقيم الثالث
المبتداء صريحا نحو زيد قائم
ابوه او منويا كقوله وكم مالئ
عينه من شئ غيره الرابع الموصوف
نحو مررت برجل عالم ابوه
الخامس ذو الحال بان يكون
اسم الفاعل حالا نحو جاءنى
زيد راكبا غلامه وبكون
فيها الاعتماد تقدير او الساكن
الموصول نحو الضارب ابوه
دنا و

ادعى

ادعى البدلية من شيا والضمير المجرور المتصل بالحرف راجع الى هذا المختصر
المتقدم ذكره وكان من الافعال الناقصة يستدعى الاسم والخبر واسمه
ضمير المستكن راجع الى الموصول وخبره حريا والجار والمجرور اعنى بالزيادة
متعلق بقوله حريا وترجمته اى كمت هذا المختصر بكتاب المصباح واشار
واشار الى وجه التسمية بقوله ليستضئ بانواره اى بانوار هذا المختصر
يعنى انما سميت هذا المختصر بكتاب المصباح ليستضئ الولد بانوار هذا
المختصر كما يستضئ بانوار المصباح ويستنن اى ليغتنم بمعالم اثاره
اى اثار هذا المختصر وكسرته اى طويته وجعلته مشتملا على خمسة ابواب
وجه الانحصار ان يقال ان المبحوث عنه فى هذا الكتاب لا يخلو
من ان يكون موقوفا عليه لمباحث الاتية او لم يكن فان كان الاول
فهو الباب الاول وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون البحث فيه
من جهات العاملية او لم يكن فان كان الاول فلا يخلو من ان يكون لفظيا
او معنويا فان كان لفظيا فلا يخلو من ان يكون قياسيا او سماعيا فان
كان قياسيا فهو الباب الثانى وان كان سماعيا فهو الباب الثالث
وان كان معنويا فهو الباب الرابع وان كان الثانى فهو الباب الخامس
وعدما بقوله الباب الاول فى الاصطلاحات النحوية الباب الثانى
فى عوامل اللفظية القياسية الباب الثالث فى عوامل اللفظية
السماعية الباب الرابع فى العوامل المعنوية الباب الخامس فى فصول
من العربية لما فرغ من تعداد ما شرع فى بيانها فقال الباب الاول فى

في الاصطلاحات النحوية وههنا سوال وجواب اذكرناهما في مختصراتنا المضبوطة فان قيل
ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف جمعه ههنا فالجواب عنه من وجهين اما الاول
فهو ان المراد من قولهم ان المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير
اما اذا كان بمعنى الغير يجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات
واما الثاني فهو ان المراد منه هو المصدر الذي لا يقصد به الا نواع المختلفة
اما اذا قصدت فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه ههنا الانواع المختلفة وعرف
المصرح الكلمة بقوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة انما اتى بكلمة
كل لانه لو لم يات بها يلزم الفساد وبيان لزوم الفساد ان لفظ لفظة عام يتناول
زيدا وعمرا وبكرا وغيرها والدلالة الخاصة عامة موجودة في زيد وعمرو وبكر وغيرها
فاذا قرنت الصفة العامة بلفظة عامة تخصص ذلك اللفظ في عمومه فلو قال
لفظة دلت الخ لكانت معناه جميع الالفاظ الدالة على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة
واحدة وليس كذلك بل كل واحد منها كلمة فاتى بكلمة كل ليزول الفساد لان الكل
لاحاطة الافراد فيكون معناه كل واحد من الالفاظ الدالة على معنى مفرد بالوضع
فهي كلمة فاستقام الكلام وقيل لان هذا التعريف معرف بالجد وهو لا يحصل
الا بذكر الاجزاء الداخلة في الماهية فاتى بكلمة كل حتى يحيط ذلك الاجزاء الداخلة
فيها ومن هذا علم عدم ورود الاعتراض بان يقال كلمة كل غير واقعة موقعها
فيها من التعريض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة
لا للافراد فان قيل لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف المعرف
كلمة لان معرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف بالفتح فقدمها وضعا ايقاعا للموافقة

فان قيل لفظ كل مذكر ودلت صفة مؤنث
فلا موافقة قلنا كلمة كل لازم الاضافة وان
اضيف الى مذكر فهي كالمذكر وان اضيف الى
المؤنث وههنا لما اضيف الى المؤنث صار
عبارة والمؤنث ٥

بين

الاعراب

بين الوضع والطبع فان قيل لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء مع ان المقصود من علم
النحو البناء اجيب بانها عارضان على الكلمة وهي معروضة والعارض لا يتصور
بدون المعروض فيكون اهم ولذا قدمها عليهما اعلم ان البحث في هذا المقام موقوف
على اربعة اقسام القسم الاول في حل الفاظ التعريف واجزاءه خمسة احدها اللفظ
وثانيتها الدلالة بفتح الدال وكسرها وثالثتها المعنى ورابعتها المفرد وخامستها
الوضع اما الاول اعني اللفظ فهو في اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق
اذا رمته وهو في الاصطلاح صوت بالقوة او بالفعل يقصد به جزء حروف
حرف واحد فصاعدا وعرفه بعض النحاة بانه ما يتلفظ به الانسان او
في حكمه مهملا كان او مستعملا وقيد لفظ الانسان اذ يلزم منه ان يكون الحركات الا
عرابية كالصمة عليها بوجب صدق الكلمة عليها لانها لفظة ودلت على معنى
مفرد بالوضع اي الفاعلية والمفعولية والاضافة فانها اجيب عنه
بان المراد من اللفظ مستقل اي شيء يتلفظ به من غير الاتصال
بشيء آخر والحركات الاعرابية ليست كذلك فانها تخرج عنه
كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير والفعل واواه وكياء التصغير
والتصغير وغير ذلك واما الثاني اعني الدلالة فهو في اللغة عبارة عن ايصال الشيء
الى الغير وفي الاصطلاح فهم المعنى من اللفظ واما الثالث اعني المعنى فهو
في اللغة الارادة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ واما الرابع اعني
المفرد فهو في اللغة الواحد وفي الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء لفظه
المركب المسموع على جزء معناه المركب وعدم دلالته عليه اي عدم دلالة

نظائره

54
14 20

جزء لفظ المركب المسموع على جزء المعنى اما لانه لا جزء له اصلا كزيد علما
او له جزء لكن لا يدل على جزء المعنى كزيد علما او له جزء يدل على جزء المعنى
لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبد الله اذا سمي به رجلا او له جزء يدل على جزء
المعنى المقصود لكن يكون دلالته بدون القصد كالحيوان الناطق اذا سمي
على الشخص انساني واما الخامس اعني الوضع فهو في اللغة ظاهر واما في
الاصطلاح فهو تخصيص شئ بشئ متى ذكر احس الشئ الاول فهم
منه الشئ الثاني كالدخان والنار القسم الثاني في الاحتراز ات اعلم ان
المصنف رح بقوله لفظ مجردا عن التاء قد احترز عن الدوال الاربع المشاركة
للكلمة مجردة في الفيود وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب
وبالتاء الحاصلة في اللفظة قد احترز عن عبد الله على ان التاء فيها
للوحدة وعبد الله ليس كذلك ولكنها ملة للمهملات وبقوله دلت
على معنى قد احترز عنها لانها ليست بدالة على معنى بالوضع ودخل فيه نحو
الرجل وبقوله مفرد يخرج عنه لانه لا يدل على معنى مفرد بل يدل على معنيين
احدهما التعريف والثاني الذكورة مع الآدمية ولكن الغلط العام
الدال على المعنى بالطبع او بالعقل داخل فيه وقوله بالوضع يخرجها كالمشوم
للمنحوس مثلا وكاخ اخ والآه على الوجع وكالصوت المسموع عند
الجدار الدال على تذكير المصوت وتأنيثه لانه دلالتها على الوجع وعلى
تذكيره وتأنيثه ليست بالوضع بل بالطبع او بالعقل والقسم الثالث
في الاسولة مع الاجوبة اعلم انه لقائل ان يقول انه ذكر المفرد مستدرك

لانه التاء في اللفظة يغني عن ذكره لان ذكره للاحتراز عن نحو الرجل وهو قد خرج به
لانه ليس بلفظ واحد فالجواب عنه ان الامر ليس على ما قلته اذ اللفظ الواحد
صادق على مثل الرجل لشدة اتصال الجزء بالاسم ومجاورة العامل عنه اياه عند
مجئ العامل فلو لم يذكر مفرد لدخل في تعريف الكلمة فلما قال مفرد خرج عنه
فان قيل ان ذكر التاء في اللفظ مستدرك لان ذكر المفرد يغني عن ذكره لان
معنى المفرد لا يكون الا لفظ الواحد فالجواب عنه انه مثل عبد الله اذا سمي به
رجل يدل على معنى مفرد وهو الشخص المسمى به مع انه اللفظ متعدد فلو لم يدخل التاء
لدخل عبد الله في تعريف الكلمة فلما دخل خرج عنه وقد يسأل انه يسأل ان
ان التنوين في القائم في معنى يغني عن ذكر المفرد لان التنوين فيه للوحدة
فلما قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا فالجواب عنه ان التنوين
انما يغني اذا كان الواحد دالا على المفرد وليس كذلك لان الواحد عام والمفرد
خاص فلا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالة المعتبرة وانما قلنا ان الواحد
لان الواحد عام والمفرد خاص لان الواحد قد يكون مركبا والمعترض ان
يعترض بان الوضع يغني عن ذكر المعنى لانه لا يكون الا لمفرد يمكن ان يجاب عنه
بان يقال نعم الا ان دلالته عليه بالالتزام والدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات
فان قيل سلمنا بان هذا التعريف منقوض بالضمائر المستترة في الافعال فانها كلمات
مع انها ليست بالفاظ والجواب عنه انا لا نسلم انها ليست بالفاظ لان المراد
من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظا بها لفظا او حكما فان تمكن الضمائر وان
وان لم تكن ملفوظة الا انها ملفوظة بها حكما بدليل اسناد الفعل اليها وتاكيدها

مفرد اذ المفرد لا يكون مركبا صح

والعطف عليها والبدل عنها وغير ذلك كالكلام القسم الرابع في الاعراب فقوله
قوله كل لفظة مبتدأ، وقوله دلت على معنى مفرد بالوضع صفتها والجار والمجرور راجعين
على معنى والباقي قوله بالوضع يتعلقان بدلت وقوله فهي مبتدأ، وان وقوله
كلمة خبر المبتدأ، الثاني والمبتدأ الثاني مع خبره جملة اسمية في محل الرفع بانه خبر
المبتدأ، الاول وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان المبتدأ، اذا تضمن معنى
الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وذلك اذا كان اسما موصولا بصلة فعل او ظرف
كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما كقولك كل رجل يأتني اوفي الدار
فله درهم وقوله كل لفظة جزء قبيل المبتدأ، النكرة الموصوفة بالفعل وانما توسط الضمير
بين المبتدأ، والخبر للحصر الآتي انك اذا قلت زيد عالم لم يلزم نفي العلم عن غيره واذا
قلت زيد هو عالم لم تحتمل قولك ما عالم الا زيد وليس معنى الحصر الا هذا وجميعها اي جميع الكلمة
الكلام في كلم وانما بين الجمع مع انه جزء وظيفة التصريفيين انما تصدق لقوله غير مدغم
فصل النصيحة وانما لدفع وهم جزء توهم ان الكلام جمع الكلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات
فقط لا الكلم ايضا كما زعم المصنف رحمه الله اذ لو كان الكلم جمعا لانث الضمير العائد
اليه وليس كذلك كقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه ولانث وصفه لكنه لم يؤنث
كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبنى عائده الى الكلمة باعتبار ما صدقت الكلمة
عليه بكثرة انواع احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف وجه الحصر اما ان يقال
كل كلمة لابد اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لابد

ان يكون مستقلة بنفسها اولا الثاني الحرف واما الاول فلا يخلو اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لابد ان
يكون كذلك اسما او لا الثاني الحرف واما الاول فلا يخلو اما ان يكون دالا بالطبع فيه
او لا الثاني هو الفعل والاول هو الاسم فان قيل لم قدم الاسم على الفعل والحرف قلنا
اما قدمه لكونه مسندا ومسندا اليه وعبر عن كونه مسندا اليه فاعلا جاز ان يحدث عنه
والضمير المجرور المتصل راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد احكم في الاخبار والحديث لصدق
الاسناد على المستقبل في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانهما لا يصدقان
عليه لان من لوازمها احتمال الصدق والكذب وهما لا يحتملهما واذا عرفت هذا فاعلم ان
المصنف رحمه الله لو قال الاسم ما يصح مسندا اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب وامثل
الاسم بقوله كزيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد بالخروج في قولك خرج زيد وعن
العلم بالحسن في قولك العلم حسن وعن الجهل بالقبح في قولك الجهل قبيح اشارة
الى ان الاسم تنقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قائم بذاته كزيد والى اسم
معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي كالعلم والآخر
عدمي كالجهل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز ان يحدث عنه اردفه بقوله او كان
الاسم في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء الملازمة الظرفية كقولك
والواو في ومتى وكونها كوخت فانك لا تحدث عنها اي عن او واو ومتى وكونها لتلزم
طرفيتها اي ظرفية او واو ومتى وكونها ومحل الاسماء الملازمة لها منصوب ابدا
ولا احدث عنها يلزم ان يكون الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة وهو
ممتنع ولكنها اي او واو ومتى وكونها في معنى الوقت اي الوقت مما يحدث عنه

اى عن الاسماء الذى تحدث عنه فى قولك حضر الوقت بانه مضى وفى
قولك اتسع المكان بانه اتسع وفى عد اذ من الاسماء اللازمة الظرفية
ويدل عليه قولهم ان اذ فى قوله تع واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون
فى الارض منصوب المحل لوقوع الفعل عليه ولو كان لا يلزم ما للظرفية بكون
الفعل واقعا فيه لا عليه وفى قوله تع واذ قال ربك منصوب المحل لوقوع
الفعل المضمر عليه وغير ذلك وكذا فى عد اذا منها نظر لانهم قالوا ان اذا فى
قوله الشاعر وبعد غد يا لهف نفسى من غد اذا راح اصحابى ولست برائح مجرور
المحل على البدلية من غد ولما فرغ من تعريف الاسم شرع فى بيان علاماته فقال
ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام عليه وانما اختص دخولها بالاسم
لانهما يفيدان التعريف ويدخلان فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير
صالح له اذ وضعه للتنكير واما قول الشاعر ويستخبرن البريوع من نافقايه
ومجرة بالشيحة اليتقصع فشاذ لا يعتد به مثال ما دخله الالف واللام
نحو الغلام والفرس واورد مثالين احدهما من ذوى العقول
والاخر من غير ذوى العقول ومن علاماته اللفظية دخول حرف الجر وانما
اختص دخول حرف الجر بالاسم لان اثره هو الجر اختص به اذ الجر
مجرد عنه فى المعنى لانه المعنى فى نحو قولك مررت بزيد ممرور به والفعل
لا يكون مجرورا عنه اذا وضعه الواضع لان يجر به دائما فلو لم يختص دخول
حرف الجر به للزم تخلف الاثر عن المؤثر وهو محال ومن علاماته اللفظية
دخول التنوين مثل ما دخله التنوين نحو رجل وزيد وانما اختص

دخول

دخول التنوين بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين التمكن وتنوين
التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم
وتنوين الغالى والاربعة الاولى مختصة به واما التنوين التمكن فلانه
مفارق بين المنصرف وغيره وذلك غير متصور الا فى الاسم لان
التصرف ومنعه لا يكونان الا فى الاسم واما التنوين التنكير
فلانه يدخل على الكلمة ليدل على تنكير ما هو صالح للتعريف وذلك
لا يكون الا فى الاسماء لدوام نكرات الفعل وعدم صلاحيته لهذا
التنوين لا بوجد الا فى الاصوات واسماء الافعال واما التنوين
العوض عن المضاف اليه فلانه يدخل على المضاف عوضا عن
المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ والفعل لا يقع مضافا حتى يدخل
هذا التنوين عليه عوضا عن المضاف اليه وانما قلنا انه لا يقع مضافا
حتى يدخل هذا التنوين عليه لان وضعه للابهام فلو عرف واختص
بلزم نقض الغرض فلم يضف للتعريف والتخصيص وكذا لا يكون
اضافته للتخفيف لانه انما يخصل بحذف التنوين او ما يقوم مقامه
ولا يوجد فى الفعل ولا قائم مقامه فلم يضف للتخفيف واما تنوين
المقابلة كالتنوين الذى فى مسلمات فلانه مقابل وعوض عن النون
الذى فى الجمع السالم نحو مسلمون ولما لم يجمع الفعل لم يدخل هذا التنوين
عليه واما تنوين الترنم وهو ما ينوب مناب حرف الاطلاق اى
حرف المد واللين الذى يقع فى آخر الابيات لجس الانشاد

وترك التعنى اذا التنوين وان كانى فيها الغنة لكنه ليس فيها من
ابتداء الصوت بخلاف ما فى الالف واختيها وهما الواو
والياء وذلك بقوله اقلى اللوم عاذل والعتابن امتداد
قولى ان اصبت لقد اصابن والاصل واصابا وتنوين
الغالى وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون فى نحو قول رؤبة
وقاتم الاعماق حاوى المخترق مشبه الاعلام لماع الخفق فلا
اختصاص لنهما بالاسم اذ المقصود من وضعهما هو ترك
الترنم فى الاول والدلالة على الوقف فى الثانى وهذا المعنى
ليس مخصوصا بالاسم فلم اد بقوله والتنوين الاربعة الاول
دون الاخيرين ولما فرغ من الاسم وعن علاماته شرع فى الفعل
فقال الفعل ما دخله قد والسين وسوف هذا التعريف بالخاصة
وانما اختص دخول قد به لانه وضع لتقريب الماضى الى الحال
اذا دخل على الماضى ولتقليل الفعل اذا دخل على المستقبل
غالبا فيلزم دخوله فى الفعل لامتناع دخوله الا فى الماضى و
المستقبل واما وجه اختصاص سوف والسين به فهو انهما وضعا لان يستقا ومنهما معنى المستقبل والاستقبال ممتنع
الا فيه فلم يخصا الا به مثال ما دخله قد نحو قد خرج ومثال ما دخله
سوف نحو سوف يخرج ومثال ما دخله السين نحو سيخرج قال
صاحب المقاليد وانما ذكر السين موعدا لانه يجيء للاستقبال

والطلب

والطلب
ج

واصابة التى على صيغة التحول والوقف بعد كاف المؤنث وتبنى على السكون
نحو سنجح واستجد واستجدو واستنصر البغاث والكرسكن فلا يذكره معرفا
بتوبيخ عهد بتعين سين الاستقبال لزم كلامه وقد فرق البعض بين السين
وسوف فقال فى سوف زيادة تنفيس وتاخير لا فى السين قلت هذا
دعوى مجردة عن دليل ومردود ايضا لان الوعد عبرت بسيفعل
وسوف بفعل على معنى واحد فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما
ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله
تعالى ان الذين آمنوا واعتصموا به فسيدخلهم ربهم برحمة منه فانهما فى الآيتين
استعملا بمعنى واحد فى وقت واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق
هو ان يقال السين فرع سوف فمن استعمل سوف نظر الى الاصل
ومن استعمل السين نظر الى الايجاز لا يقال ان السين لو كانت
فرعا لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول لا يجب فى الفروع
ما يفوق الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم وبئس فانهما فرعا نعم
وبئس بكسر العين فيهما وهما اكثر استعمالا منهما كذا قال شهاب
الدين فى شرح الزينبية وما دخله حرف الجزم وجه اختصاص
حرف الجزم بالفعل ان اثره وهو الجزم اختص به كاختصاص الجر بالاسم
فلو لم يختص حرف الجزم به لزم تكليف ما لا اثر له المؤثر وهو ممنوع مثال ما دخله
الجزم لم يخرج وما اتصل به اى بالنون الضمير المرفوع واحترز بالمرفوع عن
المنصوب والمجرور فان المنصوب ليس مختصا بل يتصل به وبالحرف نحو ضربك

التنفيس والتاخير الفاظ مترادفة
لانه يقال سوف فتاخيرا ى اخرته ٥

وانثى وبالاسم ايضاً عند الشيخ عبد القاهر نحو انصاريك
وانصاريه والجور لا يتصل بالفعل اصلاً وانما يتصل بالحرف
والاسم نحو مررت بك وغلامك ولقائل ان يقول ان اتصال
الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه لو كان من خواص الفعل لما
اتصل بغيره واللازم باطل لانه قد يتصل بالاسم كما يتصل به نحو زيد
ضاربٌ اى هو فالملزم مثله لان بطلان اللازم يستدعى بطلان
الملزوم فوجب عليه ان يزيد قيداً آخر وهو البارز للاحتراز عن الضمير
المرفوع المستكن فى الاسم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال
اللغوي اعنى النحوي والضمير المرفوع المستكن فى الاسم لا يتصل به
لغة لعدم بالفعل لامتناع ثبوته فى الاسماء والحروف اما فى
الحرف فظاهر واما فى الاسماء فلانه لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع
الالفين فى المثنى والواوين فى الجمع فلم يتصل به فى الواحد ايضاً
اجراءً للباب على وتيرة الاطراد وانما مثل باتصال الضمير المرفوع البارز
بالفعل بثلثة امثلة وهى قوله نحو اكرمت واكرما واكرمو الاشارة
الى ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع به قد يكون ساكناً
كالاول ومفتوحاً كالثانى ومضموماً كالثالث وما اتصل به البارز
نيف الساكنة برفع الساكنة على الوصفية للتاء واحترز بالساكنة
عن المتحركة لان المتحركة لا تدخل على الفعل بل يختص بالاسم
وانما اختص الساكن بالفعل والمتحركة بالاسم للتعادل بينهما

لعل ظهوره فى لا اشكال وانما اختص اتصال الضمير المرفوع البارز به

باعطاء

باعطاء الخفيف والمتحرك على الثقيل وهو الفعل لدلالته على الحدث
والزمان والفاعل وباعطاء الثقيل وهو المتحرك على الخفيف وهو
الاسم مثال ما اتصل به تاء التانيث الساكنة نحو نفرت وانما
اورد المثالين بعد قوله نفرت نعمت وبئست لان فى فعليتهما خلافا
والصحيح فعليتهما وادخلهما ما هو من علامات الفعل وهو
تاء التانيث الساكنة للتنبيه على مذهب الاصح وله اى للفعل
ثلثة امثلة وجه الحصر على ثلثة امثلة لان الفعل لابد من
ان يكون اخبر ريا اولم يكن فان كان الثانى فهو الامر وان
كان الاول فلابد اما ان يكون معناه موجوداً اولم يكن الاول
الماضى والثانى المضارع الاول المفتوح الاخر مثاله الثلاثى المجرد
عن الزوايد وحرف العلة نحو نفرم ومثال ما ربا على المجرد عنهما
نحو دحرج ومثاله من الثلاثى المزيد فيه نحو اكرم وسبحى اى
المفتوح الاخر الماضى وانما بنى لان موجب الاعراب مفقود
فيه اما وجه بنائه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فهو
انه شابه بالاسم بوجه ما وهى قبائه تقول مررت برجل ضرب
كما تقول مررت برجل ضارب واما وجه بنائه على الفتح فهو لخفة
وهو مع الماضى بفتح آخره وانما الآن لعرض مانع عليه يمنع عنه
فيوجب ضمه وهو عند اتصال واو الضمير به نحو ضربوا الآن الواو
اذا كانت مدة فيما قبلها مضموم ابداً او سكونه وذلك عند

اتصال بعض الضمائر به المتحركة نحو ضربتُ وضربنا وضربتَ وضربتِ
وانما اسكنوه عند ذلك فرارًا من توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
اعني الفعل وفاعله وعند الاعلال نحو دعى ورمى قلبت الواو والياء
فيهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او حذفه وهو عند اتصالي
واو الجمع بالماضي المعتل اللام نحو دعوا ورموا اصلهما دعووا ورميوا
حذفت الواو والياء بعد قلبهما الفا كما مر وعند اتصال تاء التانيث
الساكنة بالماضي المذكور نحو دعوت ورمت والاصل فيهما دعوت
ورميت قلبت الواو والياء فيهما الفا كما مر ثم حذفت لالتقاء الساكنين
والثاني من الامثلة الثلثة للفعل ما يتعاقب اي الذي يتعاقب على
اوله احدى الزوائد الاربع وهي الياء فانها اعطيت للغائب المذكر
والتاء وهي اعطيت للمخاطب المذكر والغائبة المؤنث والالف فانها
اعطيت للمتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا والنون وهي اعطيت لما فوقه
اي فوق المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا **قوله** تقول يفعل ويفعل
انت او هي وافعل انا ونفعل نحن مثال ما يتعاقب على اوله
احدى الزوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوائد الاربع على
اول المضارع لانها لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع
لان الفعل لما كان صادرا اما عن الغائب او عن المخاطب او عن المتكلم
الواحد او عنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا اعلامة في الحرف يستدل
بها على ذلك فاختاروا لها الواو والياء والالف لكثرة

دورها

ودورها على الكلام وزادوا في غير الياء للغائب لكونها في وسط
المخرج وكونه متوسطا بين المتكلم والمخاطب فاعطى المتوسط وهو الياء للمتوسط وهو صح
الغائب للمناسبة بينهما ثم زادوا الواو للمخاطب وقلبت الواو الفا في
بقايا بدل من اجتماع الامثال في كلمة واحدة واحترزنا بقولنا في كلمة
واحدة عما اجتمع فيه الامثال في كلمتين نحو ادوا ونصروا وبيانه الا
جتماع في حالة بقاء الواو وهو ان فاء الفعل قد يقع واوا فلو زيدت
عليها واو اخرى للمخاطب ودخلت عليها الواو للعطف لاجتمع الامثال
المستكرهة فلما علموا ان زيادتها مستكرهة ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا
ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما وراث ووجاه
ثم جعلت الغائبة تبعا للمخاطب في التاء في المضارع لانها في الماضي جعلت
تابعة له مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له في الفرع اولى واحرى ولم
يقع قوافيه بينهما باسكان التاء لعدم امكان اسكان التاء لوقوعه في
المضارع اولا بخلاف الماضي فان الاسكان فيه يمكن لعدم وقوعها اولا
ولا بالتحريك اذ في الضم وقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول ولا
بالكسر لوقوع الالتباس بلغة اخرى فان قيل ان في الفتح قياسا بين المذكر
والمؤنث فلم لم يقولوا منه اجيب بان التغير التقديري معتبر عندهم
كقلك للواحد والجمع قال الله تع في الفلك المشحون وقال الله تع حتى
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة فالضمة في الاول
اصلية كضمة برد ودفي الثاني عارضية كالضمة سقف لانه جمع تكسير

وانما اختاروا الفتح مع ان الالتباس بين
المذكر والمؤنث والغائبين ثابت لاعتبار
التغير التقديري عندهم ص

فلا بد له من تغيير ما سواء كان زيادة كرجال في رجل او بنقصان كما في اذار ونحوه
او بتغيير هيئة كعنق في سقف فلا وجود للاول في ثان فتغيير الثالث
وتقدير التغيير في المضارع من حيث ان تاء المخاطب اصلها واو بخلاف
تاء التانيث فهي باقية على حالها ثم قصد بزيادة الالف للمتكلم الواحد
لوجهين الاول طلب التوافق اول انا والثاني ان الالف من مبدا المخارج
لانه من اقصى الحلق وهو مبدا المخارج والمتكلم هو الذي يبتدا الكلام به فناسب
الالف له ثم حكوا بالتغيير الابتداء بها فلما لم يبق من حروف المد واللين
لان زاد للمتكلم مع غيره قصد والى زيادة حرف قريب مخرجها فوجدوا النون
قريبا منها والين زيادتها لكونها عاملة في الماضي وانما لم يزادوا هذه الحروف
في الماضي مع انه قد كان انما صار اعم الغائب او عم المخاطب او عم المتكلم
وحده او معه غيره لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي والمزيد فيه
ايضا بعد المجرد فناسب ان يعطى المقدم للمقدم والمؤخر للمؤخر واذا تحقق هذا
فاقول في قوله والتا للغائب المذكر والتا للمخاطب المذكر وللغائبة
المؤنث نظر والصواب ان يقول والتا للغائب المذكر وجمع المؤنث الغائبة
والتا للمخاطب مطلقا وللغائبة المؤنث مفردا او مثنى وليس ما يتعاقب
عليه اوله احدى الزوائد الاربع المضارع قال شهاب الدين في شرح الزبدية
وانما سمي بذلك لمشابهته الاسم من وجوه الاول انهما مشتقان في الحركات والسكنات
نحو ضارب يضرب وهو يتضمن ماضي الغير الثلاثي نحو ضارب وضارب
وما ماضي الثماني نحو طلب وطلبا وهرب هربا وامثال ذلك كثيرة والوجه الثاني

ان

ان الفعل يشبه الكون صالحا للزمانين الحاضر والمستقبل والتقليل و
التكثير كشيوع الاسم لكونه صالحا لرجل ولكما يختص الاسم بواحد معين بدخول اللام
كذلك الفعل يختص بالزمان المستقبل بدخول السين وسوف وبدخول
قد بالتقليل وهذا ايضا يتنقض بالماضي فانه يشارك الاسم في الشيوع اذا
كان مجردا عن قد لانه حينئذ يحتمل البعد والقرب واذا دخل عليه قد يختص
بالقرب والوجه الثالث وقوع المضارع موقع الاسم كقولك زيد يضرب كما
تقول زيد ضارب هذا ايضا منتقض بالماضي الذي يقوم مقام الاسم
بلا مانع نحو زيد ضرب والوجه الرابع دخول الاسم لام الابتداء على
كل واحد من الاسم والمضارع وينتقض هذا ايضا بالماضي لان اللام
الواقعة بعد لو تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة كقوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا المثوبة وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا والوجه الخامس
ان الفعل المضارع والاسم عند اطلاقهما يتبادر الفهم الى الحال كقولك زيد
يصلي وعمرو مصل فلت للماضي وجه آخر مثل هذا الوجه وان لم يكن له
هذا وهو ان الماضي والاسم يشتركان في دخول مذ ومنذ عليهما دون
المضارع وفي تاء التانيث التي تلحق بآخرهما دون المضارع معاني
يتعاقب على صيغته يتعاقب العوامل وهي كونه مأمورا به وغلبة
معطوفا ومستثنا كما ان للاسم معاني يتعاقب عليه يتعاقب العوامل
وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فبهذا الوجه يشتركان في الاعراب
هذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح التسهيل تم كلامه وهو اي المضارع

وانما ظهر بطلان هذه الوجوه ومشابهة
المضارع الاسم لزم الاتيان فيهما
بوجه ليس في الماضي وهو ان المضارع
صحيح

مشترك بين الحال والاستقبال فاذا دخلت عليه ابر على المضارع لام
الابتداء خلص اى المضارع للحال ولقائل ان يقول ان اللام لا يخلصه
للحال بمجرد لانه لو كان خالصا له للحال ينبغي ان لا تجامع مع حرف
الاستقبال للمنافات بينهما والثاني بط لانه يجامع معه كقوله
نعم وسوف اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان
اللام يفيد التاكيد والحال وفي هذه الآية قد جرد لمعنى التاكيد
مثال المضارع الذي دخل عليه لام الخالصة له للحال كما قال الله
نعم اني ليحزنني ان تذهبوا به فان اعترض المعترض بان اللام في
هذه الآية ما كان خالصا للمضارع للحال لان الذهاب ليس
بموجود في الحال ويمكن ان يجاب عنه بان المضاف محذوف تقديره
الكلام اني ليحزنني تصور ان تذهبوا به والتصور موجود فيه
وح لا اشكال واذا دخلت عليه اي على المضارع السين او سوف
خلص للاستقبال والثالث فرد لا مثيل له للفعل الموقوف
الآخر وانما قال الموقوف الآخر ولم يقل المجزوم الآخر لان الامر
عند الكوفيين معرب مجزوم بلام مقدرة وعند البصريين مبني
موقوف الآخر والصحيح ما ذهب اليه البصريون لان الفعل المضارع
انما كان معربا بالمشابهة التي تحصل بدخول حرف المضارعة
فيه فلما حذفت عاد الى البناء فلهذا اسند المصنف الى المذهب
الصحيح بقوله الموقوف الآخر وبتسمية ابن الموقوف الآخر

الامر

٢٨ ٢٥٦

الامر نحو انصر اعلم ان الامر ما خوذ من المضارع بحذف الزوائد ثم ينظر الى ما بقي بعد الحذف
فان كان ساكنا فلا يخلو اما ان يكون العين مكسورة او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورا
يجتلب همزة الوصل مكسورة لاتباع نحو اضرب لا مفتوحة ليلتبس بمعلوم المتكلم
وحده لمضارع ضرب ولا مضمومة اما لدفع الثقل او لدفع الالتباس بينه وبين مجهول
المتكلم وحده بمضارع ضرب ولا عتداد بحركة الاعراب فان الاعراب يترك كبرا وكذا
ان كان مفتوحا يجتلب همزة الوصل مكسورة نحو اعلم لا مفتوحة ليلتبس بماضي الاخبار
ولا مضمومة اما لدفع الثقل او لدفع الالتباس بينه وبين مجهول المتكلم وحده بمضارع
علم وان كان محركا يجتلب همزة الوصل مضمونة نحو انصر لاتباع بضمة العين لا مفتوحة
ليلتبس بمعلوم المتكلم وحده بمضارع نصر ولا مكسورة لئلا يلزم الخروج من الكسرة المجتلبة
الى الضمة الحقيقية ولا عتداد بالساكن لانه ليس بحاجز حصين والدليل على ان
الساكن ليس بحاجز حصين قلبهم واو ضمة ياء وان كان ما بقي بعد الحذف متحركا نحو
على حاله ويستثنى اخوه وهذا معنى قوله وذلك اكل ما كان مستقبله على طريقة افعل كوعد وضع ويجر
اي شبيه الامر من مضارعه كاستحقاق افعل من تفعل وانما قال مستقبله احترازا عن نحو قعد وضع فانهما
يفيدان فائدة الامر والآخر موقوف الآخر انه غير مستقبل وقوله على طريقة افعل احترازا
عن مثل تزال وتراك فانهما مستقبلان ويفيدان فائدة الامر الا ان استقبالهما ليس
على طريقة افعل وبما فرغ عن مباحث الاسم وعلاماته وعن مباحث الفعل وعن علاماته
شرع في الحرف فقال والحرف ما جاء اي الذي جاء لمعنى ليس ذلك المعنى بمعنى اسم ولا فعل
نحو هل وبل وذلك اي مجيء الحرف لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الا ان الاسم يكون مسندا ويكون محدثا عنه
وفي قوله والفعل يكون مسندا ولا يكون محدثا عنه عند الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه

معطوف على محل اسم ان واما النصب فعلى انه معطوف على لفظ خبر
صاحب العاصمية فان قيل هذا غير مستقيم لان الفعل في قوله الفعل
يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه والمنفي نفي الحديث عن الفعل بقوله
يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه فجوابها ان المراد من نفي كون الفعل محدثا
عنه ان لا يحدث عن لفظ الفعل باعتبار معنى هو يستعمل فيه كما في نصر زيد
وبقوله الفعل يكون حديثا لم يستعمل فيه لفظ الفعل باعتبار معناه بل
استعملت اسماء الاسم لا يأبى ان يكون محدثا عنه وبقولنا باعتبار معنى هو
يستعمل فيه خرج الجواب عن الحديث عن الفعل في نحو نصر فعل ماض لانه
لم يقصد فيه الا نفس اللفظ وايضا جاز الرفع والنصب في قوله
والحرف اداة بينهما اي رابطة بين الاسم والفعل لا يكون اي الحرف
حديثا ولا يكون ايضا محدثا عنه نحو هل وبل فانهما لا يكونان حديثين
عنهما ولا جل ان الحرف رابطة بينهما لم ينفك عن متعلق وذلك اما اسم
او فعل ولا يصح ان يكون حرفا لافتقابه الى التسلسل وقد عرفت
في صدر الكتاب ان كلا اي كل واحد من هذه الاقسام الثلثة وهي
الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة والفاء في قوله فاعلم انه اي ان
جواب لقوله واذ قد عرفت اذا ائتلف ابر اذا تركبت منها
اي من الاقسام الثلثة اسم وفعل او اذا ائتلف اسمان واقا
دا اي الفعل والاسم او الاسمان سميت اي الفعل والاسم او اسمان
كلاما وجملة وحد الكلام ما تركب من كلمتين اسندت احديهما

الى الاخرى

الى الاخرى والمراد من الاسناد اضافة احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
الثانية وزاد بعضهم في حده شرطا ان يفيد ات مع فائدة تامة احترازا من قام ابوه
في زيد قائم ابوه وذلك مما لا يحتاج اليه الا وجه عن قولك اسندت لان الاسناد على ما قلنا غير
صادق عليه واما شروط في حصوله ثلثة شروط احدها التأليف والثانية كون
التأليف من فعل واسم او من اسمين والثالثة الافادة فقوله اذا ائتلف اشارة
الى الشرط الاول وقد احترز بها عن افراد الكلم كخرج زيد وعمرو وغير ذلك وقوله من
فعل واسم او اسمين اشارة الى الشرط الثاني واحترز بها عن التأليف من فعلين وحرفين
ومن فعل وحرف ومن اسم وحرف لانتفاء المسند مع المسند اليه او واحد منهما بخلاف
التأليف من غير فعل واسم او اسمين وقوله واما دا اشارة الى الشرط الثالث
وقد احترز بها عن التأليف من اسمين على وجه التعداد نحو خمسة عشر وعلى وجه
الاضافة نحو غلام زيد وعلى وجه التوصيف نحو الرجل العالم وغير ذلك كالمركب
المزجي كبعلبك والمركب من الجار والمجرور نحو في زيد قال شهاب الدين
في شرح الرسالة الشمسية لاتيان ما زيد مركب من الحرف والاسم وهو كلام تام فيلزم بطلان
الحصر لانا نقول حرف النفي ناب مناب او عوض التقدير هو مركب من فعل
الانشائي والاسم فان قيل الاسناد فيه اوعوجزئي فيحتمل الصدق والكذب
فهو خبر لا انشاء قلت لانم ان ادعوا ههنا يحتمل الصدق والكذب لكونه
منقولا عن الخبر الى الانشاء كبعت واشتريت ثم كلامه اعلم ان الفرق بين
الكلام والجملة عموم وخصوص مطلقا لان كل كلام جملة ولا ينعكس وذلك
لان صلة الموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة وغير ذلك جملة وليست بكلام

اسم فعل فعل حرف حرف
اسم فعل اسم حرف فعل حرف

وهو احترازا عن قاعدة

وهو احترازا عن التأليف من فعلين وحرفين

ان رجل عالم زيد مركب من الحرف والكلام

وكذا بعت اذا اردت به البيع الحال لكونه
لانبات عليه صدق البيع منك الآن شرعا

فاذا بطل قول من قال ان الكلام والجملة مترادفان والجمل اربع الاولى
جملة فعلية والثانية جملة اسمية لما ذكرنا في الاسم والثالثة جملة ظرفية
والرابعة جملة شرطية مثال الجملة الظرفية نحو عندي مال ومثال الجملة الشرطية
نحو ان تاتني اكرمك وفي عدّ عندي مال من الجملة الظرفية سؤال وجواب
ومن اراد علمها فيطالع الصغرى وجه الحصر على اربعة هو ان المسند والمسند اليه
لا يخلوا اما ان يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عنهما ويحوجهما
الى جملة اخرى او لا الاول الجملة الشرطية نحو ان ياتني زيد اكرمه والثاني
الخ في فلا يخلو من ان يكون المسند موخرا عن المسند اليه لفظا او تقديرا او لا يكون
فان كان الاول فهو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قام زيد وان كان
الثاني فلا يخلو اما ان يسند المسند ظرف او ما جرى مجراه او لا يسند
الاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار محبوبك وامامك الامير والثاني الجملة
الفعلية نحو نصر زيد وانما قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل هو الاصل في
الاسناد والفاعل هو الاصل في الاسناد اليه والمبتدا والخبر فرعان عليه فلهذا
قدمها عليهما وانما قدم الاسمية على الشرطية لان الاصل في الجملة ان تنتفي
فيها المسند والمسند اليه والشرطية ليست في هذه المثابة والاسمية
على الظرفية لان العامل فيها مقدر بخلاف الاسمية والاصل الظهور
والظرفية على الشرطية لان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان وللواحد
مقدم على الاثنين والتنوين في قوله وكل منها بدل عن المضاف اليه
تقدير الكلام وكل واحد من الجمل الاربع تقوم مقام المفرد فتكتسي الكل

واحد

واحد من الجمل الاربع اعرابه اي اعراب المفرد محلا ويكون فيها اي في الجمل التي تقوم
مقام المفرد ضمير عائد الى الاسم الاول وذلك اي قيام الجمل مقام المفرد مقصور على تقرار
في ستة مواضع احدها في خبر المبتدا اي سواء كان اسمية نحو زيد ابوه قائم او فعلية
نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك او ظرفية نحو زيد في الدار
في الخبر في باب ان نحو ان زيدا ابوه ذاهب او قد ذهب اخوه او ان يعطه
يشكرك او في الدار فمحل الجمل الاربع فيها رفع لوقوعها موقع المفرد المرفوع
وثانيها في الخبر في باب كان نحو كان زيد ابوه قائم او قد قام ابوه او ان يعطه
او عندك وراببعها في المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه قائم او قد قام
ابوه او ان يعطه يشكرك او في الدار فمحل الجمل الاربع فيها نصب لوقوعها
موقع المفرد المنصوب وخامسها في صفة النكرة نحو مررت برجل صورته حسنة
وحسن صورته او ابوه يعجبك حسنة او في حسبه حسن فمحل هذه الجمل
مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور وسادسها في الحال نحو جاءني زيد وغلامه
راكب او قد ركب غلامه او هو او ان تنزل يعطه او على كتفه سيف فمحل
الجمل الاربع فيه نصب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وعلم ان محل
اذا كان جملة فلا يخلو اما ان يكون اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
فان كانت اسمية فالرابطة فيها اما بالواو والضمير نحو جاء زيد
وغلامه راكب واما بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة واما
بالضمير وحده كقولهم كلمته فوه الى في وان كانت فعلية فلا يخلو اما ان
يكون فعلها ماضيا او مضارعا او الامر لا يقع موقع الحال لانه

لطلب غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره وان كان ماضيا فلا
يخ اما ان يكون مثبتا او منفيا الا ان في الاثبات يجب قد ظاهرة او
او مضمرة نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اى قد حصرت و
ان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء
فلا بد من ذكر قد حتى يقرب الماضي من الحال واما اذا كان منفيا فلا
يدخل عليه قد لان ظاهرة ولا مضمرة للمنافاة بعينها وبانها ظاهر على
منزله او في لبث وان كان مثبتا فالرابطة فيه تالواو والضمير نحو جاءني
زيد وقد ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وقد طلع الشمس او
بالضمير وحده نحو جاءني زيد قد ركب وعلى هذا اي في المنفي نحو جاءني
زيد وما ركب او ما طلع الشمس او ما ركب وان وان كان منفيا
فلا يخ من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان الاول فبالضمير وحده
اذا لم يكن مضارعا مصدرا بقد لك به اسم الفاعل وامتناع الواو
فيه نحو جاءني زيد بركب وانما قلنا اذا لم يكن مصدرا بقد لانه لو كان مضارع
مصدرا بقد ليس بالضمير وحده بل يدخل عليه الواو كقوله تعالى لم توز
وننى وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وان كان مضارع منفيا فبالواو
والضمير نحو جاءني زيد وما يركب او الواو وحده نحو جاءني زيد وما
تطلع الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وان كانت
شرطية فهي لا تقع بينهما موقع الحال بل لوا ريد وقوعها
حالا تجعل ما جزاء عن خبر ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان

تأمل

تأمل تعطر فيكون الواقع موقعه هو الاستئنافية دون الشرطية وان
كانت ظرفية فلا يخلو اما ان يكون الظرف عاملا في اسم مظهر بعده
او في ضمير مستكن فيه راجع الى ما اريد الحال عنه فان كان الثاني فبغير
واو نحو جاءني زيد على فرس فان كان الاول فبالواو فقط فيه الا حيانا بالواو
والواو عدمه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف او على كتفه سيف وسرجه
ذلك اي سرج المبتدا والخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول
الثاني في باب ظننت وصفة النكرة والحال لان المعنى سرجه
وقوع الجملة في هذه المواضع الستة موقع المفرد فانه لم يبين وقوعها
فيها موقع المفرد في المتن **فصل** في بيان الاعراب والاعراب
هو ان يختلف آخر الكلمات باختلاف العوامل وهو اي الاعراب
يحتمل ان يكون مشتقا من قولهم عربت معدته اذا فسدت والعرب تسمى
اي ازلت فسادها ويحتمل ان يكون مشتقا من قولهم اعرب
الرجل عن حجته اذا بينها والاعراب تبين المعاني لانك اذا
قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف انك متعجب او نافٍ
او مستفهم فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب واذا رفعت
علم ان المراد منه نفي الحسن عنه واذا جررته مع رفع احسن ظهر
ان المراد منه الاستفهام وفي عبارة المصنف تامل لانه
لا يختلف آخرها بل هيئة آخرها من الرفع والجر والنصب فالاولى
ان يقول الاعراب ان يختلف هيئة آخر الكلمة اعلم ان من الواجب

في التعريف ان يذكر الجنس اولاً والفصل ثانياً فقوله ان
يختلف جنس متناول لاختلاف الاوسط وقوله آخر الكلمة فصل
يخرج اختلاف الاوسط كاختلاف الراء والنون في قولك جاءني
امراءٌ وابنمٌ ورايت امراءً وابنماً ومررت بامرئٍ وابنمٍ ودخل
اختلاف اخره في قولك مررت بزيد وغلام الرجل وغلامك وبقوله
باختلاف العوامل احترز عنه لان اختلاف آخره ليس باختلاف
العوامل وفي التعريف نظر لان التعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه
كاختلاف آخره في قولك جاءني رجل منطلق ورايت رجلا منطلقا ومررت
برجل منطلق وينبغي ان يكون التعريف مانعاً وجامعاً فالاحسن ان يزيد
قيداً آخر وهو في لفظ المتكلم بالعوامل احترازاً عنه فان هذه
الحروف في آخرها وان كانت باختلاف العوامل الا انها ليست في لفظ
المتكلم بالعوامل وانما هو في غيره اعلم ان الواجب عليه ان يقول لفظاً
او تقديراً المخرج للمبني بالاعراب المحلي نحو جاءني هؤلاء ورايت
هؤلاء ومررت بهؤلاء فانه يصدق على هؤلاء انه اختلف آخره
باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون اختلافه محلاً وانما جعل
الاعراب في آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب يدل
على احوال الذات والكلمة تدل على الذات ولا يحسن التصدير الى الاحوال
الا بعد الفراغ عن الذات وقيل الاعراب لا يكون في اول الكلمة
لانه يلزم الابتداء بالساكن وفي الوسط لئلا يلتبس تغير الاعراب

بينهم الا واو فلم يبق الا آخر الكلمة فيكون فيه مثال اختلاف آخر الكلمة
باختلاف العوامل لفظاً نحو جاءني زيد ورايت زيداً ومررت بزيد ومعنى
آخره اي الاسم الذي حصل في آخره الف لا يظهر فيه اي في ذلك الاسم
الاعراب لمانع مثاله كالعصى والرحى فان الاعراب فيهما غير ظاهر نحو هذه
عصا ورحى ورايت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى لعدم قبول
الالف الحركة وما في آخره اي الاسم الذي ثبت في آخر ذلك الاسم
ياء مكسورة ما قبلها اي ما قبل الياء ساكن في آخره في حالة
الرفع والجر يكون الضمة والكسرة على الياء ثقيلا ويحرك آخر
ذلك الاسم في حالة النصب لخفة الحركة الفتحة عليه مثاله نحو جاءني
القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي
وساكن اي الاسم الذي سكن ما قبل واوه او يائه ابرز واو ويائه
ذلك الاسم كدلوٍ وظبيٍ فحكمه اي حكم ذلك الاسم في حكم الصحيح
في جري الاعراب على الآخر في الاحوال الثلث تقول هذا دلوٌ
وظبيٌ بالرفع ورايت دلواً وظبياً بالنصب ومررت بدلوٍ
وظبيٍ بالجر واصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اعم
من الحروف وادل على المراد ولكنه قد يكون بالحروف وذلك
اي كون الاعراب بالحروف مواضع احدها في اسماء الستة
حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم ابوه واخوه وحموه وهنوه وفوه

الله ج

المثلة ج

وانما خالف سائره في الضمائر الخمسة اقارب زوج المرأة فاذا
اضيف الى الاثنين يكون بالضمير مونثا وذو حال تقول في حالة
الرفع جاءني ابوه وفي حالة النصب رايت اباه وفي حالة الجر مررت
بابيه وكذلك الباقي فرابيه بالواو في حالة الرفع وبالالف في
حالة النصب وبالباء في حالة الجر فتدل الواو فيها على حالة الرفع
وبدل الالف فيها على حالة النصب وتدل الباء فيها على حالة الجر
شرط في كونه اعرابها بالحروف الثمانية شرطين احدهما ان يكون
مضافة لكانت معربة بالحركات تقول هذا اب ورايت
ابا ومررت باب والثاني ان يكون الاضافة الى غير ياء المتكلم
لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية عند اكثرهم
او معربة اعرابها تقديريا بعض آخر والقابل ان يقول ان من
الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مكبرة
لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني
اخيك بالرفع ورايت اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر
ويمكن ان يجاب عنه ان المضاف لما ذكر امثلتها مكبرة غنى عن
ان يذكرها مكبرة ولسائل ان يعود ويقول ان عدم تمام
من الجواب يقتضي الاستغناء عن قوله مضافة لان امثلتها
مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر على لفظ ابوه
لتوهم انه اذا كان مضافا الى مظهر نحو ابا زيد ليس حكمه

كذلك

كذلك مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظ المكبرة
لتوهم منه ما هو خلاف الواقع واعتراض بعض النحاة بانه يكون
اعرابها بالحروف الثمانية يحتاج الى شرط آخر وهو الواحدة لانها لو ثنيت
او جمعت كان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة والمجموع اقول
الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب بعينه عن الاعتراض من الاول بان
من الواجب عليه ان يقول بكبرة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان
كانت دونا على الحركات الا انها اقوى من الحركات اذ كل حرف من حروف
العلة كحركتين بكبرة استبدادا والمثنى والمجموع اقوى على الاعراب بالحروف
القوي فاختاروا من بين المفردات هذه الاسماء وجعلوا اعرابها بالحروف
ليكون في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي هي
اقوى منها وخصوا هذه الاسماء لكونها شابهة للمثنى في استلزام كل منها دائما
اخوى كالاب للابن والاخ للاخ وخصوا بحال الاضافة ليظهر تمام الدلالة
اللازمة فيتقوى المشابهة له مع ان صلاحية لام بعضها وعين الاخوان
يقوم الحركات ومع عدم حرف فيها يكون حذف لام الاخ والعين والتام وتأتيها
في التثنية بالالف والنون او بالياء والنون وفي الجمع الذي يكون بالواو
والنون او بالياء والنون وقيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون
اعرابه بالحركات لا بالحروف وكلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية
في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال الجمع في حالة الرفع نحو مسلمون ومثال
التثنية في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين

ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت بمسلمين ومسلمين
وانما كان اعرابهما بالحروف لانهما متغران عن الواحد والاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطي الفرع للفرع كما اعطي
الاصل وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان التثنية والجمع ستة
احوال والحروف التي تصلح لان تكون اعرابا ثلثة الواو والالف
والياء فلو جعل اعراب التثنية بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل
اعراب الجمع بها لبقي المثنى بلا اعراب ولو جعل اعرابهما بالواو
في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر
لوقع الالتباس بينهما لا سيما في حالة الاضافة نحو رأيت زيد
ولم يعلم انه مثنى او جمع فاحتاجوا الى التوزيع فوزعت هذه
الحروف بان جعلوا اعراب المثنى بالالف في حالة الرفع لوقوع
الالف في المثنى ضمير المرفوع نحو ضربا ويضربان واعراب الجمع بالواو
فيها لوقوع الواو فيه ضمير المرفوع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما
بالياء في حالة الجر واتبعوا النصب فيهما الجر وفرقوا بينهما بفتح
ما قبل الياء وكسر النون في التثنية وبكسر ما قبل وفتحه في الجمع اما
فتح ما قبل الياء في التثنية فلطلب الخفة لكثرتها وقلة الجمع
الى العلم بالنسبة اليها لاختصاصه بالعقلاء او الذكور واما كسر
النون فيهما فلان النون في الاصل ساكن والاصل في تحريك
الساكن الكسر لانه الحركة بناء بحصوله بلا عامل فاحتير لها

ماهو

ما هو ابعد الحركة وهو الكسرة وانما قلنا انه الكسرة ابعد الحركات لانه
الكسرة لا تدخل في بعض المعربات اعني ما لا ينصرف والمضارع بخلاف
الرفع والنصب وانما قلنا ان النون في الاصل ساكن لانه من الحروف
الواردة على هجاء واحد والاصل فيها السكون واما كسر ما قبل الياء
في الجمع فلعلة استثقال ثقل الكسرة وبقي فتح النون فيه قيل انها لو كسرت
يلزم في حالة الرفع النقل من الضمة الى الكسرة وفي حالة النصب والجر اجتماع
الكسرة ولو ضمت يلزم في الاول اجتماع الضمات وفي الثاني اعني في حالة
النصب والجر النقل من الكسرة الى الضمة واتبعوا النصب الجر دون الرفع لانه
الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل على الاقرب اولى منه على الابعد
وانما لزمها في كلا حالة كونه مضافا الى مضمر نحكم اي حكم كلا اذا كان كذلك
حكم المثنى في كونه اعرابه بالحروف الناقصة لشدة شبهه به لفظا
لكون آخره الفا وهو لا ينفك عن الاضافة حتى تميز عنه بتجرده عن
النون ومعنى لكونه مثنى المعنى او يقال انه لا يضاف الا اليه فلما
حكم المثنى واما خصوا الاعراب بالحروف الناقصة بحال اضافته الى
المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغائب فالاغلب ان يقع تاكيدا
للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب بهائم
اطرد في الحروف ذلك في كونه مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم
يقع تاكيدا ويقول في حالة الرفع جاءني كلا هما وفي حالة النصب
رأيت كليهما وفي حالة الجر مررت بكليهما هذا اذا كان مضافا الى مضمر

واما اذا اضيف كلا الى مضمر فحكمه اى حكم كلا حكم العصا لفظا تقول
جائنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
اى فى كونه الاعراب مقدرا وانما قال لفظا لانه ليس بموافق له معنى
لانه مثنى المعنى بخلاف العصا فلو لم يقل لفظا لظن انه كل واحد
منهما متساويان معنى وقيل ان قوله لفظا احتراز عن الخط لان
العصا لا تكتب الا بالالف لكون الفه منقلبة عن واو بلا شبهة
ولا خلاف واما فى انقلاب الف كلا خلاف فمن جعل الفه منقلبة
عن واو يكتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الياء كان القياس ان
يكتب بالياء ويستوى الجر والنصب فى خمسة مواضع وهى التثنية
والجمع كما ذكرنا فى كونه الاعراب بالحروف والثالث من المواضع التى
يستوى فيها النصب والجر جمع المؤنث السالم بالالف والتاء
وانما حمل النصب فيه على الجر لان جمع المؤنث فرع جمع المذكر
تابع لجره كما مر فجعل منها كذلك لئلا يلزم زيادة مرتبة الفرع على الاصل
وانما قلنا زيادة مرتبة ولم نقتصر على مرتبة الفرع على الاصل لان مرتبة
الفرع على الاصل ثابتة من حيث ان اعراب الجمع المؤنث بالحركات
والجمع المذكر بالحروف وقد مر ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات
مثال الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو جائنى مسلمات ورايت مسلمات
بالجر ومررت بمسلمات بالجر ايضا والرابع من المواضع التى كان النصب والجر
مساويا فيها ما لا ينصرف نحو جائنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد

بالنصب ايضا الا ان الجر فيه تابع للنصب بخلاف غيره لكون الجر ممنوعا منه لشبهة الفعل
وجه الشبه بينى بعد فلما كان ممنوعا منه اتبعوا حالته بخلاف غيره والخامس من المواضع
التى يستوى الجر والنصب فيها الضمير والاستواء فى الضمير لاشتراك الضمير المنصوب والمجرور
فى معنى المفعولية فالكاف فى اكرمتك مفعوله وكذا الكاف فى مررت بك لان التقدير
جاوزتك وكذا الضمير فى انه مرفوع لفظا وكذا فى له من ان الجار داخل فى له وكذا الجمع
اى من التثنية والجمع نحو انهم ولهم فان قبل ان استواء الجر والنصب فى المضمرات
بسبب البناء فلا يناسب ان يذكره فيما نحن بصدده لان كلا منا فى المعربات
فالجواب عنه ان كلا منا فى استواء الجر والنصب فى غير النظر الى انه معرب او مبنى
هذا حاصل ما ذكره صاحب المفصل ومن تمام الحرف مقام الحركة النون فى يفعلان وتفعلان
بالياء فى الاول والثانى وفى يفعلون وتفعلون وانما قام النون
فيها مقام الحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة لبقاء حروف المضارعة
فيها ولم يمكن ان يحمل الاسم معتقب الاعراب لان الضمائر التى بعده اوجبت كونه
على وجه واحد وايضا لم يمكن ان يحمل الضمائر حروف الاعراب اذ هى فى الحقيقة
ليست من نفس الكلمة وجب ان يزاد حرف ليقوم مقام الحركة فوجد وا بذلك
حروف المد واللين لكثرة دورانها فى الكلام ولم يمكن زيادتها فيها لانها لو زيدت
فيها يلزم اجتماع الالفين فى التثنية والواوين فى الجمع والياءين فى المخاطبة المؤنث
مع لزوم الفك ان كتبن فى كل واحدة من الاسمة الخمسة ازالة بساكن كالضمائر
فلم يمكن زيادتها فيها زادوا حرفا شبيها بها وهو النون فى آخرها اى النون علامة الرفع
وانما جعل ثبوت النون علامة للرفع لان الثبوت مقدم على السقوط والرفع مقدم

على اخوته فناسب ان يعطى المقدم للمقدم وانها تسقط فى حالة الجزم والنصب
كسقوط الحركة اى سقوط مثل الحركة من الفعل المفرد وهو الصحيح مثال الفعل المثنى
الذى يسقط نونه فى حالة الجزم والنصب نحو لم ينصرا ولن تنصرا ومثال الجمع المخاطب
الذى يسقط نونه فيهما مع نحو لم تنصروا ولن تنصروا واما كان سقوط النون علامة
للجزم والنصب لانهما موجبان عن الرفع والسقوط موجب عن الثبوت فاعطى الموجب
للموجب للمناسبة وفى ذلك اى وفى قيام الحرف مقام الحركة حروف المد واللين
الحاصلة فى الفعل المعتل اللام فانها اى حروف المد واللين ثبت حال كونها
ساكنة فى حالة الرفع نحو هو يغزو ويرمى ويخشى واورد مثالين الاول من
الواوى والثانى من اليائى وانها تسقط فى حالة الجزم كسقوط الحركة اى مثل
سقوطها فى الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وتحرك الواو واليا فى حالة النصب
بالفتحة نحو لن يغزو ولن يرمى وتثبت الالف فى حال كونها ساكنة فى حالة النصب
مثلهما اى مثل الواو واليا فى حالة الرفع نحو لن يخشا واتما ثبت الالف
ساكنة فيهما لامتناعها اى لامتناع الالف عن الحركة لانهم لو حركوها لخرج عن كونها
الف فصل فى بيان الاسماء على ضربين احدهما معرب وهو الذى
ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا فى الفعل المتقدم وثانيهما مبنى وهو اى
المبنى ما كان حركة وسكونة اى الذى يكون حركة وسكونة لا بعامل اوجب ذلك
لما فرغ من تقسيم الاسماء الى القسمين المذكورين شرع فى تقسيم المعرب فقال
ثم المعرب على ضربين الاول منصرف وهو اى المنصرف ما يدخله اى الاسم
الذى يصح ان يدخله الجر مع التنوين وانما قيد بالدخول بالصلاحية ليشمل

يخرج عنه بعض الاسماء المتصرفات اللازمات النصب نحو طرا وقاطبة
وغيرهما والاسماء الداخلة عليها اللام لزوما نحو النجم والصعق والثانى
ممنوع المعرب غير منصرف وهو اى غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين
الذى للتمكن لفظا قيدناه بالتمكن لان غيره قد يدخل عليه نحو مسلمات
علما وقولنا لفظا احترازا عن الحكم اذ التنوين الذى هو للتمكن قد يدخل عليه
حكما ومنه يقال هم حواج بيت الله بنصب البيت لان اسم الفاعل
لا يعمل النصب الا مع التنوين وعلم مما ذكرنا ان من الواجب عليه ان يقيده
بما قلناه اعلم ان فى امتناع الجر مذهبين الاول ان امتناعه منه ليس بمقصود
على حدة الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين فى اختصاصه بالاسم وعاقبه اياه فى
الاضافة اشبه الجر اياه فى المنع وهو اصح المذهب الثانى ان امتناعه
منه مقصود على حدة وحجته ان الجر فى ارکان الاعراب وغير المنصرف لما اشبه
الفعل منع التنوين الذى هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوه اعراب
الاسم وهو الجر وانما قلنا ان الاول اصح مذهب لان الجر لو لم يكن تابعا
للتنوين فى المنع لما يعود الجر فى حالة الضرورة الى اعادة التنوين فقط
اللازم ممنوع لانه يعود فيه كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره المسك تكريرته
يتضوع فالملزوم ممنوع ايضا اذ بطلان اللازم لا يستدعى بطلان الملزوم واشار
الى ترجيح المذهب الاول بقوله مع التنوين والقول فى بيان كون المذهب
الاول اصح بانه لو لم يكن الجر تابعا للتنوين فى المنع لما اعاد والجر حيث امنوا
الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام فلما اعاد والجر حيث امنوا الحاق

التنوين بها علم ان الجر غير مقصود بالمنع على حدة بل بالتبعية للتنوين
وهذا غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان الاسم اذا اضيف او دخله
اللام جر ج عن شبه الفعل فصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخول مالا
يوجد في الفعل عليه فاعيد ما سقط للمنع برمته وهو الجر واما التنوين
فلم يمكن عوده لوجود اللام او الاضافة فلا يعود وكان اي غير المنصرف
في موضع الجر مفتوحا لا يقال انه لو قال بدل قوله مفتوحا منصوبا كان
احسن اذ الفتح في القاب البناء وكلامنا في المعربات لانا نقول اذا
قلنا هذا منصوب يكون في قوة قولنا هذا مفعول لان النصب علم المفعولية
فلو قال في موضع قوله مفتوحا منصوبا بالكان في قوة قوله وكان في
موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتح في دال احمد في قولك مررت
باحمد ليست بدا له على ما دل عليه الفتحة في رايت احمد حتى يصح
اطلاق النصب عليها بل هي حركة نائبة مناب اختها او جيء ذلك
ومن في قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة متعلق بقوله
المانعة وهي اي تلك التسعة التعريف والتانيث ووزن الفعل
والوصف والعدل والعجمة والتركيب والجمع الاقصى والالف والنون
المضارعتان اي المشابهتان لالف التانيث في انهما زائدتان تان زيد
تابعا في عدم قبول التاء وكون الزائد الاول منهما الفا وتليا
وي المصدر منهما في الوزن فان سكرى من سكران وحمراء من
والمراد بالتعريف ههنا العلم ووزن غيره لان المعارف ستة وهي العلم

والمضمر

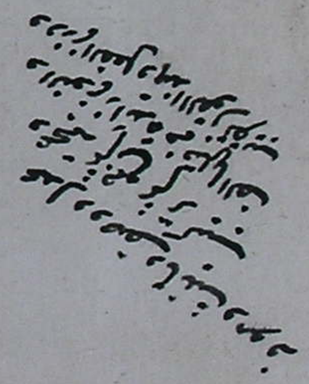

والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى
وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر
والمبهم مبنيان وباب مالا ينصرف من المعربات واما تعريف المعرف
باللام والمضاف الى احدها معنى فلانهما يجعلان ان مالا ينصرف منصرفا
او في حكم المنصرف على اختلاف المذهبين فالاحسن ان لا يجعل المنصرف
غير منصرف واذا بطلت هذه الاقسام باسرها تعين ان التعريف المانع
من الصرف هو العلمية متى اجتمع في الاسم سببان منها اي من تلك الاسباب
التسعة او تكرر واحد منها منع الصرف اي منع الاسم من التصرف وانما
منع الاسم من الصرف عند تحقق السببين لان كل واحد من تلك الاسباب
التسعة فرع لشيء فالتعريف فرع التنكير لان كون الاسم معربا بعد كونه
منكرا والتانيث فرع التذكير اذ مجيئه في الاعم العام مجردا عن الزيادة
ومجيء المؤنث فيه معها وما مجيئه معها يكون فرعا لما مجيئه بدونها
ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه
فرعا لوزن الاسم والوصف فرع الموصوف لانه تابع له وما هو تابع
فهو فرع المتبوع والعدل فرع المعدول عنه لتاخره عنه والعجمة
فرع العرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم فلغة غيرهم فرع
على لغتهم والتركيب فرع الافراد لانه موقوف عليه والجمع فرع الواحد
لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد واما الالف والنون فضعيفه
خلافا فان الكوفيين انما الالف والنون يمنعها الصرف اذا وجد

سبب آخر بالاصالة لا للمضارعة فخ بكونان فرعين عما مازيد تا عليه و
قال البصريون ليس لها معنى يصيران به فرعا شئ فمن جهة انها كانا علامتي
التذكير فخ لا يكونان فرعين عما مازيد تا عليه الا انهما يمنعان الاسم
من الصرف عند تحقق سبب آخر للمشابهة لالف التانيث وجه المشابهة
قد مر وقول البصريين اولى اما لهذه الجهة واما لانه لو كان كونهما فرعين
عما مازيد تا عليه سببا واحدا لكان ما شمى وبصرى عندنحقق سببي آخر
غير منصرف وهو منصرف فاذا حصل في الاسم اثنان منها يصير بهما فرعا من وجهين
فيشبه الفعل الذي هو فرع الاسم فمن وجهين الاول ان الاسم مستغن عنه في
الافادة والفعل غير مستغن عنه فيها وما لا يكون مستغنيا فيها فهو
فرع والثاني ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما اشبه
ما فيه سببان الفعل من وجهين قطع عما قطع عنه الفعل وهو التنوين وتبعه
الجر والتنوين والجر وما نكر فيه سبب واحد فكانه اجتمع فيه سببان فيمنع الصرف
واما السبب الواحد غير المنكر فلا يمنع الصرف لان الاسم الواحد متمكن
بين الاصل وهو الصرف وبين الفرع وهو ترك الصرف فلم يترجح
ذلك بجانب الفرع فجذبه الاصل لكونه اصلا اذ الاصل في الاسم
الصرف واذا اجتمع فيه اثنان يرجح جانب الفرع على جانب الاصل
فيمنع الصرف وما وجد ذلك فيه اي الاسم الذي وجد غير الصرف فيه احد عشر
اسما خمسة منها ما لا ينصرف حالة التنكير وهو افعل وهو يمنع الصرف
حال كونه صفة في الاصل بالحقيقة لا على التوهم وبهذا القيد احترزنا

عما اربع

عما اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فانه منصرف لعروض الصفة فيه
وعن مثل اجدل واصيل فانه منصرف عند سيبويه لعدم تحقق كونها او
في الاصل وللمعترض ان يعترض بان يقول ان صرف اربع انما هو
لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء لكونه قابلا له
لا لعروض الوصفية والجواب عنه ان المراد من التاء التي هي لا تقبلها
وزن الفعل هو تاء التانيث والتاء التي تقبلها اربع ليس بتاء
التانيث بل تاء التذكير المنصوبة لعلامة المذكر فلا يصدق
ما ذكرتم فتعين للصفة ان انحرافه لعروض الوصفية مثال افعل
صفة نحو احمر فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه
فعلان الذي يجيء مونثه فعلى نحو سكران وسكرى وهو غير
منصرف للصفة والالف والنون واحترز بقوله الذي مونثه
فعلى عن فعلان الذي يجيء مونثه فعلانة نحو سعدان وسعدانة
وعريان وعريانة فانه منصرف في النكرة لخروج الالف و
النون عن المضارعة لانفي التانيث بدخول التاء عليها والمعدل
نحو ثلاث ورباع وهما عدل عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة فانهما
عن غير منصرف في حالة التنكير للصفة والعدل وما في آخره
اي الاسم الذي حصل في آخره الف التانيث فانه يمنع الصرف
سواء كانت مقصورة او ممدودة مثال الممدودة كحمراء
وصحراء ومثال المقصورة نحو حبلى وبشرى لان الف التانيث

صافا

ول

احترز بقوله علة عن منع صرف وزن فعل صفة وزن فعلان الذي مونثه فعلى
صفة هو صفة كما تقول رجل اسمر فيه علتان الوصف ووزن الفعل
اولى فعلى فعلان الذي مونثه فعلانة لان الف التانيث في مونثه
اولى فعلى الف التانيث في مونث فعلان الذي مونثه فعلى

فيها قامت مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة
وبناء الكلمة عليها حيث لم يكن في الكلام حبلى وبشرى ثم ضم اليه الالف
بل هي صفة موضوعة عليه جرى مجرى تانيث آخر والجمع الاقصى وتقييده
بالاقصى اشارة الى ان شرط الجمع المانع من الصرف هو ان لا يجمع مرة اخرى
جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير احترازا عن مثل صواحبات يوسف
فانه ليس بجمع التكسير بل للتكثير والمراد بالجمع الاقصى ما يكون بعد الفه
اما تحقيقا كساور او تقديرا وهو اما بالادغام كدواب او بالحذف
كجوار او ثلثة احرف اوسطها ساكن وذلك نحو اناعيم وهو اى الجمع الاقصى
يمنع الصرف حالة التنكير لتكرر الجمعية وما كان على مثلها من الجموع اى على
مثال الساور واناعيم من الجموع والجوار والجوار واعني مما كان بعد الفه
بيان للموصول في قوله وما كان اى والجمع الذي كان على مثالها بان يكون
بعد الفه حرفان او بان يكون بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن مثال
الجمع الذي كان على مثال الساور بان يكون بعد الفه حرفان كمساجد ومثال
الجمع الذي كان على مثالهم اناعيم بان يكون بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن نحو مصابيح فانها غير منصرفين وان لم يتكرر فيهما الجمعية
اما بهما من حيث الوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى فان كان الاوسط
متحركا كان الاسم منصرفا كصيارفة وانما كان الاسم منصرفا اذا كان
الاوسط متحركا لانه لم يشبه المفرد لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر اذ هو مثل
كرامة وطواعية صورة وهما مفردان تحقيقا واما معنى فلان معنى

الجمع كل يقع على افراد كثيرة كما ان مفهوم المصدر كذلك فان كان ما في آخره
بعد الفه ان بعد الف الجمع ياء حذفها اى الياء في حالة الرفع والجر ونونت
اللام واثبتها اى الياء في حالة النصب بغير تنوين مثاله في حالة الرفع نحو
جاءني جوار ومثاله في حالة الجر نحو مررت بجوار واما في حالة النصب
فتقول رايت جواري (اصله جواري بالتنوين) واما ورد بعده فاعلم لان الكلام اذا كان مشكلا
يفتقر الى التامل فان ربما يقولون عنه عقيبه هكذا لانه فيه اشكالا اذ جواري
ينصرف في حالة الرفع والجر ولا ينصرف في حالة النصب فكان هذا الموضع موضع
التامل فلهذا قال فاعلم اولا لانه لو لم يقل فاعلم يكون جوار بالانه الوقف يقول
تقف على النصب بالالف فيكون بعد الف جوار ثلثة احرف اوسطها متحرك فيخرج عن
حال ما لا ينصرف فيكون كصيارفة فلما اتى بفاعلم وقف عند آخره ولم يقف
على ياء جواري اعلم ان اصل جوار في حالة الرفع عند الاخفش جواري بالتنوين
اذ الاصل في الاسماء الصرف ومنعه لحصول اسباب عارضة فلما كانت
الضمة على الياء ثقيلة حذفت فالتقى ساكنان احدهما التنوين والثاني
الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين فاذا كانت خارجة عن منتهى الجموع
لكونه على زنة كتاب وسواد وبياض وكلام وسلام فينصرف واما في حالة الجر
فالياء فيه اعلت مثل ما اعل في حالة الرفع هذا عند الاخفش واما عند سيبويه
فان اصل جوار في حالة الرفع جاءني جواري بالرفع بغير تنوين لانه غير منصرف
عنده ثم حذفت الضمة لكونها ثقيلة على الياء فبقيت الياء ساكنة وما قبل
واو الياء في المفرد اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها للاستقاء بالكسرة

صحة

كقوله والليل اذا يسر والكبير المتعال استحسنوا حذف الياء في الجمع لكونه
ثقيلا بالنسبة الى المفرد فبقي جواز والتنوين فيه عند سيبويه عوض
عن الحركة وقيل عن الياء المحذوفة والاول اولى لان حذف الياء لوجود
التنوين فلا يكون عوضا عنها لانها لم يحذف الا بعد وجوده وانما
يكون الشيء عوضا عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره واما في حالة النصب
فبالاتفاق غير منصرف ولو قيل في حالة الجر مررت بجواري بالفتحة
لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء وستة من هذه عشر
لا ينصرف حالة التعريف وهي الاسم الاعجمي العلم مثاله نحو اسمعيل وابراهيم
فانهما غير منصرفين للعلمية والعجمة فاذا نكرتهما بان سميت انسانا باحدهما
صرفتهما ليقائهما بلا سبب حينئذ لان العلمية شرط في العجمة وان سميت
بنحو لجام او فرند رجلا صرفته لان العجمة النكرية غير مؤثرة في منع الصرف
لكونهما ممتزجة بكلامهم في دخول التنوين وحرف التعريف والاضافة
والثاني من ذلك الستة التي تمنع الصرف في حالة التعريف ما في آخره اي
اسم يكون في آخره الف ونون زيدتا معا مثاله كعثمان وسفيان فانهما
لا ينصرفان للعلمية والالف والنون المزيدتين فاذا نكرتهما صرفتهما
ليقائهما بلا سبب اذ العلمية شرط فيهما اذ كانا في اسم ولا يقال
انه يقال بان يقول ان المسمى بنحو الجان ينبغي ان يكون غير منصرف معربا بانه
للعلمية والالف والنون ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من
الالف والنون المتلازمان بحيث لا ينفك احدهما عن الاخرى بوجه

بخلاف

٤٠

بخلاف الالف والنون في المثنى لانهما ليستا كذلك لانفكاك النون
عن الالف عند الاضافة والالف عن النون في حالة الجر والنصب والثالث
من تلك الستة المانعة من الصرف حالة التعريف ما فيه وزن الفعل مثاله
كاحمد ويزيد فانهما غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل اعلم ان وزن
الفعل انما يمنع الاسم من الصرف عند تحقق سببين احدهما بشرطين لهما
عدم قبول التاء ولهذا انصرف ودد وسدد والرابع من تلك الستة التي
تمنع من الصرف حالة التعريف المعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين
للعلمية والعدل وانما قال معدلا عن عامر وزافر المعروفين لانهما لو كانا
معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا
للنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمر وزفر واما ما قرن في قولهم بأبي
الطلامة منه النوق قد الزفر فانه صفة كرا فر وليس بمعدول فلو سميت
بزفر هذا صرفته وعمر اذهب في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا
لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة كذا قال صاحب الضوء
في هذا المقام والخامس من تلك الستة التي تمنع من الصرف في حالة التعريف
المؤنث لفظا مثاله كطلحة وسلمة فانهما ممتنعة من الصرف للعلمية والتأنيث
لفظا واعلم ان العلمية مشروطة فيه لانه لو لم يكن علما لكان في موضع
الزوال فلا يكون لازما والتأنيث المعتبر في هذا الباب هو اللازم ولهذا
اصرف قائمة في قولنا مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتأنيث
وفي ارادة سلمى نظرا لان البحث عنه فيما كان غير منصرف في حالة التعريف

لانی النکرة وهی غیر منصرفة فیهما معا کما عرفت وقد وقع فی بعض النسخ
وسلمة وهو مستقیم ولعل سلمی تکون تصحیفا من الکاتب والمؤنث
معنی مثاله کسعاد وزینب فانهما غیر منصرفین للعلمیة والتانیث معنی
واعلم ان العلمیة فیه ههنا شروطة ایضا لانه لو لم یکن علما لم یکن
غیر منصرف ولهذا کان جریج فی قولنا مررت بامرأة جریج منصرفا مع
ان فیه التانیث معنی والصفة والتادس من تلک الستة التی
یکون غیر منصرف فی حالة التعریف الاسماء الذاهبة جعلا اسما واحدا
مثالها کمعدی کرب وبعلبک فانهما ممتنعان من الصرف للعلمیة والترکیب
فاذا نکرا صرفا لزوال احد السببین فانه قیل کان علیه ان یقول اذا سمیتهما
الثانی معنی الحرف وان لا یکون الثانی صوتا یخرج خمسة عشر وسیبویه فان
کل واحد منهما اسمان جعلا اسما واحدا فاذا سمیت به لا یکون غیر منصرف
لانه من المبنیات فلنا لا حاجة الی هذین القیدین لان کلامه فیما لا ینصرف
وهو معرب وهذا مبنی وکل ما لا ینصرف فی المعرفة ینصرف
فی النکرة لبقایه بلا سبب ان کان السبب الآخر غیر العدل وزن
الفعل لان العلمیة شرط فی غیرهما فاذا انتفت العلمیة انتفی
السبب الآخر لانتفاء شرطه وانتفاء الشرط مستلزم لانتفاء المشروط
فیبقی بلا سبب وان کان السبب الآخر العدل او وزن الفعل فاذا
نکر بقی سبب واحد لان العلمیة لیست بشرط فیهما لانه لو کانت
العلمیة شرطا فیهما لبقی بلا سبب علی تقدیر انتفائها اما بیان انها

لیست

لیست بشرط فی العدل فلاستقلال العدل مع سبب آخر فی منع الصرف
من غیر العلمیة فلو کانت شرطا فیه لم یمنع الصرف من غیرها لکنه یمنع الصرف
من غیرها کثلاث فلم ینصرف للعدل والصفة واما بیان انها لیست بشرط
فی وزن الفعل فلکونه مانعا من الصرف بدونها کاحمر فلم ینصرف لوزن الفعل
والصفة الآخر احمر ان سمیت به رجلا ثم استثنا من قوله ینصرف فی النکرة
فانه غیر منصرف للوصفیة ووزن الفعل فلما سمی به کان الوصف زائلا فاذا نکر اعید
الی اصله الذی ثبت له من منع الصرف واما عنه الاخفش فانه منصرف فی النکرة
وحجته ان الوصفیة الاصلیة قد زالت بالعلمیة وهی زالت بالتنکیر فبقی علی سبب
واحد ویلزم علیه انصراف افعل منک اذا نکر بعد العلمیة مع انه غیر منصرف عنده
وظهر من هذا ان الاستثناء علی قول سیبویه لا علی قول الاخفش وکذا ما فی آخره الف
التانیث مقصورة کانت او ممدودة کحبلی وبشری وسلمی وحمراء وصحراء کان
غیر منصرف فی النکرة ایضا لما مر وکذا اصلاء الذی یجی مؤنث فعلی کان غیر
منصرف فی النکرة ایضا لما قرن عدم الانصراف فی اکثر الاحوال الالف
والنون المزیدتین واعتبار الصفة الاصلیة عند التنکیر واذا سمیت لم ینصرف ایضا
للتعریف والالف والنون فاذا نکرته زالت العلمیة واعید الی اصله الذی ثبت له من منع
الصرف سکران عند سیبویه واما عند الاخفش فانه منصرف فی النکرة کانصرافه احمر فیهما
والجمع الاقصی کمساجد فانه اذا سمی به لم ینصرف لانه قد شابه الاعجمی المعرفة حیث لم یکن
له نظیر فی الاحاد فاذا نکرته لم ینصرف ایضا فی قول الاخفش کما ینصرف کاحمر فی قوله
بعد التنکیر اذا الف بهنه بالاعجمی المعرفة السببین والی کان الاحوال کما علمت یکون الصرف

بعد التنكير على مذهبه ايضا لان التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي سببا واحدا والتعريف
سببا اخر فيكون انصرافه على مذهب الاخفش واجيب بان التنكير زال احد السببين
بالتنكير لكنه يكرر اخرا واما عند سيبويه فيعود الى اصله والثلاثي الساكن الاوسط
اى الثلاثي الذى سكن اوسطه يجوز فيه الصرف وتركه اى ترك الصرف مثاله
نحو هند ودعد ونوح ولوط اما جواز ترك الصرف فلوجود السببين المانعين
من الصرف واما جواز الصرف فلمقاومة سكون الاوسط احد السببين المانعين
فبقى على سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع من الصرف الا ان للصرف اولى لتركه
بدليل وقوعه منصرفا فى قوله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين بالتنوين وقوله
ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث كماه وجور فى اسمى بلدتين
فانه لم ينصرف البتة لوجود الاسباب ولا يجوز الصرف بالمقاومة لبقاء السببين
على تقديرها وكذا الثلاثي المتحرك الاوسط نحو سقر اسم امرأة لم ينصرف البتة
وانما لم يتحقق فيه الاسباب والفاء فى قوله فانه حكمه للتعليل اى لان حكمه
حكم الرباعي كسعاد وزينب لتنزل حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع والدليل
على تنزلها منزلة الحرف الرابع انهم قالوا فى النسبة الى جبل جبلي وجبلوي بالحذف
فى الاول والقلب فى الثانى ولم يجيزوا فى مثل جبارى الا الحذف وقالوا
جبارى ولم يقل جبارى لاجل وقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو
حمرى وهى اسم ناقة سريعة السير بمنزلة جبارى فى عدم جواز القلب
وانما كانت الالف رابعة لتنزل حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع حتى كانه
الالف وقعت خامسة فلذلك جاز نحو سقر فى سعاد وزينب

فلم

فلم يصرفوه ونحو حذام من فعال التى عدلت عن فاعلة فيه مذهبان
الاول الاعراب مع منع الصرف لان فيه علمية وعدلا وتانيثا وانما
قلنا انه معدول لكونها اى حذام معدولة عن حاذمة هذا مذهب بنى
تميم والمذهب الآخر للبناء على الكسر تشبيها له بفعال الواقعة موقع
المبنى فحذام كقطام فى الحركة والسكنات وهو واقع موقع المبنى هذا
مذهب الحجازيين واشار الى ترجيح المذهب الثانى بقوله وعليه اى وعلى
البناء على الكسر قوله اى قول الشاعر وهو اذا قالت حذام فصدقوها
فالقول ما قالت حذام حيث بنى حذام على الكسر مع كونها فاعلا
للفعل فى الموضعين وكذا بنى على الكسر فعال التى تختص ببناء المؤنث مثالها
نحو يا لكاع ويا فساقِ ويا خباثِ تشبيها لها بفعال التى وقعت موقع
المبنى فان قيل انه قوله تختص ببناء المؤنث يقتضى انه لا يوجد فى غير النداء
لكنه موجود فى غيره كقولك عر اطوافِ ثم آوى الى بيتِ
قعيدة لكاعِ والجواب عنه انه شاذ لا يعتد به وكذا بنى على الكسر فعال
التى كانت بمعنى الفعل اى الامر مثالها نحو نزالِ وتراكِ فانها بمعنى انزلْ
واتركْ اما بناء وهما فلوقوعهما موقع المبنى واما البناء على الكسر مع ان
الاصل فى البناء السكون فللهرب من اجتماع الساكنين وفعال هذه قياسية
فى كل فعل ثلاثى عند سيبويه وسماعية عند غيره وكل ما لا ينصرف اذا
اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر اما انجراره بها عند الاضافة
او دخول الالف واللام عليه على مذهب سيبويه فى قوله انه المقصود فى باب

والاخفش مع اهل الكوفة

والكسرة نيابة عن الفتحة

منع الصرف منع التنوين وامتناع الجر بالتبعية فلان التنوين اذا لم يتصور
سقوطه قبل شبوته فلا يتصور سقوط التابع وهو الجر واما الانجرار بها عند
كل واحد منهما على مذهب من يقول ان المقصود في باب ما لا ينصرف منع الجر
ايضا فلان الاسم اذا اضيف او دخله الالف واللام خرج عن شبه الفعل
لدخول ما لا يوجد في الفعل فاعيد اليه ما منع للشبه وهو الجر واما التنوين
فلم يمكن عوده لعدم امكان عوده بالاضافة او بالالف واللام للمنافات
وانما قال الجر ولم يقل الصرف لان في انجراره ليس خلافا وانما هو في اصرافه
قال بعضهم انه منصرف مطلقا لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم خرج
من مشابهة الفعل فيرجع الى اصله فانصرف لذلك وقال الآخرون انه
غير منصرف مطلقا عملا بالعلتين والحق في ذلك التفصيل وهو ان
يقال ان كان احد السببين المانعين من الصرف زائلا بالاضافة او بدخول
الالف واللام كان الاسم منصرفا كاحمد فانه لم يزل كان غير منصرف كساجد
واحمر وسكران صفة عملا بالعلتين تقول عند دخول الالف واللام
عليه مررت بالاحمر والاحمرين وعند الاضافة مررت بمعركم وبعقمانتا ولو
قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام لكان اجرى نظرا الى
اللفظ والنشر مرتبا ولما فرغ من حيث المعرب شرع في المبني فقال المبني ضربان
احدهما لازم والثاني عارض فاللازم ما تضمن معنى الحرف كاين
فانه متضمن بمعنى حرف الاستفهام اذ قولنا اين زيد في قوة قولنا
ام في السوق ام في المسجد ام في الدار ام في غيرها او لمعنى المجازات اذ قولنا

ابن تجلس اجلس في قوة قولنا ان تجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه
وغير ذلك وكذا متى فانه متضمن لحرف الاستفهام او لحرف الشرط
ايضا لانك اذا قلت متى القتال فكانك قلت اليوم ام غدا ام
بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فمعناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا او غير ذلك وكذلك كيف الا انه متضمن
بمعنى الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم
او المبني اللازم ما شبه اى الحروف كالذي والتي وكهذا وما
يشابه الحرف فشبه الموصولات به في الافتقار الى الغير فكما ان الحرف
مفتقر الى غيره وهو المتعلق كذلك الموصولات مفتقر الى غيره وهو
الصلة فان قلت ان لفظة او للتشكيك فلا يجوز استعمالها في
التعريف الذي هو للتوضيح قلت لفظة او ههنا للتبيين يعني
ان كل واحد منهما مبني لازم ولقائل ان يقول ان المبني اللازم
اذا كان فيما تضمن معنى الحرف او ما شبهه كان كل ما تضمن معنى
الحرف منه او ما شبهه لازم البناء فحينئذ يكون بلا رجل في الدار فانه
متضمن بمعنى الحرف مع انه ليس منه والغايات فانها تشبه الحرف مع انها
ليس منه ايضا والجواب عنه ان قوله فاللازم ما تضمن معنى الحرف
او ما شبهه قضية مهملة موجبة وهي في قوة الجزئية لا يستلزم
للموجبة الكلية ولئن سلمنا انه قضية كلية لكن لا نسلم ان عكسها
ايضا كلية فلا اشكال والمبني العارض محصور بالاستقراء في خمسة

اشياء احدها المضاف الى ياء المتكلم مثاله نحو غلامي فانه مبني تباوه عارض
اذ الغلام قبل اضافته الى الياء كان معربا وعند الاضافة اليها صار مبنيا
لتنزله منزلة وسط الكلمة لحصول شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف
لابد له من مضاف اليه والياء صالح لان يقع مضافا اليه لكونه ضميرا مجرورا
ولابد لها من سبق شيء قبلها بالضرورة والاسم صالح للسبق فناسب بهذا
الاتحاد ان تنزلا منزلة كلمة واحدة فح يكون المضاف الى ياء المتكلم مبنيا
لامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة فان قيل ح يلزم ان يكون غلامك وغلامه
مبنيين بعين ما ذكرتم مع انه ليس بمبني والجواب عنه ان الياء حرف ضعيف
والكاف والهاء حرفان قويان فلا يلزم من ثبوت الخزئية لما فيه ضعف ثبوتها
لما فيها قوة فلما لم يثبت في غلامك وغلامه الخزئية للضميرين والاصل
في الاسماء الاعراب بقي المضاف اليهما على اعرابه ليجري على سنن الاصل
واما بناء المضاف الى ياء المتكلم على الكسر فلانه لو كان مبنيا على الفتح لزم
انقلاب الياء الفا في حالة النصب والا يلزم خروج الياء عن المدة
وعلى الضم لزم انقلابها واوا في حالة الرفع والا يلزم خروجها عن المدة
وانقلاب ياء المتكلم في حالي وخروجها عن المدة خلاف الاصل والثاني
من المبني العارض للمنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد فانه مبني تباء عارضا شابه
كاف الخطاب من حيث الافراد والتعريف واما بناؤه على الحركة فليوافق
الحركة التي هي عارضة اذ الاصل في البناء السكون واما على الضم فليكون
حركة البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتحة والكسرة في نحو يا عبد

ويا زيد واحترز بالمفرد عن المنادى المضاف والمشبه به نحو يا عبد الله
ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا فانهما بمبنيين لعدم المشابهة لكاف
الخطاب من حيث الافراد وبالمعرفة عن المنادى المفرد النكرة كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي لانه غير مبني لعدم المشابهة لكاف الخطاب من حيث التعريف
والثالث من المبني العارض النكرة المفردة التي هي مع لا التي لنفي الجنس
مثاله نحو لا رجل في الدار وانما بني لتضمنه حرف الجر اذ قولنا لا رجل في
الدار مبني على سؤال سائل فقال هل من رجل في الدار فيكون اصل الجواب عنه لا من
رجل في الدار فحذف من لظهوره بالتكرار واعتمادا على العلم به واما بناؤه
على الحركة فلما حرموا اما على الفتح فلمناسبة عمل لا التي عملها النصب لكونها
محمولة عليها ولا فرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحترز بالنكرة
عن المعرفة فانها ليست بمبنية لانها ليست باسم الجنس وعملها مخصوص به
وبالمفرد عن المضاف والمشبه بها فانهما غير مبنيين وان دخل لا المذكورة
عليهما لان البناء بناء التركيب فكرة تركيب اكثر من كلمتين والرابع من
المبني العارض المركب والمراد بالمركب ههنا ما هو مركب من اسمين بانيزهما
متضمن للحرف واولهما غير مضارع بالمبني المضاف في سقوط النون بدليل
تمثيله بقوله نحو خمسة عشر وانما بني الجزء الاول منه لكونه بمنزلة الجزء الاول
من الكلمة الواحدة والثاني لكونه متضمنا للواو لان اصل قولك خمسة عشر
خمسة وعشرة وعدل عن اثباته للتخفيف وانما بني الجزآن معا على الفتح
اما الاول فلان الثاني منه مشابه بناء التانيث من حيث الزيادة فكما

ان ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون ما قبل الشابهة مفتوحا
واما الثانى فللمناسبة وقولنا من اسمين احتراز عن مثل سيبويه فانه مبنى
الجزء الاول منه لانه ثانى على احد المذهبين وقولنا ثانيهما متضمن للحرف
احتراز عن نحو بعلبك فانه مركب من اسمين والجزء الاول منه مبنيا لانه ثانى
على احد المذهبين لعدم تضمن الثانى معنى الحرف وقولنا واولهما غير
مضارع بالمبنى للمضاف فى سقوط النون احتراز عن اثنى عشر فانه مركب من
اسمين ثانيهما متضمن لمعنى الحرف والجزء الاول منه معرب والثانى مبنى
لمضارعته بالمبنى المضاف فى سقوط النون للاضافة ليلا يلزم اجتماع النقيضين
والخامس من المبنى العارض ما حذف اى اسم حذف منه المضاف اليه وانما
بنى ذلك لكونه شابها للحرف من حيث الاحتياج الى الغير واما بناؤه على الحركة
فلما مر واما على الضم فلجبر المحذوف منه باقوى الحركة وهو الضم او ليكون
حركة البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهى الفتح والكسر نحو رأيت قبل
ذلك او من قبل ذلك هذا على تقدير ان يكون المحذوف منه منونا اما اذا
لم يكن منونا فيكون معربا كقوله فاغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات وهو اى ما حذف منه المضاف اليه قبل وبعد وفوق
وتحت بالرفع قاطبة وكذا باقى الجهات الست وهى امام وخلف ويمين
ويسار تقول عند عدم حذف المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالكسر
ثم تترك الاضافة وهى منصوبة بقوله تترك وفاعله ضمير الخطاب
وتنوينها اى تلك الاضافة والضمير البارز منصوب المحل على المفعولية

لتنوى

لتنوى وفاعله ضمير الخطاب ايضا فتقول اذا حذف منه المضاف اليه
جئتك من قبل ويسمى هذا اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقى
الجهات الست غايات بالجر لان نصب جمع المؤنث بالالف والتاء
محمول على الجر لما مر فى صدر الكتاب والتسمية بالغايات على معنى ان
غايت المضاف اى تمام المضاف بالمضاف اليه فلما انقطع اى المضاف
اليه عنهن اى من قبل وبعد وفوق وتحت وباقى الجهات الست صرن
اى غاية قبل وفوق وتحت وباقى الجهات الست حدودا وانتهى الكلام عندنا
اى عند تلك الحدود ولما فرغ من المبنى اللازم والعارض شرع
فى المبنى اللازم والعارض من الافعال فقال المبنى اللازم من الافعال الماضى
والامر بغير اللام والكلام فى بنائهما قد سبق واحترز بغير اللام عن الامر باللام
فانه معرب مجزوم اجماعا والمبنى العارض من الافعال المضارع لا مطلقا
بل اذا اتصل به اى بالمضارع نون ضمير جماعة النساء غائبة كانت او
مخاطبة او اذا اتصل به نون التأكيد مخففة كانت او مثقلة فوله نحو يفعلن
بالياء والتاء مثال للمضارع الذى اتصل به نون ضمير جماعة النساء غائبة
كانت او مخاطبة وقوله هل يفعلن بالتشديد والتخفيف مثال للمضارع
الذى اتصل به نون التأكيد مطلقا وانما كان بناؤه عند اتصالهما عارضا
لانه معرب بدونهما بسبب المشابهة وجه المشابهة قد مر واما بناؤه
عند اتصال نون المذكورة لانه توجب كون ما قبله ساكنا للزومه مما اتصل
فتعذر الاعراب اذ الاعراب لا يقع فى وسط الكلمة فان قيل لم لا يجوز ان يكون

الاعراب تقديرا والجواب عنه ان الاعراب التقديري انما يكون في المعربات
والاصل في الافعال البناء وجه آخر في بنائه عند اتصال النون به هو الاشعار
بان الاصل في الافعال للمضارعة البناء كما في مسئلة اي واية بالعكس واما بناؤه
عند اتصاله نون التاكيد به مطلقا فلانه اذ ذاك اشبه بنحو يعلبك في التركيب وبنحو
على الفتح للخفة كما بني هو وجه آخر في بنائه عند اتصال نون التاكيد به هو انه
لو اعراب فلا يخلو اما ان يوجب ما قبل النون او نفس النون ولا سبيل الى
شئ منهما اما الى الاول فلامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة واما الى
الثاني فلكراهتهم جري الاعراب على ما اشبه التنوين وهو النون واما الحروف
فلا يكون بناؤها اي بناء الحروف الا لازما وانما كان بناؤها لازما لانه لاحظ لها
اي للحروف في الاعراب واعلم ان هذه الكلمات اي الكلمات التي ذكرت في قوله وبقي عليك
منها اي من الكلمات ما يعمل ويعمل فيه الاول بصيغة المعلوم والثاني بصيغة المجهول
مثاله كعامة الاسماء المتمكنة نحو اسم الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة
والمضاف والاسم التام فانها تعمل وتعمل فيها نحو لقيت زيدا ضاربا او
مضروبا غلامه فضاربا ومضروبا معمولان للقيت وعاملان في الغلام ونحو مررت
برجل حسن وجهه ورايت غلام زيد وحصل لي عشرون درهما وكل من هذه
الثلثة ايضا عامل ومعمول والفعل المضارع يجر الفعل على انه معطوف على قوله
كعامة الاسماء نحو لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل زيدا واحترز
بالمضارع عن الماضي لانه لا تعمل فيه ومنها اي من تلك الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه
المثبت بطريق المعلوم والمنفي بطريق المجهول مثال هذا القسم كالحروف العاملة

في الاسماء

في الاسماء والافعال نحو ان زيد وان تضرب اضرب فان منوان عاملان
في زيد وتضرب وهما غير معمولين لشئ والفعل الماضي يجر الفعل ايضا
لانه معطوف على قوله كالحروف العاملة نحو ضرب زيد فان ضرب عامل
في زيد ولا يعمل فيه واحترز بالماضي عن المضارع فانه يعمل ويعمل فيه كما مر
من قبل هذا والامر بغير اللام يجر الامر ايضا نحو اضرب زيدا فان اضرب يعمل في
زيد ولا يعمل فيه واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه موجب يعمل ويعمل فيه
والاسماء المتضمنة بمعنى ان يجر الاسماء نحو اين تجلس اجلس ومتى تخرج
اخرج فانها يعملان ولا يعمل فيه اقول قوله غير اي الا ايا استثناء من قوله
والاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل ولا يعمل فيها الا ايا فانه يعمل ويعمل فيه كقوله
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايا جازمة لتدعوا وما زائدة وتدعوا نا
صبة ايا ولم يلزم الدور لاختلاف عملهما وقد قيل انه قوله غير اي استثناء
من قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان اي الاسماء المتضمنة لمعنى ان تجزم المضارع
وقد بنيت لتضمنها معنى الحرف الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف واما
للايذان بان الاصل في الاسماء الاعراب كما انهم يبنون المضارع اذا اتصل
نون جماعة النساء مطلقا نحو تفعلن ونون التاكيد كذلك للايذان بان
الاصل في الفعل المضارع البناء واما للحمل على نظيرها ونقيضها وهما
جزء كل ومنها اي ومن تلك الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه الاول على صيغة
المعلوم والثاني على صيغة المجهول مثال هذا القسم كغير العوامل من الحروف
مثل حروف العطف والاستفهام والمضمرات ونحو ما كاسماء الاشارة

اعلم ان قوله والمضمرات معطوف على غير العوامل لا على الحروف وهو يوقف
بالتامل ومنها ما لا يعمل ويعمل فيه وقد اهمل المصنف هذا القسم
فظن انه غير واقع متوهما بانه لا يتصور معمول فيه الا ان يكون عاملا
اذ المعمول فيه اما الفعل المضارع فلا ريب في ان كل مضارع يكون عاملا
واما الاسم المتمكن فانه يعمل اما الجر واما النصب نحو طلاق بيت وعشرون
درهما الا انه واقع نحو طارق او قاطبة والعامل عندهم اى عند النحاة ما اوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص لفظا او تقديرا او مفعولا وجب قوله
كون فاعله ضمير الموصول والجار والمجرور اعني على وجه متعلق بقوله كون
اعلم ان العامل غير المقتضى للاعراب لان المقتضى له ما به يصير الكلمة قابلة له
وتثبت لها صلاحية لقبول الاعراب كالفاعلية والاضافة والعامل
ما اوجب الاعراب كنصر في نصر زيد فان نصر هو الموجب لكون آخر زيد
على هذه الحركة وانما قال ما اوجب ولم يقل لفظا اوجب ليعم العامل المعنوى
والعامل عندهم ضربان الاول لفظى والثانى معنوى فاللفظى اثر العامل
اللفظى ضربان الاول قياسى وسماعى فالقياسى وهو اثر العامل اللفظى
القياسى ما صح ان يقال فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا مثاله كقولنا
غلام زيد لما رايت اثر الاول في الثانى وعرفت علة اى علة تاثيره في الثانى
قبت عليه اى على غلام زيد دار عمرو وثوب بكر وفى بعض النسخ وعرفت
علية والاول اولى لان الضمير يرجع الى المضاف دون المضاف اليه غالبا
والثانى سماعى وهو اثر العامل اللفظى السماعى ما صح ان يقال فيه

انتهى

ان هذا يعمل كذا وليس لك ان يتجاوزه مثاله كقولنا ان الباء تجر لفظة
لم تجزم لفظة لن تنصب واما العامل المعنوى فتذكره في موضعه ان شاء
الله تع لما فرغ عن الباب الاول شرع في الباب الثانى فقال الباب الثانى
في بيان العوامل اللفظية القياسية واسار الى وجه تقديم هذا الباب
على الثالث بقوله قدمنا القياسية لاطرادها اى القياسية ولكثرتها
في استحقاق المطرد التقديم على غير المطرد لكون المطرد بمنابة الكلى وغير المطرد
بمنابة الجزئى اما بيان الاول فهو ان المطرد عبارة عما لا يكون مخصوصا بشئ
دون شئ والكلى ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة كالحيوان
فان نفس تصوره ما لا يمنع عن وقوع الشركة فيه فيكون المطرد بمنابة الكلى
لان كلا منهما لا يختص بمادة دون مادة واما بيان الثانى فهو ان غير المطرد
عبارة عما يكون مخصوصا بشئ دون شئ والجزئى ما يمنع نفس تصوره عن
وقوع الشركة فيه كزيد فان نفس تصوره يمنع عن وقوع الشركة فيكون غير
المطرد بمنابة الجزئى لان كلا منها يختص بشئ دون شئ واذا تحقق هذا
فاعلم ان الكلى مقدم على الجزئى لكونه جزء للجزئى غالبا والجزئى مقدم
على الكل فاذا كان الكل مقدما على الجزئى يكون ما هو بمنابة الكلى مقدما على
ما هو بمنابة الجزئى وبقوله ولان الفعل منها اى من القياسية وهو
اى الفعل اصل في العمل لانه اقوى الانواع لكونه اشد تاثيرا لانه
ما من فعل الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف ولكونه اكثر فايدة لدلالته
على الحدث والزمان وضعا بخلاف غيرها وجملتها اى جملة القياسية

سبقة الاول الفعل على الاطلاق اي متعديا كان اولازما والثاني
اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس
المصدر والسادس الاسم المضاف والسابع الاسم التام وضبطه
ان يقال ان العامل لايخ من ان يكون عاملا بالاصالة اولا الاول
الفعل واما الثاني فلايخ من ان يكون مشتقا منه اولا الاول المصدر وان
كان الثاني فلايخ اما ان يقع عليه الفعل اولا فان كان الاول فهو اسم
المفعول وان كان الثاني فلايخ من ان يجري على فعله اولا الاول
اسم الفاعل واما الثاني فلايخ من ان يكون يرفع الابهام او ان
يقع مضافا اولا وان كان الثالث فهو الصفة المشبهة اما الاول
اي الفعل فانه يعمل الرفع والنصب في الاسماء نحو ضرب زيد عمرا و
نضرب يعمل الرفع في زيد والنصب في عمرو وهذا اشارة
الى حصر عمل الفعل في الرفع والنصب وذلك لانه لايستدعي
سوى الفاعل والمفعول وما اشبههما فيلزم ان لايعمل الا الرفع
والنصب واما المفعول في كمررت بزيد فعامل الجر فيه هو الباء لا
الفعل لان هذا الفعل لازم لايتعدى الى المفعول به الا بحرف
الجر فالعامل في مثل هذا هو الحرف لانه جزء الفعل بدليل انه مرت
والباء معا يفيدان معنى جزت فوجب ان يعمل كما عمل الفعل
لاسيما وقد اختص بالاسماء وح اما ان يعمل النصب لاجائز
ان يعمل الرفع جوازا ان تتفاوت مالبس بفاعل ولا ملحق به ولا ان

الرفع ح

يعمل النصب لانه يلزم ح عدم الفرق بين المتعدي بالحروف وبين
المتعدي بدونه فلم يبق الا الجر فعمل الجر اذ الاسم بعده مشابهة
بالمضاف اليه فرجيث الاتصال بما قبله ولا يظن ان العمل للفعل
لانه اذا ثبت ان هذا الحرف عامل وقد ولي الاسم فبالحري ان يعمل
الفعل الذي قبله اذ العاملان اذا تزاحما على معمول واحد فالعمل
لاخرهما وجودا لانه اقرب الى المعمول واعمال الاقرب احق واما الرفع
فعام اي يعمل جميع الافعال متعديا كان اولازما الرفع لان كل فعل متعديا
كان اولازما يرفع اسما واحدا بانه اي الاسم الواحد فاعله ابرز فاعل
الفعل اذا اسند الفعل اليه اي الى ذلك الاسم الواحد حال كون
ذلك الفعل مقدما عليه اي على ذلك الاسم الواحد نحو فعل زيد وكذا
وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليعم الانشائيات قوله مقدما عليه احتراز عن
المبتدا نحو زيد ضرب فان ضرب قد اسند الى زيد وهو ليس بفاعل
بل هو مبتدا قال شهاب الدين في شرح الزنبيلية فان قلت الاكتفاء
بقوله اذا اسند اليه اوجه من غير احتياج الى ذكر قوله مقدما عليه لان
الفعل لم يسند الى المبتدا بل يسند الى ضميره ويمكن ان يجاب عنه بان
يقال لانم ان الفعل لا يسند الى المبتدا لانه وان كان مسندا الى ضميره
لكنه مع الضمير مسند الى المبتدا فهذا الاعتبار يكون المبتدا مسندا اليه
لان الخاص مستلزم للعام تم كلامه وانما كان الفاعل واحدا لان نسبة الفعل
اليه على وجه الاسناد وهو لا يختلف فليس لك ان تسند الفعل الى

فاعل آخر بخلاف المفعول فانّ نسبة الفعل اليه ليست على وجه الاسناد
بل على جهة التعلق وهو يختلف ويجيء له خمسة مفاعيل قال صاحب
الافليد الفاعل واحد لانّ معنى قولك ضرب زيد صدر عن زيد وعن
حرف جرّ وحرف الجرّ لا يدخل الّا على المفرد وما يدخل عليه منها هو الفاعل
فيكون الفاعل واحدا بالضرورة والى هذا اشار بقوله اسما واحدا واما
وجه تقدم الفعل على الفاعل فهو انّ الفعل علة اذ لا يمكن ان يكون الفاعل
موجودا بدونه والعلة متقدمة على المعلول فانه لم يكن الفاعل مظهرا فمضمر
وذلك المضمر اما بارز كالتاء في فعلت بالحركات الثلث او مستكن
كالمنوي في افعل ثم اعلم انّ الفعل منقسم على ضربين احدهما متعدّ
وهو اى الفعل المتعدي ما ينصب المفعول به بغير واسطة والثاني
لازم وهو اى الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز عنه لغيره
كذهبت وقمت وقعدت فالذهاب والقيام والقعود يختص
بالفاعل ولا يتجاوز لغيره واما الفعل المتعدي فانه منقسم على ثلثة
اقرب احدها متعدٍ الى مفعول واحد فقط كنصرت زيدا فانه نصر
متعدٍ الى مفعول واحدٍ فقط وهو زيدا وثانيها متعد الى مفعولين
والمفعولان لا يخلو اما ان يكونا بنيهما غير الاول مثاله كاعطيت زيدا درهما
فانّ ثانى المفعولين وهو درهم غير المفعول الاول وهو زيد ويجوز ههنا
الاقتصار على احدهما فتقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت
درهما ولا تذكر من اعطيت هذا عبارة صاحب الضوء وانما قال في الاول

ما في الثاني

ما في الثاني من الدقيقة يعلمها من له ادنى بصيرة ويجوز ان تسكن عنهما
معا نحو فلان يعطي ويمنع وذلك للمبالغة او انه يكون بينهما عين
الاول مثاله كحسبت زيدا عالما فانّ المفعول الثاني فيه وهو عالما
عين المفعول الاول وهو زيدا ولا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
فليس لك ان تقول حسبت زيدا وان تقول حسبت قائما في حسبت زيدا
قائما لئلا يلزم خلاف الوضع لانّ وضع الواضع على ان يعرف الشيء بصفته
ولكن حذف المفعولين في هذا القسم جايز ايضا وفي قولهم فلان يعطي
ويمنع وثالثها متعد الى ثلثة مفعولين بكسر اللام مثاله كاعلمت زيدا
عمرا فاضلا وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له اى لذلك
المفعول الفعل فيرتفع ذلك المفعول الذي اقيم مقام الفاعل باسناد
اى باسناد الفعل اليه اى الى ذلك المفعول مثاله كقولك ضرب زيد
واعطي زيد درهما اعلم انّ علامة بناء الفعل للمفعول ضم اوله وما يليه
ايضا ان كان ماضيا في اوله تاء نحو تفعل وتفاعل وتفعلل فاذا اردت
بناءها للمفعول قلت تفعل وتفوعل وتفعلل بضم التاء والفاء معا
وانما لم يقتصروا على ضم الاول بل يحتاج الى ضم ما يليه ايضا اذ لو اقتصروا
عليه فقالوا تعلم وتجاهل وتفعلل بفتح ما يلي الفاء لالتبس بصيغة مضارع
علم مشددا وبمضارع جاهل وبمضارع فعلل وضم الحرف الثالث ان كان
ماضيا في اوله همزة وصل مع ضم همزة الوصل نحو استخرج فاذا بنيته
للمفعول قلت استخرج بضم الهمزة والتاء ولم يقتصروا على ضم الهمزة

لانهم لو اقتصروا على ضمها فعالوا استخرج بضم الهمزة وفتح الآء لالتبس بالامر
عند الوقف فى حالة الدرج نحو قولك الاستخراج وان لم يكن فى اوله هذا
ولا ذلك فالعلامة ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يقتصروا على ضم الاول
ولا على كسر ما قبل الآخر اما الاول فلانهم لو اقتصروا عليه لالتبس الماضى باب
الافعل بنفس المتكلم المجهول المضارع واما ثانى فلانهم لو اقتصروا على كسر
ما قبل الآخر لم يعلم انه مثل علم مبنى للفاعل او المفعول ويجوز اسناده
اى اسناد الفعل الى المفعول الثانى نحو اعطى درهم زيدا الا انه الاسناد
الى الاول اولى لانه بمنزلة الفاعل اذ الاول عاط اى آخذ للدرهم الآتى
باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثانى
اى ويجوز اسناد الفعل الى المفعول الثانى الآتى باب حسبت فانه اسناد
حسبت الى المفعول الثانى غير جايز لانه الثانى فى هذا الباب خبر فى الحقيقة
فلو اسند اليه يلزم ان يكون مخبرا عنه خلافا لابن الابنارى فانه اجاز الاسناد
الى الثانى فى باب حسبت حيث ان امن من انعكاس المعنى فاجاز فى
ظننت زيدا قايما ظن قائم زيد لانه لا ريب فى كون المظنون هو القيام فيهما
ولم يجز فى ظننت زيدا اخاك ظن اخوك زيد لانعكاس المعنى فظهر
مما قلنا انه الاستثناء على قوله غير ابن الابنارى ومنصوب الفعل
منقسم على ضربين اول خاص والثانى عام فالخاص اما منصوب
الفعل الخاص ثلاثة احدها المفعول به وانما كان المفعول به من المنصوبات
الخاص ببعض الافعال لانه اى المفعول به انما يكون اى المفعول

الا للمتعدى اى للفعل المتعدى كما ذكرنا من قبل انه المتعدى فاصب
المفعول به وهو اى المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد من الوقوع
التعلق لا الامر الحسى اذ لو اريد ذلك يخرج بعض المفاعيل نحو علمت
زيدا واردته وكلمته ونحو ذلك فانه هذه الافعال ليست بواقعة على
زيد حسا ويقابل ان يقول ان تعريف المفعول به مانع اذ يدخل فيه ما ليس منه
نحو زيد فى قولك زيد ضربته فانه الضرب وقع عليه مع انه ليس بمفعول به
والجواب عنه ان يقال لانم ان الضرب وقع عليه اصطلاحا بل وقع
على ضميره وهو مفعول به فلا يكون زيد فى مثل ما سبق مفعولا به وثانيها
التمييز وانما يكون التمييز من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اى التمييز
انما يكون اى ما يكون الا للمبهم فلا يجئ الا لما وجد فيه الابهام مثاله نحو
طاب زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا وفى التنزيل واشتعل الرأس شيبا واعلم
ان التمييز باب مغير عن الاصل اذ الاصل فى طاب زيد نفسا وتصبب الفرس
عرقا واشتعل الرأس شيبا طابت نفس زيد وتصبب عرق الفرس واشتعل
شيب رأسه فاز يل عنه للمبالغة والتوكيد اما المبالغة فلانه ذكر الشئ
مجملا ثم ذكره مفصلا اوقع فى الذهن فان يذكره مفصلا واما التوكيد
فلانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين للاجمال والتفصيل وثالثها الخبر المنصوب
وهو ايضا من المنصوبات الخاص ببعض الافعال لانه اى الخبر المنصوب
انما يكون اى ما يكون الا فى الافعال المعدودة على ما سيجئ وهى كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ وما انفك

وما دام وليس فانه قيل كيف جعل الخبر المنصوب من معمول العوامل اللفظية
القياسية والحال انه عامله سماعي لان عامله الافعال الناقصة وهي
سماعية والجواب عنه انه جعل المنصوب من معمول الفعل الناصب مطلقا لانه معمول
الفعل القياسي حتى يرد ما ذكرت والعام اى منصوب الفعل العام
محصور في خمسة الاول المصدر والثاني المفعول فيه والثالث المفعول له
والرابع المفعول معه والخامس الحال اما الاول اى المصدر فكل فعل متعد
كان او لازما ينصب مصدره سواء كان ذلك المصدر مبهما او محدودا او معرفة
او نكرة والمراد من المبهم ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل ومن المحدود ما يدل
على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربت ضربا ومثال المحدود نحو ضربته
ضرب فضربة يدل على ما دل عليه الفعل وهو الضرب وعلى اكثر وهو النوع
ومثال المعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم وانما لم يذكر المثال للمصدر النكرة
اكتفاء بمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا اي
كما ينصب الفعل المصدر مثاله نحو ضربته سوطا فان ضربة ينصب سوطا وهو
ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده
والدليل على انه ليس بمصدر انه يثنى ويجمع ولو كان مصدرا لا يثنى ولا
يجمع ولما اثنى او جمع علمنا انه ليس بمصدر والمفعول فيه وانما لم يعرف
المفعول فيه لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة على التعريف لان الالف واللام
اذا دخلا على اسم المفعول والفاعل يكون بمعنى الذي فكانه قال الذي فعل فيه
واما قوله هو ظرفا الزمان والمكان فليس بتعريف له وانما هو تعداد نوعيه

يعني

يعني المفعول فيه على ضربين ظرف زمان وظرف مكان لانه اذا كان
بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو الاول وان لم يكن كذلك فهو الثاني
فان قلت كيف جعل المبتدأ مفردا وخبره مثنى في قوله وهو ظرفا الزمان
والمكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه
انه هو عائد الى الموصول وهو الالف واللام في المفعول فيه فكانه عبر عنه
الموصول ويجوز الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والمجموع كقولك الذي
في بيتي متاع وما في ملكي الغلمان والمأخوذ منه ثلثة غلمان وانما سمي
المفعول فيه ظرفا تشبيها بالآواني يحل فيها الاشياء والكون فيها يسمون
محلا محلول الافعال في اخراده فالزمان كله اى مبهما كان او محدودا ينتصب
بالظرفية اى ينصب على ظرفية بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما
او متعديا لان الفعل يدل على الزمان بصيغة كما يدل على المصدر بمادته
فكما ينصب جميع ضروب المصدر كذلك ينصب جميع ضروب ظرف
الزمان والمبهم من الزمان كالحين والوقت والمحدود من الزمان كاليوم
والليل والشهر والحول تقول في الزمان المبهم سرت حينا ويوما في
الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة واما المكان المبهم فانه ينتصب
بالفعل فحسب كالجهات الست وهي فوق وتحت ويمين وشمال
وقدام وخلف لكونه مشابها للزمان من حيث التغيير والتبديل
والاستغراق الا ترى ان هذا الظروف لا تستقر على وجه واحد
الفوق يصير تحتا واليمين شمالا كما ان الزمان يصير حاضرا

بصير ماضيا واذا قلت جلست خلف زيد كان هذا اللفظ مستعملا
ومستقرا بجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان لفظ ضرب
مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله العالم الى وقت حدثك
وكذلك لفظ يقوم مستغرق لكل زمان من المستقبل الى فناء العالم
وعند وهو ايضا من المكان المبهم ينتصب بالظرف ووسط الدار
بالسكون وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم مبهم لداخل الدائرة و
ينتصب بالظرفية واحترز بالسكون عن الوسط بالتحريك لانه من
المكان المحدود لانه اسم للمعين مابين ظرف الشئ ومن هذا علم الفرق
بينهما واما المحدود من المكان فلا بد له من لفظ في تقول في المكان المبهم
صليت امام المسجد وخلفه وفوقه وتحته وبيمينه وشماله وعنده
ووسطه بالنصب كافة ولا يقال في المكان المحدود صليت المسجد
بالنصب ولا يقال ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك وانما يقال
فيه صليت في المسجد او في وسطه فان قلت ما تقول بنحو واما دخلت
الدار فتوسطت اي صدفة الظرف الجر او صلوا الفعل اليه ونصبوه
نصب المفعول به اتساعا وقال الجرمي انه فعل مفعول ينصب ما بعده
وهو مرفوع بان المصدر اذا كان على وزن فعول فالغالب انه يجيء لازما
وبان مقابله خرجت ونظيره غدت وهما غير متعديين بالاتفاق والمفعول له
وانما كان من المنصوبات العامة لان جميع الافعال ينصبه وعرفه بقوله وهو
اي المفعول له هو علة الاقدام على الفعل نحو ضربته تاديبا له وانما نادبا علة

الاقدام

الاقدام على الفعل وهو الضرب وانما كان علة الاقدام ولم يقل
الغرض من الفعل ليدخل فيه نحو قعدت عن الحرب جبنا وقد شرطوا
في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له في الوجود وانما كان منصوبا عند تحقق هذه الشروط المذكورة
نحو ضربته تاديبا له لكونه مشابها بالمصدر الذي من لفظ الفعل من حيث
ان الفعل يتضمن كل واحد منهما وان كلا منهما فعل الفاعل المتقدم
ومقارنا له في الوجود فان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة
فاللام لازم لخروجه عن كونه في ضمن الفعل اما اذا فقد كونه مصدرا
فلانه لم يكن من جنس الفعل فلا يتصور دخوله فيه نحو جئتك للتمر
واما اذا فقد كونه فعلا لفاعل الفعل المذكور المعلل بان يكون
فعلا لغير من له الفعل الاول نحو جئتك لاكرامك الزائر فكذلك
لان الفعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك نحو جئتك لاكرامك
الزائر واما اذا فقد كونه مقارنا له في الوجود فكذلك لان
الفعل الواقع امس غير متصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم
ونحو جئتك اليوم لمخاصمتك زيدا امس وفي قولك نحو وجبت
مخافة الشر اشعار بان المفعول له كما ينصب الفعل المتعدي ينصبه
اللازم وان المفعول له لا يلزم ان يكون غرضا للفعل المذكور بل
يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا او لا واعلم ان لا يلزم ان لا يكون نحو جئت
مخافة الشر مفعولا له اذ المخافة لا يكون غرضا من الخروج وبان المفعول له

كما يجئ نكرة يجئ معرفة خلافا لابن السراج والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو التي بمعنى
مع قولنا هو المنصوب احتراز عن كل رجل وضيعته وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع
احتراز عما ذكر بعد مع نحو خلت مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو استرت الدار
بالاتها وبعده ذا من المنصوبات العامة انما يستقيم على رأي الاخفش لا على رأي
سيبويه لان الباب فيما يبنى عنده وعند سيبويه منصور على السماع وانما عمل
فيه اللازم بتعديته بالواو فيتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها الا ان الواو
ولا يعمل لكونها في الاصل حرف العطف وسمي لا تعمل وقال الاخفش انها تعمل
مع مثاله المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة هنا مقياس يعرف بها قدر
ارتفاع الماء وقت زيادتها ونحو جاء البرد والطيالسة ويذكر المفعول معه
بعد الواو الذي يكون بمعنى مع والخامس من المنصوبات العامة الحال وانما عدها
من المنصوبات العامة لان العامل لا يمكن وجوده الا في حالة فيكون كل فعل والا عليها
فيتعدى الافعال كلها اليها كما تعدى الى الظروف والمصادر لدلالتها عليها اعلم
ان الحال مشتقة من حال الشيء اذا تغير وتحول انما سميت الحال حالا لعدم ثبوتها
وهي اي الحال بيان هيئة الفاعل اي بيان هيئة الفاعل او بيان هيئة المفعول به
نحو جاء في زيد راكبا وضربت زيدا مجردا عن ثيابه واما الجملة في قولك اتيتك
والجيش قادم فهي حال عن زمان اتيانه الفاعل وهذا بيان لازم الفاعل فخرجها
بيان للفاعل واحترزنا بالهيئة عن التمييز لانه لا يبين الهيئة بل الذات وباضافة
الهيئة الى الفاعل او المفعول عن النعت فانه يبين هيئة الذات مطلقا اي
غير تقييد بها بنا عليه او منسوبة نحو جاءني رجل عالم والعالم فيه لا يدل الا على هيئة

ذات

ذات وانما استفيد كونه فاعلا من جاء لانه قولك عالم بخلاف
الحال فانها موضوعة للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول واطلق المفعول
ليعم المفعول المطلق ايضا نحو ضربت زيدا الضرب شديدا والمفعول معه
نحو ما شانك وزيدا متكلمين والمراد بالفاعل ان يكون فاعلا لفظا او معنى
ليدخل نحو زيد في الدار قائما وبالمفعول كذلك ليدخل نحو هذا
زيدا قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا وهي اي الحال جواب كيف
اي جواب لكيف كما ان المفعول له جواب لم مثاله جاءني زيد راكبا
فان راكبا جواب كيف يعني اذا قلت كيف جاءني زيد قلت راكبا
وكذا جالسا في قولنا رايته جالسا جواب كيف يعني اذا سئل عنك
بكيف رايته فقلت جالسا وحقها اي حق الحال ان تكون نكرة كما
مر حق ذي الحال ان تكون معرفة وانما وجب ان يكون الحال نكرة لعدم
الاحتياج الى المعرفة لان المعنى منها تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل
او المفعول وهذا المعنى يحصل في النكرة اولانها جواب كيف وكيف
انما يجاب في السؤال بنكرة نحو كيف زيد فتقول فيكون نكرة اولانها
حكم والحكم ينبغي ان يكون نكرة ليفيد المخاطب وانما يقع بعض من الخبر
المبتدا معرفة لمعنا وهي منتفية ههنا وان يكون ذو الحال معرفة لانه
محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة فان اردت الحال عن
النكرة فقدمها اي الحال عليها اي على النكرة وفيه نظر لانها لا يتقدم
عليها مطلقا وانما يتقدم ان لم يكن موصوفة او مفيدة فائدة المعرفة

او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال النكرة بالانفصاء
للنفي وان كانت موصوفة لا يتقدم على ذي الحال النكرة نحو جاءني رجل فرسنى تميم
فارساً وكذا ان كانت مفيدة فائدة للعرفة لا يتقدم عليه نحو قولنا عز لابن كنى
احدٌ الى الاجام ، متخوفا يوم الوغا كحمام ، وايضا لا يتقدم عليه ان كانت مصدرة
بالاستفهام نحو هل اتاك رجلا راكبا اذا اردت الاستفهام عن الاثبات مقيدا
بالركوب لا عن الاتيان المجرد وان كانت مفصولا بينهما بالا نقضا للنفي
لا تقدم عليه ايضا نحو ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها بتقديم الحال
عليها نحو جاءني راكبا رجل وانما يجب تقديمها على ذي الحال النكرة في غيرها لانها
لو تاخرت لالتبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا
ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس بالصفة لو تاخرت طردا لباب
وعليه اى وعلى تقديم الحال على ذي الحال النكرة قوله اى قول الشاعر وهو
لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم ، والاستشهاد به انما يستقيم
على قول من يقدر في الظرف فعلا لا على قول من يقدر فيه اسم الفاعل لان لعزة
ظرف مجازي فلو قدر فيه حصل كان طلل فاعلا وموحشا حالا منه والعامل
فيها واحد وهو حصل فهذا اوضح للاستقامة ولو قدرت فيه حاصل
فحاصل اسم فاعل غير معتمد على احد من وجوه الستة التي هي المبتداء
وذو الحال والموصوف والموصول وحرف النفي والهمزة وهو لا يعمل
بدون الاعتماد فح يكون طلل مبتداء وخبره لعزة وموحش حال من الضمير
المستكن في حاصل والتقدير طلل حاصل هو لعزة موحشا وليس فيه

تنبيه

تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه وكلاهما منافيهما ومن جملة القياسية اسم الفاعل
وهو كل اسم اشتق من مصدر الفاعل لذات من فعل اى اشتق لذات من هو
فاعل في الجملة ويجري على يفعل الذي هو من فعله وانما قلنا من مصدر الفعل
ولم نقل من الفعل كما قال بعض النحاة لانه ليس مشتقا منه بل من المصدر فان قيل
اى شيء يمنع اشتقاقه من الفعل والجواب انه المانع انه لو كان مشتقا منه لوجب
زيادة عليه لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو النقص منه لعدم دلالته
على الزمان من حيث هو لا يقال انه المراد من الفعل ههنا اللغوي لا الاصطلاحي
حتى يلزم ما ذكرت لانا نقول ح يلزم استعمال اللفظ المشترك في التعريف
واستعماله فيه ليس بحد وانما لم تقل بمعنى الحدوث كما قال ابن الحاجب انه ليس
بلازم لان من الاسماء الفاعلين ما ليس بمعنى الحدوث نحو واجب ودائم وغير مما ليس
بمعناه قوله كل اسم جنس شامل للمقصود وغيره وللفاعل الذي اسند اليه الفعل
فبقوله اشتق اخرج عنه لان ذلك الفاعل ليس بمشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول
فانه ايضا اسم مشتق منه فلما قال لذات فعل خرج عنه لانه لا لذات فعل
بل لذات وقع عليه الفعل ودخل فيه الصفة المشبهة وبقوله ويجري على يفعل خرجت
لانها وان كانت مشتقة لذات فعل الا انها ليست بجارية عليه وفسر الجريان
بقوله اى يوازنه والضمير المستكن راجع الى اسم الفاعل والبارز راجع الى الفعل من فعله
اى يوزن اسم الفاعل ليفعل من فعله في الحركات والسكنات لانهم قالوا صفة جارية
للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فلهذا احتاج الى تغييره فان قيل ان قوله
في الحركات والسكنات يقتضي ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن مع انه

ليس كذلك قلت انّ الالف واللام اذا دخل على الجمع صيّرناه للواحد ايضا
فانّه اى اسم الفاعل يعمل عمل ما يجرى اى اسم الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اريد به
اى باسم الفاعل الحال او الاستقبال دون الماضى وذلك لانّ الفعل كما دخل
على الاسم فى الاعراب الذى هو مستحقّ فى الاصل دخل الاسم على الفعل فى العمل الذى
هو مستحقّ فى الاصل نحو زيد ضارب غلامه عمرًا الآن او غدًا فيرفع ضارب
وينصب غلامه كما انّ يضرب يرفع وينصب كذلك اى كاسم الفاعل ونحو زيد قائم
غلامه فيرفع قائم فقط اى لا ينصب كيقوم فانّه يرفع فقط واما اذا كان اسم
الفاعل بمعنى الماضى فلا يعمل بل يكون مضافا الى ما بعده فلا يقال زيد ضارب عمرًا
امس بل ضارب عمرو امس لانّ الافعال دخلت على الاسماء فى الاعراب والاسماء
اذا كانت
دخلت على الافعال فى العمل فلمّا لم يأخذ الماضى من الاسم اعرابا لم يعط الاسم
بمعناه عمله واعلم انّ شرط عمله ايضا الاعتماد على احد الوجوه التى مرّت
ولا يقال قائم غلامك خلافا للاخفش والكوفيّين وانّ لا يكون مصغّرا
ولا موصوفا لانّه لو كان مصغّرا او موصوفا فلا يعمل فلا يقال زيد ضويرب
عمرًا ولا ضارب ظريف عمرًا او فى الجملة القيكسيّة اسم المفعول وهو كل
اسم اشتقّ من مصدر الفعل لذات فى وقع عليه الفعل قولنا كل اسم جنس شامل له وللكلام
الذى كان مفعولا للفعل واسم الفاعل واحترز عن الاوّل بقولنا اشتقّ وعن الثانى
بقولنا لذات فى وقع عليه الفعل وهو اى اسم المفعول يعمل عمل يُفعَل الذى هو فى فعله
نحو زيد مكرم اصحابه يرفع اصحابه كما تقول زيد يكرم اصحابه يرفعهما وكذا
فى التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اى يوم يجمع له الناس قال صاحب المقاليد

فانه قيل

فانه قبل لم يقل زيد مكرم صاحبه مع انه اخفّ من اصحابه ولم يعمل مجموع عمل
يجمع من غير موازنة بينهما لزيادة واو مجموع فالجواب عنهما اما الاوّل فلاظهار
عمل اسم المفعول اذ لو قال صاحبه لكان قائل ان يقول انّه من الجائز ان يرفع الصاحب
بالابتدائيّة ومكرم بالخبريّة فلا يتمحّض دليل قطعىّ على ارتفاعه باسم المفعول
فلمّا قال اصحابه تعيّن ارتفاعه باسم المفعول اذ لو كان مبتدأ مقدّما عليه خبره
لوجب ان يقول مكرمون لانّ الخبر عن الجمع يكون جمعا واما الثانى فالوزن
ناسه من اشياع ضمّة مفعل المجاور على يفعل اذ لو كانت من علامة اسم المفعول
لاطّرد مجيئها فى كلّ باب اطّراد مجئ الميم ولم يجئ فى غير الثلاثيات المجرّدة وانّما
اشبعوا ضمّة مفعل لئلا يلزم وقوع ما ليس بواقع وهو مفعل لعدم الكينونة
بين مفتوح وضمّ لانهم رفضوه ثم كلامه واعلم انّ اسم المفعول بمنزلة اسم
الفاعل فى شرط الذى ذكره المص وذكرناه ومن جملة القيكسيّة الصفة المشبهة
وهى ما تجرى على يفعل الذى من فعل فى الحركات والسكنات مثالها نحو كريم وحسن
فانّها ليسا بجاريين على يكرم ويحسن فى الحركات والسكنات وشبّهت ايّ الصفة
المشبّهة باسم الفاعل فى انّها اى الصفة المشبّهة تثنّى وتجمع وتؤنّث وتذكّر
كاسم الفاعل ولذا اى ولاجل المشابهة باسم الفاعل تعمل اى الصفة المشبّهة
عمل فعلها تقول زيد كريم آباؤه وشريف حسبه وحسن وجهه يرفع آباؤه
وحسبه ووجهه كما تقول كرم آباؤه وشرف حسبه وحسن وجهه برفعهما جميعا
والكلام فى كريم آباؤه كالكلام فى مكرم اصحابه فانّ قيل انتم قلتم انّها تعمل
لمشابهتها اسم الفاعل واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى لا يعمل وهى تعمل فيلزم

لا يعمل الرفع والنصب بل فتح الباء
الثانية هكذا ذكر صاحب الضوء

مزيّة الفرع على الاصل والجواب عنه انه يقال انها دالّة على معنى وجد فى الماضى
لكن ذلك المعنى لا ينقضى بل يوجد فى زمان الاخبار فيتحقّق الدلالة على معنى
الحال ووجود ذلك المعنى قبل زمان الاخبار غير قادح فى كون المعنى الموجود
فى زمان الاخبار للحال الا ترى تقول زيد يعلم فنونا مع العلم وانت تريد الحال
وهو مستقيم مع ان علمه قد كان موجودا فى زمان الاخبار وقبله وعلى هذا
القول قولك زيد قائم غلامه الآن وقد قام قبل زمان الاخبار بزمان الآ انه
امتدّ حتى مازج هذا الزمان كذا اجاب صاحب المقاليد عن هذا السؤال فان
قيل لم لم يقل زيد يكرم آباؤه كما يقول يكرم اصحابه اجيب بانّ مشابهة
الصفة المشبهة بالمضارع بعيدة لانها لا موازنة بينها فى الحركات والسكنات
وفى جملة القياسيّة ايضا المصدر هو الاسم الذى اشتق منه اى من ذلك المصدر
الفعل وصدر الفعل عنه اى عن ذلك الاسم وانما سمى المصدر مصدرا اذا الفعل
يصدر عنه وهو فى اللغة موضع يصدر عنه الابل فيكون الفعل فرعا عليه هذا
مذهب البصريين واما عند الكوفيين وانما سمى المصدر مصدرا لكونه مصدرا
عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره اى مشروب ومركوب ووجه
مذهب البصريين انّ مفهوم المصدر واحد لدلالته على الحدث فقط ومفهوم
الفعل متعدد لدلالته على الحدث والزمان معا ولا ريب فى انّ الواحد قبل
المتعدد واصل له وانّ المصدر مثالا واحدا وللفعل امثلة كثيرة كما انّ الذهب
ضرب واحد يتخذ منه الاشياء المختلفة وانّ المصدر اسم يستقل بنفسه
ويستغنى عن الفعل فى الافادة بخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغنى

عن الاسم فى الافادة وما هو مستقل ومستغنى اصل وانّ المصدر لو كان مشتقا
من الفعل لدلّ على اكثر مما دلّ عليه الفعل لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه
وهو انه قضى منه لعدم دلالته على الزمان المعيّن واما وجه مذهب الكوفيين
فهو انّ المصدر يعلّ باعلال الفعل وجودا وعدما فلو لم يكن فرعا عليه لما كان
تابعا له فى الاعلال فلمّا كان تابعا له فيه علمنا انه فرع والفعل اصل وانّ المصدر
يكون تأكيدا للفعل نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت والمؤكد فرع
المؤكد وللبصريين ان يجيبوا عن تمسك الكوفيين اما عن الاول فلانّ اعلال
المصدر باعلال الفعل وجودا وعدما لا يدلّ على الاصالة مطلقا بل دلّ على
الاصالة فى التعريف لا الاعلال ولا كلام فيه واما عن الثانى فلانّ كونه تأكيدا
للفعل لا يدلّ على اصالة الفعل ايضا مطلقا بل فى الاعراب ولا كلام
فيه واما قولهم وانما سمى المصدر مصدرا لكونه مصدورا عن الفعل كما قالوا
مشرب عذب ومركب فاره فانه من قبيل قولهم جرى النهر وسال الميزاب
وهو اى المصدر يعمل عمل فعله وعمله عمل فعل ليس جاريا على الاطلاق بل اذا
كان ذلك المصدر منونا نحو قولك عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا فانّ المصدر
المنوّن وهو الضرب يعمل الرفع فى زيد والنصب فى عمرا معا وانما قال كما تقول
عجبت من انْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا لانّ الفعل المصدر باٍ بمنزلة المصدر فى كونه
فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبنى انْ يخرج زيد وارجوا
انْ يخرج زيد وبلغنى خبر انْ يخرج زيد وانْ يخرج خير لك فلما كان بمنزلة
المصدر فى الاعراب وفى هذه المعانى كان المصدر ايضا بمنزلته فى العمل

وفى امتناع تقدم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبنى زيدا ضربك كما لا تقول
زيدا انى ضربت كذا قال صاحب الصفوة وانما قدم المنون على المصدر المضاف
اذ الشابهة فى المنون انتم لانه نكرة لفظا ومعنى بخلاف المضاف فانه
غير مشابه فى اللفظ لان الظاهر كالمضاف الحقيقى الا انه ايضا يعمل عمل فعله
لكون الاضافة فى تقدير الانفصال بدليل انك تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا
خالدا فترفع عمرا مرت على تقدير اعجبنى ان ضرب زيد عمرا خالدا او تنصب اذن
فتقول اعجبنى ضرب زيد وعمرا خالدا على تقدير اعجبنى ان ضرب زيدا عمرا
خالد وقد يضاف المصدر الى الفاعل ويترك المفعول حال كونه منصوبا
مثال المصدر الذى اضيف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من ضرب
القصار الثوب وقد يضاف الى المفعول ويترك الفاعل حال كونه مرفوعا
مثاله نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد وقد يترك ذكر احدهما اى الفاعل
او المفعول كما كان ذكر الفاعل متروكا كما فى قوله تع وهو او اطعام فى
يوم ذى مسغبة يتيما فان اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله
محذوف تقديره اطعام احدكم يتيما وانما حذف للعلم به فان قيل لم حذف
ولم لم يضمر اجيب بان المصدر اسم جنس ولا واحد من اسماء الاجناس يحتمل الضمير
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع انه غير جائز فى الفعل لان الفعل مسند اليه
فاحتيج اليه ليتم الجملة فلو خلا عنه يلزم خلاف الوضع بخلاف المصدر فانه
اسم ولا يلزم ان يكون مسند الا شئ فلو خلا عنه لم يلزم خلاف الوضع فيجوز
ان لا يذكر فان قيل يرد على هذا اسم الفاعل لانه اسم ايضا مع انه لا بد له من فاعل

اجيب

اجيب بانه واقع فى المعنى موقع الفعل المبنى للفاعل فقولنا زيد ضارب
بمعنى زيد يضرب بخلاف المصدر فانه غير واقع موقعه بدليل امتناع قولنا
ضرب فى موضع زيد يضرب فاذا لا بد لاسم الفاعل من فاعل كما لا بد للفعل
المبنى للفاعل منه واما قوله تع وهم من بعد غلبهم سيغلبون فانه متوجه على
اختلاف القرائين فان قرئ غلبت بضم الغين وسيغلبون بفتح الباء
فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل متروك
وان قرئ غلبت بفتح الغين وسيغلبون بضم الياء فالمصدر مضاف
الى الفاعل وذكر المفعول متروك ومن الجملة القياسية الاسم المضاف وهو كل
اسم اضيف الى اسم آخر فان الاسم الاول تجر الاسم الثانى الا ان الاسم غير اصيل
فى العمل اذ العمل انما يكون للفعل والحروف فعلمه تجر به لشبوت معنى الحرف
فى الكلام فقوى به على العمل قال شهاب الدين فى شرح التزينية فان
قلت اذا كان المضاف متضمنا بمعنى الحرف على رأى اذ المضاف اليه على
رأى فلم لم يبن اذ كل متضمن بمعنى الحرف فهو مبنى قلت لانم تضمنها المعنى
الحرف على اختلاف الرأيين اذ ليس المعنى من التضمن الا كون الكلام مشتملا
على معنى الحرف كما ان اين وكيف ومن ومتى وغير ذلك معانيها مشتملا
على معنى الحرف الاستفهام بمعنى ان حرف الاستفهام داخل فى معانيها بالوضع
وما نحن بصدده ليس كذلك بل معنى الحرف وسيلة لنسبة المضاف اليه
والوسيلة امر خارج عن الطرفين ويسمى الجار مضافا ويسمى المجرور مضافا اليه
والاضافة منقسمة على ضربين الاول معنوية اى مفيدة معنى من حيث

المعنى في المضاف تعريفا او تكيرا المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد فان غلام
قد كان شايعا قبل الاضافة في امته غير مختص بواحد بعينه فبالاضافة الى
زيد تعرف فصار لواحد بعينه او مفيدة معنى في المضاف تخصيصا ان كان
المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل لانك اذا قلت غلام كان شايعا بين غلام
الرجل والمرأة فاذا قلت غلام رجل خصصته بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع
ولم يتعرف اذ المضاف اليه ليس بمعرفة حتى يكتسب منه التعريف وهي اى الاضافة
المعنوية في الغالب يكون بمعنى اللام او بمعنى من فالاول اذا لم يكن المضاف اليه من جنس
المضاف بمعنى انه لا يجوز حمله على المضاف ولا ظرفه نحو غلام زيد فان زيدا ليس من جنس
المضاف لعدم حمله عليه ولا ظرفه لعدم الحلول فيه والثاني ان الاضافة بمعنى
من اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه يجوز حمله على المضاف نحو خاتم
فضة فان المضاف اليه فيه وهو فضة من جنس المضاف وهو خاتم يجوز حمله
عليه وانما قال في الغالب احترازا عن الاضافة المعنوية التي تكون بمعنى
وذلك اذا كان المضاف اليه ظرف للمضاف نحو قتيل الطف[ع] والثاني
لفظية وهي اى الاضافة اللفظية اضافة اسم الفاعل الى المفعول واضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها والمص اورد ههنا الصفة بالبديهة وهي اللف
والنشر مرتبا لانه ذكر اولا اضافة اسم الفاعل ثم اضافة المشبهة فاورد
مثال الاول بقوله نحو ضارب زيد فان ضارب اسم الفاعل مضاف الى
مفعوله قبل الاضافة وهو زيد ومثال الثاني بقوله وحسن الوجه فان حسن صفة
مشبهة مضاف الى فاعلها قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة تعاقب

[ع] الطف اسم موضع بناحيه الكوفة قال الشاعر
الا ان خير الطف من آل هاشم ذلت رقاب
المسلمين فذلت كح

التنوين

التنوين وكذا تعاقب نون التثنية والجمع لانها للوصل والتنوين
للفصل فلم يجمع بينهما كالجمع بين النقيضين واما نونا التثنية
والجمع فانهما كالتنوين ولا بد في الاضافة المعنوية الى ضميرها
للتعريف او التخصيص من تجريد المضاف عن حرف التعريف لانه
لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة كان مستغنيا عن الاضافة
المعنوية للتعريف او للتخصص لان تعريف المعرفة وتخصيص المعرف
يعرض بان يقول ان هذا اسم في الاضافة الى المعرفة لا الى النكرة والجواب
ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف بدليل
انهم جوزوا وقوع النكرة المخصصة مبتدأ نحو قوله تع ولعبد مؤمن
خير من مشرك مع ان المبتدأ انما يكون معرفة فعلم ان النكرة المخصصة
بمنزلة المعرفة فتاخذ حكم المعرفة وانما قال في المعنوية احترازا
عن اللفظية فان المضاف فيها قد لا يتجرد من التعريف لحو الحسن الوجه
واعلم ان اضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك اما
بحذف الضمير او بحذف التنوين او بحذف ما يقوم مقام التنوين
كنون التثنية والجمع ولهذا نقول في الاضافة اللفظية الحسن الوجه
بحذف الضمير اذ التقدير الحسن الوجه فان قيل ان الكناية وان بسطت
فقد عوض اللام اجيب بان اللام خفة لا يوازي الكناية لتحملها
وتقول فيها الضارباه زيد بحذف نون التثنية وتقول فيها الضاربو
زيد بحذف نون الجمع وانما قولهم الضارب الرجل فانه جاز مع عدم

[ع] اى وهي الهاء في وجهه ٥

افادة التخفيف لانه يشبه الحسن الوجه من حيث ان الاول صفة كالحسن والثاني
اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ لا يجوز الضارب زيد لعدم التخفيف فيه ومن جملة القياسية
الاسم التام وهو الاسم الذي ينصب وانما قال نصب لانه اي الاسم التام تمييز
تم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة لما فيه من التنوين فيقتضي اي الاسم
التام تمييزا لابهامه اي لابهام الاسم التام فينصبه وانما وجب ان يكون الاسم
التام عاملا في التمييز النصب تشبيها بالمفعول به الا ترى ان قولك راقود خلا
يشبه قولك ضارب زيدا وسمنا ومنوان سمنا وقفيزا برا يشبه ضاربا عمرا
وعشرون درهما يشبه ضاربون عمرا وملؤه عملا يشبه ضرب زيد عمرا
وتمامه اي تمام الاسم التام باحد اربعة اشياء الاول بالتنوين لفظا
نحو ما في السماء قدر راحة سحابا فانه قدم بالتنوين لفظا ويحتمل الظلام
والضياء والسحاب فيقولك سحابا تعيين المراد واما تقديرا نحو زيد اكبر
منك علما فان اكبر اسم تام بالتنوين تقديرا لا لفظا لان عدم الانصراف
يمنع دخول ال فيه والثاني بنون التثنية نحو منوان سمنا وقفيزا برا
فانهما قد تما بنون التثنية يحتملان الاجناس الموزونات والمكيلات فلما
قيل سمنا وبرا تعين ما هو المقصود والثالث بنون الجمع نحو عشرون درهما
فانه يحتمل الاجناس المعدودات فيقولك درهما تبين ما هو المراد اقول
في عبارته تساهل والصواب ان يقول وهو يشبه نون الجمع والرابع بالاضافة
نحو ملؤه عملا ومثله رجلا فانهما قد تما بالاضافة ويحتملان الاشياء

فلما قيل

فلما قيل عملا ورجلا زال عنهما كليهما الابهام اعلم ان الاسم التام على ضربين
زائل ولازم فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في
راقود خلا راقود خل ومنوان سمنا منوا سمن واما الثاني فهو التام
بنون يشبه نون الجمع وبالاضافة لانك لا تقول في عشرون درهما وملؤه
عملا عشرو درهم وملؤ عمل اما الاول فلانه لو اضيف فلانه اما
ان يضيف مع النون او بدونه لا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول
فلكونه مشابها بنون الجمع وسقط عند الاضافة واما الى الثاني فلانه موضوع
مع الواو والنون وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لجاز
اطلاقه على اثنين لكنه لم يجز واذا كان عشرون موضوعا معها فيمتنع
ان يوجد بدون النون واما الثاني فلامتناع اضافة الشيء مرتين
فاذا تحقق هذا فاعلم ان المص قد خبط خبط عشواء في تمثيل الاسم
التام بالتنوين لفظا بقوله نحو ما في السماء قدر راحة سحابا لان
الاسم الذي فيه التنوين وهو راحة لا يصلح ان يكون عاملا لانه شرط
الاسم التام كونه مقتضيا للتمييز للابهام وهو ههنا مفقود وانما
الابهام في قوله قدر مضافا الى راحة لان المقصود بالتمييز القدر لا
الراحة بنفسها ولو اورد المص في التمثيل موضع ذلك المثال قولنا
راقود خلا لكان احسن وقول من قال ان سحابا قد انتصب ههنا بثبوت التنوين
والاضافة عجيب خبط خبط المص لانه يؤدي الى اعمال شيئين في معمول
واحد ويقال للثلاثة الاول اي لما هو تام بالتنوين ونون التثنية والجمع

مقاديرها وهي المساحة والعدد والوزن والكيل لانك اذا قلت منوان سمنا فقد
قدرت ما عندك من سمن بالتنوين ويقال للخبز اي لما يهوما بالاضافة مقياس
لانك اذا قلت لي بملؤه عسلا فقد قدرت ما عندك من العسل بملء هذا الاناء والتمييز
هو رفع الابهام اي رافع الابهام عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل الجملة وهذا
ظاهر على منزلة اوفى لب مثال التمييز الرافع عن المفرد وكهذا اي كمثال المذكور
قبيل هذا الاسم التام باحد اربعة اشياء او رفع الابهام عن الجملة مثاله الخرطاب
زيد ثلثا وتصبب الفرس عرقا فان الابهام ههنا في الجملة اي في اسناد التصبب
الى زيد لا في التصبب بحيث الافراد ولا في زيد وحده وقد سبق ذكره في بحث
التمييز الذي يرفع الابهام عن الجملة في الخبر المنصوب لما فرغ عن الباب
الثاني شرع في الثالث فقال **الباب الثالث** في العوامل اللفظية
السماعية وهي اي العوامل اللفظية السماعية ثلثة اصناف احدها الحروف
وثانيها افعال وثالثها اسماء وانما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف
هي الاصل فيسبق للعدم وجود الاطراد فيها بخلاف الاسماء والافعال واخر الاسماء
عن الافعال لان الاسماء لا تعمل الا بشبهة بالافعال كاسم الفاعل وغيره او الحروف
كالاسماء الجازمة نحو من وما فلهذا اخرها عنها قيل فيه نظر لانه منقوض بنحو غلام زيد
اذ الغلام عامل في زيد مع عدم شبهه بالافعال والحروف وفيه نظر اذ المضاف
انما يعمل في المضاف اليه بواسطة معنى الحرف فيتوى بذلك على العمل وههنا نوع
آخر الف بهذه وجملتها اي جملة العوامل اللفظية السماعية احد وتسعون عاملا على ما ذكره
الامام المحقق رضي في المائة هو الحروف انواع منها الاول ما تعمل في الاسم والثاني

ما تعمل في الفعل وانما قدم الحروف العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل
لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم نوعان احدهما عامل في المفرد وثانيهما
عامل في الجملة اي خبرية الجملة وقدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو العامل
عملا واحدا على ما هو العامل عملين لكون الواحد مقدما على الاثنين وما يعمل
في المفرد نوعان الاول جار والثاني ناصب وانما قدم من الحروف العاملة
عملا واحدا الجار على الناصب لما ان الجار عامل لا ريب فيه ولا شبهة بخلاف
الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحروف ام الفعل بقولهم
استوى الماء والخشبة اما الحروف الجارة فسبعة عشر الاول من وهي موضوعة
لاربعة معان لابتداء الغاية وهو اما في المكان مثاله نحو خرجت من البصرة
الى الكوفة واما في الزمان مثاله كقوله تو من اول يوم ويعرف الابتداء بما يصلح له
الانتهاء وللتبعيض في مثل اخذت من المال ويعرف التبعيض بان يصلح ان
يقام في موضعها وضع بعض وللبيان وذلك في مثل لي عشرة من الدراهم
اذ العشرة قد يكون من الدراهم والدنانير فيقولك من الدراهم تبين ما هو المعنى
وعلى هذا قوله تو فاجتنبوا الرجس من الاوثان لان الرجس قد يكون في الاوثان
وغيرها فلما قيل من الاوثان تبين ما هو المراد ويعرف كونها للتبيين بان يستقيم
المعنى عند اقامة الذي مقامها مثلا لو قلت في قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اي فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لان الرجس قد يكون في الاوثان وغيرها
فلما قيل الذي هو الوثن يستقيم المعنى وللزيادة في نحو ما جاءني من احد هذا
في المرفوع واما في المنصوب ونحو قولك ما رأيت من احد الا انه دخولها

في الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها في حالة الزيادة على المرفوع اذ حرف
الجر موضوع لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون في حالة الزيادة
تابعا للمال الاصل ويعرف كونها من زيادة بانه لو اسقطت لبقي الكلام على اصل
معناه واشرنا بقولنا على اصل معناه الى انه فوات ما يفيد الزايد من التاكيد
وغيره غير قادح في كونه زايدا عند اسقاطه وانما مثل بنحو ما جائني من احد دون
ما جائني من رجل لان من ههنا ليست بزايدة محضة حيث افادة الاستغراق بخلاف
ما جائني من احد فان من زايدة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق في المعنى
بين ما جائني من احد وبين ما جائني احد لافادتهما معنى الاستغراق لان احدا
اذا قرن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق بالضرورة ولهذا لا تقول
ما جائني احد بل اثنان وتقول ما جائني رجل بل اثنان واعلم ان لابزار عند سيبويه
ومن تابعه اكثر البصريين الاول في النفي او في ما هو معنى النفي نحو هل من خالق
غير الله ويزاد في غيره عند الاخفش والكوفيون واحتج سيبويه على صحة مذهبه
بالاستقراء وبان من الاستغراق الجنس وهو لا يكون الا في المنفي واما الاخفش
والكوفيون فانهما احتجا بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم ووجه الاحتجاج انه المراد به يغفر
ذنوبكم ولا يمكن ان يكون من ههنا للتبعيض للجزء الاخيرة وهي قوله تع
ان الله يغفر الذنوب جميعا فلو لم يحمل على الزيادة لزم التناقض وكلام الله تع
مصون عنه واجاب سيبويه عنه هذا بان تاويل الآية يغفر لكم بعض ذنوبكم فمن
ههنا للتبعيض ولا ينافيه قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذه الآية
خطاب لامة محمد صلعم وقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عم فلا يلزم

من غفران

من غفران جميع ذنوب امة محمد صلعم غفران جميع ذنوب امة نوح صلعم مع
انه غير باق على عمومه بدليل قوله تع ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون
ذلك واعلم ان من يجيء لمعان اخر الاول للبدل كقوله تع وجعلنا منكم ملئكة
اي بدلكم وللتعليل نحو قوله تع حين تضعون ثيابكم من الظهيرة اي لاجل
الظهيرة وقوله تع مما خطيئاتهم اغرقوا اي لاجل خطيئاتهم والثانية الى وهي وضعت
لانتهاء الغاية اما في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله
تع واتموا الصيام الى الليل فظهر من هذا انها معارضة لمن وقد تاتي بمعنى مع نحو
قوله تع من انصاري الى الله اي مع الله والثالثة حتى وهي في معناها اي
بمعنى الى الا انها مجرورها اي مجرور حتى اما شيء ينتهي المذكور قبلها اي قبل حتى
به اي بذلك الشيء مثاله نحو اكلت السمكة حتى راسها او شيء ينتهي المذكور قبلها
عنده اي عند ذلك الشيء مثاله نحو نمت البارحة حتى الصباح فالرابط به
اي بالراس ينتهي السمكة والصباح عنده ينتهي الليلة ومن ثمة لو قلت نمت
الليلة حتى نصفها او ثلثها لم يجز ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها
يجوز لان ذلك ليس بمشروط في واعلم انه حتى يجيء لمعنيين اخرين احدهما
ان يكون عاطفة نحو اكلت السمكة حتى راسها بالنصب والثاني ان يكون
مبتداء بعده الكلام وح يدخل على الاسم والفعل نحو ذهب القوم حتى عمرو ذاهب
وحتى ذهب عمرو وكذلك اكلت السمكة حتى راسها بالرفع وح يكون الراس
مبتداء وخبره محذوف وهو مكون وحقها اي حق حتى ان يدخل ما بعدها اي
ما بعد حتى فيما قبلها اي ما قبل حتى نحو اكلت السمكة حتى راسها فان ما بعد حتى

وهو الرأس داخل فيما قبلها وهو الاكل وكله الى تدخل على المظهر نحو الى
زيد والى المضمر نحو اليه حتى لا تدخل الا على المظهر في الاستعمال فلا يقال حتاه
والرابعة في وهي موضوعة للظرفية وظرف الشئ ما يحيط ذلك الشئ
ويتمكن فيه اما تحقيقا نحو المال في الكيس او اما تقديرا نحو نظرت في الكتاب
وقد يجئ بمعنى على نحو قوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع
النخل وللتعليل نحو قوله تع لمسكم فيما افضتم اى لاجل ما افضتم والخامسة
الباء وهي وضعت للالصاق مثاله نحو به داء اى التصق به وخالطه
داء فان قلت ما تقول في نحو مررت بزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق
وهو ظ واجاب بقوله ومررت بزيد فتوسع اى وارد على الاتساع
والمجاز والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ومنه اى من الالصاق
اقسمت بالله لان اصلها الفعل المقسم به ويحذف الفعل منها كثيرا نحو
بالله لافعلن والسبعة الواو اى واو القسم وهو بدل منها اى من الباء
في نحو والله لافعلن وانما ابدلت الواو منها لتقاربهما في المخرج لانهما
شفويتان وفي المعنى لانه معنى الجمع والالصاق متقاربان والتاء
القسم وهو بدل من الواو نحو تالله لاكيدن وكذا ابدلت الباء من الواو
لثبوت المشابهة بينهما في المخرج كما مر في صدر الكتاب فالباء لاصالها
اى لكون الباء اصلا تدخل على المظهر نحو اقسمت بالله وعلى المضمر نحو به لافعلن
واما الواو فانها لا تدخل الا على المظهر لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل
واما التاء فانها لا تدخل الا على مظهر واحد وهو اسم الله تع وحده وذلك

خط الدرجة الفرع عن الاصل واما رب الكعبة فشاذ وقد يكون الباء
للتعدية في مثل ذهبت بزيد اذ المعنى اذهبته وانما عدتها للتعدية على
الافراد مع انها في سائر الاوجه قد افادت معنى التعدية لانها في مثل
ذهبت به لا يفيد شيئا سوى التعدية وفي سائر الاوجه تفيد معها معنى
آخر من الالصاق او الاستعانة او المصاحبة وقد يكون للاستعانة في
نحو كتبت بالقلم اى باستعانة القلم وقد يكون للمصاحبة في نحو دخلت
عليه بثياب السفر قال صاحب الضوء والفرق بين الباء وبين مع
انه مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد يكون زائدة
اما في المرفوع نحو قوله تع وكفى بالله شهيدا واما في المنصوب نحو قوله تع ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد الوجهين الا انه زيادتها في المنصوب
اقيس منها في المرفوع واما في من وللظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد
والخامسة اللام وهي موضوعة للتمليك والاختصاص نحو المال لزيد
والاختصاص اعم من التمليك اذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس ونحو
الحبل للفرس وهو ابن له اوانح له فانه فيه اختصاص دون الملك فلهذا
اختصه بالذكر وللتعليل نحو جئتك للسمن اى لمجئ معلول بالسمن لولاك
لما صدر المجئ عني وللزيادة نحو قوله تع ردف لكم وبمعنى عن بعد القول نحو قوله
تع وقال الذين كفروا للذين آمنوا اى عن الذين امنوا وبمعنى الى نحو
قولك اسير لغروب الشمس اى الى غروب الشمس وبمعنى على نحو قوله تع فان
اساتم فلها وبمعنى واو القسم في اسم الله تع في موضع التعجب نحو قوله تع

اصح في باب التعجب

لايبقى على الايام ذو حيد بمسخ الظباء والاسد ارد والله لايبقى والناصحة
رب والمذهب الاصح انها اسم لاحرف لكم وهي في الامر العام للتعليل
وانما قلنا في الامر العام لانها قد يكون للتكثير في المدح كقولهم الا رب
يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل وهذا حرف من حروف الجر
يخالف باقي الحروف الجارة من حيث ان له صدر الكلام اذا التعليل الخ
النفي الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذاك الا زيد بمعنى ما رجل الا زيد انما
يجيء للاثبات اذا كان النفي مقدما فلو لم يكن التعليل بمعناه لم يكن ما بعد
الا مثبتا بل منفيا وللنفي صدر الكلام لان التالي انما يدخل على الجملة لتغير
معناها فيلزم ان يكون ذكره مقدما لكونه اهم وعلى هذا للمنوال اختصاص
الاستفهام والشرط بالصدر ومن حيث انها تختص بالنكرة ظاهرة كانت
تلك النكرة او مضمرة اعلم ان المصنف رحمه اورد اللف والنشر مرتبا لانه
ذكر اولا النكرة الظاهرة ثم النكرة المضمرة فاورد مثال الاول بقوله ربة
رجل لقيته ومثال الثاني بقوله ربه رجلا والضمير في ربه رجلا نكرة لانه ما اريد
شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد شيء ما ومن ثم فسر بالنكرة كما ترى انفا ولو كان
الضمير بها معينا كما في مثل رجلا بجاز ان يوضع موضعه غيره كما جاز في مثله
رجلا ومن حيث ان مجرورها يلزم الصفة اما بمفرد نحو رب رجل جواد واما بجملة
نحو رب رجل جاءني ورب رجل ابوه قائم ورب رجل في الدار ورب رجل
ان تعطه يشكرك وانما لزم الوصف لانه اذ ذهب في باب التعليل لان الرجل الموصوف
بالقيام مثلا اقل من الرجل على الاطلاق ومن حيث ان الفعل الذي يسلط رب

على الاسم المجرور بها يجيء محذوفا في الغالب ودلك لدلالة ما على العامل
حذف في بسم الله ومن حيث ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل
كريم لقيته كنت مخبرا باللقيه في الماضي قليل ولا تعلم ان الذي
ستلقاه فيما بعد قليل ام كثير ولا يرد قوله تع ربما يود الذين كفروا
لانه راجع الى الماضي اذ اما اخبره الله تع بوقوعه فيما يستقبل بمنزلة الكائن
الحاصل لصدق الوعد وتحقيقه اولان الموجب لكون فعلها ماضيا معدوم
والعامل على وهي وضعت للاستعلاء وذلك اما حسي نحو زيد على السطح
واما معنوي نحو عليه دين وقد يكون اسما وهو يكون بمعنى فوق
قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من فوقه ويدل على كونها اسما
دخول من عليها ولو كان حرف جر لما دخل عليه من للامتناع دخول
حرف الجر على حرف جر آخر اللهم الا ان يكون على طريق الحكاية و
الحادي عشر عن وهي موضوعة للبعد والمجاوزة فالبعد والمجاوزة
من الشيء اما بسبب الزوال عن المحل الاول والوصول الى الشيء الثاني و
ذلك في مثل رميت السهم عن القوس لان السهم قد يجاوز عن
المحل الاول مع الوصول الى الآخر وبالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم اذ العلم وصل الى المحل الثاني مع ثبوته في الاول او بالزوال
عن المحل الاول وحده نحو ادیت عنه الدين فان الدين زال عن ذمة
المديون مع عدم الوصول الى محل آخر وهي قد يكون اسما وهو بمعنى
الجانب كقوله من عن يميني مرة وامامي اي من جانب يميني ويدل

على ذلك دخول من كما مر في على قال شهاب الدين في شرح الزبيبة ثم
ان كل واحد اى مرة على وعن قد يقع موقع الاخرى اى على يقع موضع
عن وبالعكس اما الاول فكقوله اذا رضيت علي بنو قشير لعمر ابيك
اعجبني رضاها اى عني واما الثاني فكقوله لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب عني ولا انت ومالي فجرور اى على قوله لاه اي والله والثانية
عشر الكاف وهي انما وضعت للتشبيه مثاله نحو الذي كزيد في الدار قال
صاحب المقاليد انما مثل بما تبعين ان يكون الكاف فيه حرفا لان
كزيد صلته ولابد ان يكون جملة فلو جعلت الكاف اسما بمنزلة المثل
ومثل زيد مفرد لوجب ان يقع المفرد صلة وهذا باطل ولو جعلتها حرفا
يلزم ان يتقدر قبلها فعل لان حرف الجر يجر معنى الفعل الى الاسم والفعل
مع فاعله جملة فيتحقق الصلة وقد يكون زائدة كقوله تع ليس كمثله شئ
قال مولانا شمس الدين الكناري رحمه في شرح لب الالباب معناه ليس
مثله شئ لانه لو لم يكن زائدة لاختل معنى الكلام لان سوق الآية لبيان
نفي المثل وجعلها غير مزيدة توهم اثبات المثل لله تع عن ذلك علوا كبيرا
وقيل لو لم يكن زائدة لزم نفيه تعالى لانه نفى مثله وهو مثل مثله لان المماثلة
من الجانبين وفيه نظر لان اللازم نفي الله تع بصفة المثلية ولا يلزم من ذلك
نفي ذات الله تع لجواز ان يكون انتفاء الموصوف بانتفاء صفة مثلية
ولا يلزم من ذلك كذا في بعض شروح الكافية ثم كلامه وقيل المثل والمثل
جاء بمعنى الصفة كقوله تع مثل الجنة التي وعد المتقون اي صفة الجنة

فتقدير الآية

فتقدير الآية ليس كصفة شئ فعلى هذا لا يكون زائدة وقد يكون اسما
فحينئذ يكون بمعنى مثل كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد المنهم
وما يدل على اسميتها دخول عن عليها كما مر غير مرة والثالثة عشر منذ والرابعة
عشر منذ وهما وصفا لابتداء الغاية في الزمان الماضي اذا كانا خبرين عن مثالة نحو
ما رأيته منذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة ترديد ان مبتدأ وانتفاء الرؤية يوم
الجمعة فمنذ حرف او صلة الفعل الذي فيما قبلها الى الكلام الذي فيما بعدها
وقد يرفع ما بعدهما اى ما بعد مذ ومنذ ورفع ما بعدهما ليس بمجرى
على الاطلاق بل اذا كانا اسمين سواء اريد بهما اى منذ ومذ اول
المدة او اريد بهما جميعا اى جميع المدة واعلم ان المصنف رحمه الله
اورد ههنا القصة البديعة وهو اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر
اولا ارادة اول المدة ثم اورد جميعها فاورد مثال الاول بقوله
نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة بالرفع كانك قلت اول غاية انتفاء الرؤية
يوم الجمعة ومثال الثاني بقوله ومنذ يومان كانك قلت غاية
انتفاء الرؤية يومان واول وقته واخره يومان ولا يجب عنه ان يراد بها
جميع المدة اتيان ما بعدهما بالمعرفة بل الواجب الاتيان بالعدد
ولو قلت ما رأيته مذ يوم الجمعة بالرفع مريدا اول الوقت واخره
جاز بتأويل وهو ما رأيته اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا
والفرق بين المرفوع الذي يراد به جميع المدة والمرفوع الذي يراد به
اول المدة ان الرؤية في الوجه الاول لم تختلط بيوم الجمعة ولم تتصل

فى جزء منه بل هى منتفية فى جميع اجزائه وفى الثانى قد انتفت فى يوم
الجمعة واما الفرق بين المرفوع والمجرور فهو ان الكلام جملة واحدة وفى
الاول على الجملتين احديهما مارائيته والثانى مذ يوما فان مذ مبتدأ
ويوما خبره فالمعنى مارائيته وغاية انتفاء الرؤية يوما فان قيل
لم لا يجوز تخلل العاطف كما جاز مع ما فسرناه والجواب عنه انا لم يجب
لامتزاج احدى الجملتين بالاخرى ولما كان كذلك اتخذنا وخبر ما جرى
كلمة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما لم يجز ذلك فى الشرطية وانما قال
المص رحمه ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضى اول الوقت
كما ذكرنا واذا كان كذلك فلئلا يتوهم ان يتوهم امتناع الجر فى قوله مارأيته
مذ يومان فازال المص رحمه هذا التوهم وذكر انه الجر ههنا غير ممتنع وذلك
لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موزان
لهذه المدة مبتدأ من اوله ومنقطع عند اخره رفعت ولو اردت انه مبتدأ
اول هذه المدة الى وقتك الذى تتكلم فيه ولكن لا تقيد الفعل بالمدة ولا تمسكها
لانك تريد انه كاين بعد ولم يبلغ غاية جررت فقلت مارأيته مذ يومين تريد انه
انتفاء الرؤية انما هو فى حزة اولها اول يومين فى هذا الوقت ولم ينته بعد
بل هو باق ممتد كذا قال صاحب المفصل واما بنى مذ على السكون لكونه هو الاصل
فى البناء ومنذ على الحركة لاجتماع الساكنين وعلى الضمة لكونها منتفية
بمعنى حرفين احدهما من وثانيهما الى لانك اذا قلت مارأيته مذ يومان يعلم
منه ابتداء الغاية وانتهاءها فقويت فيه بانه على اقوى الحركات وهى

الضم

القضم والخامسة عشر حاشا وهى وضعت للتنزيه نحو اساء
القوم حاشا زيد واختلف فى كونها حرف جر فعند سيبويه حرف
جر ويدل على ذلك قوله حاشا ابى ثوبان ان به ضنا على الملحات
والشتم وعند المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جانى القوم حاشا
زيدا اى جانب بعضهم زيدا والسادسة عشر خلا والسابعة عشر عدا
فانهما بمعنى الا وينصب ما بعدهما وقيد بنصب ما بعدهما بقوله اذا
كانتا فعلين لانهما اذا كانتا حرفين لا ينصب ما بعدهما نحو جانى القوم
خلا زيد وعدا زيد بالجر واذا قلت ما خلا وما عدا ينصب ما بعدهما
البتة لتعين فعليتهما لدخول ما عليهما واما ما ينصب المفرد فبقيته
على ما ذكره فى المائة احدها الواو التى بمعنى نحو استوى الماء والخشبة
ولا ينصب هذه اى الواو بمعنى مع حتى يكون ما قبلها فعل كاستوى
او يكون قبلها معنى فعل نحو ما شانك وزيدا فان فيه معنى ما تصنع
وما تلابس وفى جعل المص رحمه الواو بمعنى مع فيما تقدم فى معمول
الفعل وهنا من العوامل تناقض ولعل قوله على ما ذكر فى المائة
لازالة هذا التناقض والثانى حروف النداء وهى خمسة يا وايا
وهيا واى والهمزة اعلم ان يا اعم استعمالا من البواقى لانها تستعمل
فى البعيد والقريب والمتوسط دون اخواتها لكثرة استعمالها
فى النداء وايا وهيا للبعيد قيل الوجه فى ذلك كثرة حروفها
واى للمتوسط بين البعيد والقريب لتوسط حروفها بين القلة

والكثرة لكونه حدوثها بالنسبة الى ايا وهيا قليلة وبالنسبة الى الهمزة
كثيرة فالهمزة للقريب وآذا عرفت هذا فاعلم انه لص رحمه لواخر
قوله واى لكانه اخري اذ تصور التوسط متوقف على تصور الطرفين
البعيد والقريب طبعا فلو فعل كذلك وضعا لكانه اصوب اخري
ايقاعا للموافقة بين الطبع والوضع وهي اي حروف النداء تنصب
المنادي وكونه حروف النداء ناصبا للمنادي ليس جاريا على
الاطلاق بل اذا كان المنادي مضافا مثاله نحو يا عبد الله وكان
المنادي مضارعا اى مشابها له للمضاف مثاله نحو يا خيرا من زيد وجه المشابهة
بينهما من حيث انه الاول عامل في الثاني لانه منه لا تخلوا اما ان يجعل متصلة
بزيد او خيرا فانه كانه الاول كانه زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله
في مررت بزيد وان كان الثاني كانه اظهر لان الثاني قد انجر بالاول
كما ان انجرار المضاف اليه بالمضاف ومن حيث ان الثاني من تمام
الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف ومن حيث ان الاول قد
تخصص بالثاني كما تخصص المضاف بالمضاف اليه وهو اى المنادي المضارع
للمضاف كل اسم تعلق به اى بذلك الاسم شيء وهو من تمام معناه
اى معنا ذلك الاسم كتعلق من زيد بخيرا في يا خيرا من زيد قوله شيء
بالرفع على الفاعلية لقوله تعلق وقوله هو من تمام معناه جملة اسمية
في محل الرفع على الوصفية لشيء ويحتمل ان يكون في محل النصب على
الحالية من شيء الا انه ضعيف وقد وجدت في بعض النسخ وهو

من تمام

من تمام معناه فيحتمل ان يكون جملة اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء او كانه
المنادى نكرة كقولك الاعمى يا رجلا خذ بيدي فانه رجلا ههنا نكرة لعدم
القصد الى الواحد المعين الى الكل من يا خذ بيده فهو المنادي هنا ووجه التشبيه في
هذه الثلثة كونها مفاعيل لادعوا او انادى عنده بفعل وعند بعض
اخ النصب فيها الحرف لنيابته مناب الفعل ولويده جواز الامالة في حرف
النداء فلولا انه نائب مناب ما جاز فيه الامالة التي لاكبيل للحرف اليها
وتعلق لام التبيين بيا بيان لنيابة حروف النداء مناب الفعل في نحو يا لزيد
وهو لا يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل ولذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا
واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم لوقوعه موقع كاف الخطاب في
الافراد والتعريف كما مر واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا هنا لانتفاء
علة البناء فيهما من حيث انهما لم يقعا موقع كاف الخطاب في الافراد ولان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه وهو علم التمكن فلا يجوز بناؤه
مع ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن ايضا لكونه علة البناء
مفقودة حيث لم يقع موقع كاف الخطاب في التعريف مثال المنادى المفرد
المعرفة نحو يا زيد ويا رجل وانما مثلنا بهذين للاشارة الى ان المنادى
المفرد المعرفة على نوعين الاول ما كان معرفة قبل النداء نحو يا زيد
والثاني ما كان معرفة بالنداء نحو يا رجل فانه غير معرفة قبل النداء وانما
تعرف به لانك اقبلت بواحد معين من الجنس وخصصته بالنداء
فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ولكن علة

واما قال كقولك الاعمى يا رجلا كذا
في مثل ويقبل يا رجل متوجها
الى زيد الرجل يكون معرفة مع

اي محل المنادى المفرد المعرفة النصب ولذا اى ولاجل ان محل المنادى
المفرد المعرفة النصب جاز فى صفته المفردة الوجهان الرفع والنصب
الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل والضمير المجرور راجع الى
المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيدُ الظريفُ بالرفع والظريفَ بالنصب
وكذا جاز فى ما فيه الالف واللام من المعطوفات الممتنع دخول يا عليه
الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل نحو يا زيد والحارثُ بالرفع
والحارثَ بالنصب وانما جاز فى صفة المنادي والمعطوف الرفع حملا
على اللفظ وان لم يجز ذهب امس الدابر بالجر وهو لاء الظريفين لان
الضم لما كان مطردا فى كل منادى مفرد معرفة اشبه فى الظاهر ما لا يقع
بالفعل نحو جاءنى احمد فاجيز الحمل على لفظه كما اجيز فى المعرب ولم يجيزوا
الحمل على اللفظ فى امس لان البناء على الكسر غير مطرد فى كل ما كان ظرفا
مثلا واما فى صفة المضافة فيجوز فيها بالنصب لا غير اى لا يجوز فيها غير
النصب نحو يا زيدُ صاحبَ عمرٍو لان المنادي اذا كان مضافا لم يجز
فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب
على سبيل الاولوية واعلم انه لو قال بعد قوله فى صفة المضافة اضافة
حقيقية لكان اجدر ليلا ينتقض بمثل الحسن الوجه فانه يجوز فيه
الوجهان وايضا لو قال والمشبه به لكان اصوب ليشتمل مثل يا زيد وثلاثة
وثلاثين وسائر توابع المشبه بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب
ويا ايها الرجل فانه مثل يا زيد الظريف فى كونه صفة اى منادى مفرد معرفة

فح

فح بضم فلهذا بنى على الضم والرجل صفة له اى لاي والهاء مقحمة
للتنبيه ان المنادى ما بعدها اولات اياً ملازم للاضافة فاتوا بها ليكون
كالعوض من المضاف اليه قوله الا انه لا يجوز فيه اى فى الرجل الا الرفع
استثناء من قوله ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف وانما لا يجوز فيه
غير الرفع وان كان فى يا زيد الظريف جائزا غير الرفع لان اياً واى
كان منادى صورة الا انه ليس هو المقصود بالنداء وانما جاؤا
باي ليكون صلة الى نداء ما فيه الالف واللام لكراهتهم الجمع بين التخصيص
بالنداء ولام التعريف ولا يدخل يا على ما فيه اى على الاسم الذى يكون فيه
الالف واللام لما حرّ قبل هذا الا على اسم الله وحده نحو يا الله هذا استثناء
من قوله ولا يدخل يا على ما فيه الالف واللام ههنا اى يجوز دخول يا على
اسم الله تعالى وحده وان كان غير جائز فى غيره اما لان الالف واللام
ههنا عوض عن محذوف مع كثرة الاستعمال واما لكراهتهم اطلاق اللام
المبهم على الله واما لكراهتهم اطلاق الاسماء المبهمة على الله موقوف على
الاذن الشرع ولم يجئ اذن الشرعى فى اطلاق اي على الله واما قوله
من اجلك يا التى يممت قلبى فانت بخيلة بالوصل عنى فشاذ وانما وضعت
المضموم بابن وهو اى ابن بين علمين بيت المنادي مع الابن على الفتح
وان كان الاصل ان يبنى على الضم لانه منادى مفرد موقوف وينصب الثانى
لانه صفة مضافة لانها بمنزلة شئ واحد كخمسة عشر وذلك لان الاب
لا ينفك عن الابن كما انه لا ينفك من كونه ابنا فكانه صفة لازمة له والصفة

لانه اصله الالاه حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت فلا يقال فى سعة
الكلام لاه ولما لم يجتمع هذا اللام بذلك
فى موضع اخر اختص هذا اللام بذلك
الجواز ولهذا قال حاصله منلا جامى

لان لام البيت عوض عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكما عليه
بالشذوذ منلا جامى

والموصوف بمنزلة شيئ واحد فى اللفظ واذا تنزلا منزلة شيئ واحد امتنعت
حركة الدال حركة الاعراب فانه قيل لم يفعل الامر بالعكس والجواب عنه انما لم
ينعكس لان حركة التى استحقها الاول حالة الافراد كانت اعرابية وهو
النصب لانه مضاف وحركة المنادى الضم وهى بنائية واتباع الحركة البنائية
حركة الاعرابية اولى من العكس لان حركة الاعرابية اقوى هكذا اذكره
الاكثرون وان قال بعضهم ان فيه نظرا لكونه الفتحة فى نون ابن فى قولنا يا زيد
بن عمرو وحركة الاعرابية والحركة فى دال زيد حركة اتباع بدليل انه سيبويه
شبه يا زيد بن عمرو يا حرى وابنم فى كونه حركة الهمزة امرى حركة اعراب وحركة
الراء اتباع كذلك يكون حركة نون ابن حركة اعراب وحركة آخر المنادى
حركة اتباع ولا يوجب هذا اى جعل الابن مع المنادى شيئا واحدا
ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا اسما واحدا لم يبق
منهما الا الاسم الاول اذا عرى الثانى عن المقارنة للحرف كما فى يعلبك
واذا عرفت ما ذكرنا فى المذهبين فلك ان تحمل قوله بنيت المنادى
مع الابن على الفتح على ما عليه الاكثرون من بنائها على الفتح وهذا ظاهر
وان تحمل ذلك على ما عليه الاقلون من ان المنادى مبنى على الفتح
فقط وح كان تقدير الكلام بنيت المنادى حال كونه مقارنا بالابن الذى
بين علمين اعلم ان قوله بابن متعلق بقوله وان وضعت وقوله وهو
بين علمين فى جملة اسمية فى محل النصب على الحالية من ابن قوله بنيت جزاء
لقوله وان وصفت مثال الابن الذى كان بين علمين نحو يا زيد بن

عمرو واذا لم يقع اى الابن بين علمين كان اى الابن الغير الواقع
بين العلمين كسائر الاسماء المضافة التى كانت صفة للمنادى اى كما
يكون الاسماء المضافة اذا كانت صفة له منصوبة كذلك يكون الابن الغير
الواقع بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن اخينا واعلم ان
ثبوت التنوين فى اللفظ والالف فى الخط متلازمان كذلك حذفهما
وتلحق للمنادى اللام الجارة حال كونها مفتوحة للاستغاثة نحو يا الله
للمسلمين او يلحق اللام الجارة مفتوحة للتعجب نحو يا للماء وكانك ابصرت
ماء فاعجبك فتناديه وتقول له تع حتى تراك فانك عجيب الشان
ولا يعرفك كل احد ويا للدواهى الدواهى جمع داهية وهى العقوبة والشدة
وانما فتحت اللام مع المدعوا مع المستغاث مع انها جارة واللام الجارة
اذا دخلت على المظهر وجب كسرها نحو يا زيد فرقا بين المدعو والمدعو
اليه لا يقال لم يعكس مع انه لو عكس حصل الفرق بينهما لانا نقول
انه محمول على المضمر اى على كاف الخطاب لكونه واقعا موقع وفتح اللام
الجارة اذا دخلت على المضمر نحو لك وله فلما فتحت مع المدعو تعين
كسرها مع المدعو اليه فان قيل ان ما ذكرتم من ان اللام مع المدعو مفتوحة
لكونه محمولا على المضمر منقوض بقولهم يا للبهائية بكسر اللام واجاب عنه
بقوله وقولهم يا للبهائية بالكسر اى بكسر اللام على ترك المدعو والمعنى يا للقوم
للبهائية اى احضروها وشاهدوها ويا رخم المنادى اعلم ان الترخيم حذف
آخر الكلمة على سبيل الاستنباط والاستنباط نحو البعير من غير علة وهو ماخوذ

تم بعون الله الملك العلام على يد العبد الفقير الى رحمة ربه الغنى

من قولك زحمت الشيئ اذا سهلته فسمي هذا ترخيما لانه تخفيف اللفظ
وتسهيله وليس سوى هذا علة يقتضي ان يحذف آخر الكلمة وانما اختص
الترخيم بالمنادي اذا لسند آ انما يكون لامر مهم فالمنادي ان ذلك
الامر مما لا يقبل التوقف حتى تتم الكلمة وترخيم المنادي غير جار على
اطلاقه بل اذا كان المنادى مفردا واحترز به عن المنادى المضاف وشبيهه
لانهما لا يرخمان لانهما لو رخما فلا يخلوا اما ان يرخم المضاف او المضاف اليه
لا سبيل الى شيئ منهما اما الاول فلئلا يقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة واما الثاني فلئلا يلزم ترخيم ما ليس بمنادى
وعن الجملة لانها لا ترخيم لكونها محكية على حالها وعن المستغاث والمندوب
لانهما لا ترخمان لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل والترخيم
ينافي ذلك واذا كان المنادي مفردا علما حال كونه ذلك العلم زائدا
على ثلثة احرف واما اشترط العلم فلكثرته وشهرته في كلامهم في
مناسب التخفيف واما اشترط كونه زائدا على ثلثة احرف فلان الثلاثي
اقل الاصول واعدلها فالحذف اجحاف واخراج له عن الاعتدال لان المقصود
من الترخيم التخفيف والثلاثي في غاية الخفة فالمستوجب للتخفيف وهو الزائد
على الثلاثي واحترز بقوله زائدا على ثلثة احرف عن نحو حسن وبكر فانها لا ترخمان
عند البصريين خلافا عند الكوفيين فيجوز ترخيم الاسم الثلاثي اذا كان وسطه متحركا
لوجود نظيره في الاسماء المفردة نحو يد ودم وغيرهما او لان الحركة منزلة
منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها في منع الصرف وهذا ضعيف اما الاول

فلان

فلان تلك الاسماء انما حذفت لاما لها لاستثقال الحركة عليها واما الكاف
فلان جعل حركة الاوسط بمنزلة الحرف الرابع غير مطرد في كل مكان والا لكان
هند بدو غلبط المحذوف انه هذا بدو غلابط خماشيا واعلم انه لو قال
بعد قوله زائدا على ثلثة احرف غير مبهم ولا مصغرا ولا مضمر لكان اصوب لانها
لا ترخم وان زاد على ثلثة احرف لانه ضعف بالابهام فلا يزال ضعفا بالحذف
مثال ما يرخم المنادي اذا كان مفردا علما زائدا على ثلثة احرف نحو يا جار

ويا مرو ويا سعا ويا منصو في حارث وسعيد ومروان ومنصور
واعلم ان الترخيم على ثلثة اضرب الاول حذف حرفين والثاني حذف
شرط الكلمة والثالث حذف حرف واحدا ما الاول فانه فيما اذا كان في
اخر الاسم حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة كما في
الالف التانيث ممدودة نحو اسماء وحمراء وصحراء وكما فيه الالف
والنون المزيدتان نحو عثمان ومروان وسكران وكما فيه ياء النسبة
نحو كوفي بصري وكما فيه علامة التانيث والجمع نحو زيدون وزيدين فتحذف
فيها حرفان للترخيم لانهما بمنزلة حذف واحد لكن بشرط ان يبقى
الاسم بعد الحذف على ثلثة احرف وهذا احتراز عن مثل يدين ودمين وفيما
اذا كان قبل آخر الاسم مدة بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة احرف
قبل الحذف نحو منصور فانه يحذف فيه حرفان كما في المذكور آنفا الرابع فلانه
في آخر الاسم وللترخيم واجب في آخره واما الواو فلانه حرف علة زائدة
وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف واحرى وانما قلنا بشرط ان يكون

لكان

الاسم اكثر من اربعة احرف قبل الحذف للاحتراز من ان يكون على اربعة
احرف قبل الحذف نحو ثمود وسعيد فانه لا يحذف فيهما حرف البتة
يلزم الاجحاف فى الكلمة بالترخيم الذى هو المطلوب التخفيف والمراد
بالمدة حرف زائد من حروف المد الساكن فى الاصل فلهذا حذف
حرف من نحو منصور وعمار ولم يحذف حرف من نحو مختار اذ الالف فيه
ليست بمدة بالتعريف المذكور لان الالف غير زائد بل بدل عن ياء متحركة فى
الاصل اذ اصله مختير واما الثانى فانه فيما اذا كان المنادى مركبا نحو
بعلبك وحضرموت فانه يحذف الاسم الاخير اذ الاسم الاخير بمنزلة
تاء التانيث فى نحو قائمة كما يحذف تاء التانيث فكذلك يحذف الاسم
الاخير ههنا واما الثالث فانه فيما اذا كان المنادى غير مايحذف حرف
والاسم الاخير نحو يا جار فيحذف فيه حرف واحد وهو الالف فى يا حارث
عملا بالاصل لان الاصل فيه حذف حرف واحد والزيادة سبب العارض
والعارض مفقود ههنا وهذا تخفيف باب الترخيم قوله الا مافى
آخره تاء التانيث استثناء من قوله علما زائدا على ثلثة احرف اى يشترط
فى ترخيم المنادى العلمية والزيادة على الثلاثة الا فى اسم يكون فى آخره
تاء التانيث فانه اى فانه لا يشترط فيه اى فيما آخره تاء التانيث
الزيادة على الثلاثة او العلمية لان اشتراط الزيادة على الثلثة كان
للهرب من اخلال الكلمة وبالترخيم تحذف التاء وهى زائدة فلم يلزم من
ذهاب الزايد اخلال الكلمة وان اشتراط العلمية كان لكثرة اعتيادها

التخفيف

التخفيف وتاء التانيث قد خففها الاتيان زائدة وهى مستدعية للتخفيف
لشبهها بمثال الاسم الذى كان فى آخره تاء التانيث نحو يا ثبة اقبل
او اقبلى فى ثبة على اختلاف المعنيين معناه لو اردت ثبة العلم
قلت اقبل ولو اردت اسم جنس قلت اقبلى واتابع الا للاستثناء
الاستثناء استفعال وهى مشتق من الشئ وهو الصرف يقال ثنى عنان
الدابة اى صرفها سمى به لان المستثنى مصروف عن حكم الاول او من ثنية
اى ضاعفة سمى به لان الحكم ضوعف فيه اذ معنى جاء فى القوم الا زيدا
جاء فى القوم وما جاء فى وهو اى الاستثناء اخراج الشئ عن حكم
دخل فيه اى فى ذلك الحكم غيره اى غير ذلك الشئ وانما قال عن حكم
دخل فيه غيره ولم يقل عن حكم دخل فيه هو وغيره لان هذا الاتناول
المنقطع لانك اذا قلت جاء فى القوم الا حمارا كنت مخرجا للحمار
عن حكم دخل فيه غيره لا من حكم دخل فيه هو وغيره لان الحمار غير داخل
فى المجئ اعلم ان قوله وهو مبتدا وخبره اخراج الشئ وهو اى الاخراج
مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اى اخراجك شيا
قوله عن حكم متعلق بالاخراج وقوله دخل فيه غيره جملة فعلية مجرورة
المحل على الوصفية لقوله عن حكم وفى هذا المقام اعتراض قوى وبيانه
انك اذا قلت جاء فى القوم الا زيدا فزيد لا يخلو من ان يكون داخلا فى
القوم او لا فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة المجئ قد لزمت
لزيد بمجرد قولك جاء فى القوم لانه منهم فاذا اخرجته بعد ذلك

بالا زيدا فقد نفيت المجئ عنه فصار المجئ مثبتا له ومنفيا عنه وما هذا
الا تناقض محض وهو بطل لان التنزيل مشتمل عليه كقوله تع فلبث فيهم
الف سنة الا خمسين عاما فانه اذا اريد بالف سنة على الانفراد جميع مد
لولها فقد اخبر بانه لبث الجمع فيستحيل ان يخرج منه شئ لانه يودى الى
ان اللبث قل من الف وقد علم انه لبث الف وان كان الثانى لزم فرق
اجماع اهل اللغة لانعقاد اجماعهم على ان المستثنى المتصل اخراج ما بعد
الا عما قبله والجواب عنه ان المستثنى منه براد به الجمع بالنظر الى المفردات من غير
حكم بالاسناد فاذا خرج منه المستثنى على التحقيق حكم بالاسناد اذ لا يحكم على
كلام متكلم بالاسناد الا بعد تمام فلا يلزم التناقض لان دخول المستثنى
فى المستثنى منه ثم اخراجه بالا انما كان قبل اسناد الفعل اليه فقولنا جاءنى
القوم الا زيدا بمنزلة القوم المخرج عنهم زيد جاءنى والتناقض انما يلزم
ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد بعد
كمال افهام المفردات وتمامها كالحكم فى بدل البعض من الكل مثلا لو قلت
ضربت زيدا راسه اخبرت عن ايقاع الضرب من غير تخصيص جزء منه فلو حكمت
بتمام الاسناد قبل ذكر الراس ناقضته الا انك لم تحكم به الا بعد تمام بالراس والمستثنى
ينتصب فى الكلام الموجب التام وهو اى كلام الموجب ما ليس فيه نفى ولا نهى ولا استفهام
فانك اذا قلت جاءنى القوم فقد حكمت بوجود المجئ واوجبته فيكون
الكلام موجبا واحترز عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما سيجئ وانما
كان الاستفهام بمنزلة النفى والنهى لان من الة لاستغراق الجنس كما يزاد

فيهما

فيهما ايضا نحو قولك تع هل من خالق غير الله وانما يجب النصب فى الكلام الموجب
لعدم جواز الابدال فيه لان البدل تقوم مقام المبدل منه وعمل فيه عامله
فصار قولنا جاءنى القوم الا زيدا بمنزلة جاءنى الا زيدا فيلزم مجئ جميع القوم
سوى زيد وهو محال واعلم ان قوله والمستثنى ينتصب فى الكلام الموجب ليس جاريا
على الاطلاق لانه قد لا يجوز النصب فى الكلام الموجب نحو جاءنى القوم غير زيد
وسوى زيد فالاولى ان يقول والمستثنى بعد الا ينتصب فى الكلام الموجب ليلا
ينتقض به وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه لعدم
جواز البدل فيه لكونه من توابع لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب
المستثنى اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه غير المازنى نحو ما جاءنى احد
الا زيدا خيرا منك فان الا زيدا مستثنى مقدم على صفة وهى خيرا منك وانما
يجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف فكان تقديم المستثنى على صفة
المستثنى منه كتقديم عليه فيجب نصبه واما عند سيبويه فيجوز الاستثناء ويختار
البدل لانه فى كلام تام غير موجب لان الموصوف والصفة بمنزلة شئ واحد
فاذا تاخر غير الموصوف فكان تاخير المستثنى غير الموصوف بمنزلة تاخيره
غير الصفة فكان تاخيره المستثنى غير الموصوف بمنزلة تاخيره غير نفس المستثنى منه
لان الصفة كالعدم اذ المقصود هو الموصوف وهو متاخر عنه وعند
المبرد الاستثناء والبدل سواء اذا انقطع المستثنى عنه اى عن المستثنى منه
فح يجب نصب المستثنى لان بدل الغلط لا يجئ فى كلام الفصحاء اذا لم يكن المراد منه
التبيين فى الكلام واورد اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر اولا الكلام

الموجب ثم ذكر تقدم المستثنى منه ثم ذكر المنقطع فاورد مثال الاول بقوله
نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال الثاني بقوله ما جاءني الا زيدا احمد
ومثال الثالث بقوله ما جاءني احد الا حمارا واما المستثنى اذا كان في
غير الموجب التام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل والمراد
بالتام ما يكون المستثنى منه مذكورا واحترز بغير الموجب فانه لا يجوز فيه
الا النصب كما عرفت وبالتام عن غير الموجب غير التام لانه لا يجوز فيه النصب
والبدل بل هو موجب على حسب اقتضاء العامل فان قيل انه قولهم ابى
القوم عن القيام الا زيد كلام غير موجب لثبوت النفي فيه لانه ابى يدل
على النفي ونام لانه المستثنى منه فيه مذكور مع انهم لم يجوزوا البدل فيه
والجواب عنه ان يقال لانا لم انهم لم يجوزوا البدل فيه ولين سلمنا
ذلك لكن لانا انه غير موجب لان المراد بالنفي ما حصل بارادة النفي
وليس كذلك والبدل هو الفصيح اذ فيه كون حركة المستثنى وفق حركة
المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد برفعهما بخلاف النصب على الاستثناء
ولا شك ان سلوك طريق الموافقة اولى فيكون البدل هو الفصيح ومهما
قد تركت قيودا اخر وينبغي ان يقول هكذا وفي المستثنى المتصل في غير الموجب
التام الواقع بعد الا وبعد المستثنى منه وغير مردود به كلام يتضمن
الاستثناء وغير متراخ عن المستثنى منه واحترازا بالقيد الاول عن المستثنى
الواقع بعد سوى وما عدا وما خلا فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثاني
عما وقع قبل المستثنى منه فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالثالث عن نحو

ما قام

ما قام القوم الا زيدا اراد به قولهم قام القوم الا زيدا فانه النصب فيها
مختار دون البدل لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع عن نحو ما جاءني
احد حين كنت حالسا ههنا الا زيد فان البدل فيه غير مختار لان البدل
انما يكون مختارا لقصد التطابق بين المستثنى منه في الاعراب ومع التراخي
لا يظهر التطابق كذا اعترض على صاحب لب الالباب السيد عبد الله ابن التواب
هذا في الغير الموجب التام واما في الغير الموجب الناقص فالذي انه يكون الا
فيه لغوا في اللفظ لا في المعنى لانها ناقصة النفي كما سبق ويجب على
حسب اقتضاء العامل تقول في غير الموجب التام ما جاءني احد الا زيد
بالرفع والا زيدا بالنصب وتقول في غير الموجب الناقص ما جاءني الا زيد
بالرفع على الفاعلية لجاءني وما رأيت الا زيدا بالنصب على المفعولية لرأيت
وما مررت الا بزيد بالجر على الاضافة بحذف الجار وحكم غير حكم الاسم الواقع
بعد الا على التفصيل به المذكور تقول في الكلام الموجب التام جاءني القوم
غير زيد بالنصب كما ينصب الاسم الواقع بعد الا في الكلام الموجب التام
ومثال المستثنى المقدم عليه ما جاءني غير زيد احد ومثال المستثنى المنقطع
ما جاءني احد غير حمار وتقول في غير الموجب التام ما جاءني القوم غير زيد
بالرفع وغير زيد بالنصب كما تقول في الاسم الواقع بعد الا كذلك في غير
موجب التام وتقول في غير موجب الناقص ما جاءني غير زيد بالرفع
كما يرفع الاسم الواقع بعد الا فيه وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد
ومثله اي مثل غير سوى بالكسر مقصورا في انه يستثنى به ويجوز الضم

والفتح وكذا سواء بالكسر ممدودا ويجوز فيه الفتح ايضا ولم يزد فيه
الضم واعرابها نصب دائما على الظرف وبيان ظرفيتها ان الوسيط في
الظروف المعنوية مجرى الظروف الحقيقية فيقولون جلس فلان مكان
فلان ولا يعنون الا منزلته في الزمن مقدرة فينصبونه نصب الظروف
الحقيقية ويستعملون سوي وسواء ايضا في مثل هذا الموضع فيقولون
مررت برجل سواك وبعنون مكانك وعوضا منك فيلزم ان ينتصب كل واحد
منهما انتصاب المكان للظرفية المعنوية واليه مال ابن الحاجب وحمل قوله
وما قصدت فراءها السوائيا على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه الكوفيون
من انهما لما بنيا منصوبين على الظرفية دائما لجري استعمال سوي مبتداء
وفاعلا وصفة واسم ليس فمثال الاول قوله واذا ابتاع كريمة او اشترى
فسواك بايعها وانت المشتري فان سواك مبتداء وبايعها خبره ويجوز
ان يجعل بايعها مبتداء وسواك خبره مقدما عليه ومثال الثاني قوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فان سوى وقع ههنا فاعلا
لقوله ولم يبق واما القول بان فاعله محذوف تقديره ولم يبق شيء سوى
العدوان ممنوع اذ الفاعل لا يحذف لكونه كالجزء من الفعل ومثال الثا
لث قوله وانا الى قوم سواكم لا تميل فان سواكم مجرور لكونه صفة لقوم
ومثال الرابع قوله الا توى ليس بيني وبينها سوى الليلة اني اذا الصبح
فان سوى الليلة مرفوع تقديرا لكونه اسم ليس كما في شرح الرتبية والحروف
الداخلة على الجملة ثمانية ستة منها منصوبها قبل المرفوع اي مرفوعها

واثنان منها على العكس اي مرفوعها قبل المنصوب فالستة التي كان
منصوبها قبل المرفوع تسمى الحروف المشبهة بالفعل لانها اشبهت
الفعل في وجوه الاول في كونها ملازما للاسماء كالفعل والثاني في كونها
او اخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضي والثالث في كونها على ثلثة احرف
فصاعدا كالفعل ولما اشبهت الفعل في هذه الوجوه اجريت
مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم منصوبها المرفوع
فقيل ان زيدا اخوك كما تقول ضرب زيدا اخوك الا ان تقديم
المنصوب ههنا لازم في غير الظروف وثم جائز وانما التزم فيها
ذلك لانه ليس للحرف حظ في العمل وانما هو محمول على الفعل
وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها
الوجهان ليتلاءم فجرى الفعل مطلقا نحو ضرب زيد عمرا
وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى ليكون ابعد
عن مشابهة الفعل لان الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر
المرفوع عنها حصل مخالفة هذه الحروف للفعل واحتياط رتبتها
بخر رتبة وجاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوزون
في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها واعلم انه لو قال الاحرف بدل
قوله والحروف لكان اولى لان الحرف جمع كثرة وهو لا يستعمل
الا في فوق العشرة وهذه الحروف ليست الا تحت العشرة اللهم
الا ان يقال ان اطلاق جمع الكثرة في موضع القلة على سبيل

التجوز كقوله تع ثلاثة قروء فى موضع اقراء وهى اي
الحروف المشبهة بالفعل انّ بالكسر وانّ بالفتح وعما موضوعان
للتحقيق وانك اذا قلت ان زيدًا قايم فانّ تحقيق مضمون
الجملة وتثبت قدّرها فى الصدق وكذلك اذا قلت بلغنى انّ
زيدًا قايم بالفتح وكانّ وهى موضوعة للتشبيه ولكنّ وهى
وضعت للاستدراك وهى تعقيب الكلام لدفع وهم فى نحو ما شوته
اونفيه وليت وهى موضوعة للتمنّى ولعلّ وهى موضوعة
للترجّى والفرق بين التمنّى والترجى انّ التمنّى يجوز ان يستعمل
فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه كقول الشاعر ليت
الشباب يعود يوما والترجّى لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ
المحال لا يترجى وقوعه اعلم انّ المصنف رحمه اورد فى كلامه
الصيغة البديعة وهى اللف والنشر على الترتيب لانه ذكر
اوّلا انّ بالكسر انّ بالفتح ثم كان ثم لكنّ ثم ليت ثم لعلّ فاورد
مثال الاوّل بقوله انّ زيدًا منطلق ومثال الثانى بقوله بلغنى
انّ زيدًا ذاهب اى ذهاب زيد ومثال الثالث بقوله كانّ
زيدًا الاسد اصله ان زيدًا كالاسد فلما نقلت كاف التشبيه الى
ما قبل انّ للعلم فى اوّل الامر انّ هذا الكلام للتشبيه ثم ابدلت كسرة
الهمزة الى الفتحة حفظا لجانب الكاف لكونها من الحروف الجارة وهى
مختصة بالمفردات وهمزة ان يفتح فى مكان المفردات فان

قيل

قيل انّ هذا من حيث المعنى كلام تام وتلك الضرورة يكسر فى مكان
الجملة والجواب عنه انّ ذلك مسلم الا انّ الفاد الصور اسبع
ظهورًا من المعنوى فاذن رفع الاوّل يكون اولى من الثانى ومثال
الرابع بقوله ما جاءنى زيد لكنّ عمرًا حاضر هذا انما يتيسر اذا كان
بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ومثال الخامس بقوله وليت
الشباب يعود يومًا واعلم انه لو قال والا ليت الشباب يعود يوما
لكان اولى وبيان الاولوية ظاهر على من له ادنى شعور فى العروض
ومثال السادس بقوله ولعلّ زيدًا قاعد والفرق بين انّ وانّ
بعد اشتراكهما فى افادة التحقيق انّ انّ المكسورة مع اسمها وخبرها
كلام تام مفيد وانّ المفتوحة بخلافها لانها لا تفيد بل يجعل الجملة
بمنزلة المفرد حتى يكون ما قبلها اى تكون قبل المفتوح فعل كبلغنى
او يكون قبلها اسم كقولك حق انّ زيدًا منطلق وانما التزموا
تقديم حق على انّ المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم لو اخروه لكان
عرضة لدخول انّ عليها نحو انّ انّ زيدًا منطلق حق وهذا ليس بجايز
لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولاجل انّ انّ المفتوحة
لا يفيد بل يجعل الجملة التى يدخل عليها بمنزلة المفرد ويفتح اذا كانت
واقعة بعد لو نحو لو انك جيئتنى لاكرمتك لانها مع اسمها وخبرها
فاعل فعل محذوف اذ تقديره لو ثبت مجيئك لاكرمتك فاذا لزم
الفتح بعد لو لان الفاعل لا يكون الا مفردا ويفتح ايضا اذا وقعت

بعد لولا لان ما بعد لولا مبتدا محذوف خبره وهو لا يكون الا
مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك
قلت لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا ولو كسرت لكان
جملة والجملة لا يصح الاخبار عنها وايضا يفتح اذا كانت واقعة
بعد علمت وبعد اخواته نحو ظننت وحسبت لانك اذا قلت
علمت ان زيدا عالم فكانك قلت علمت علم زيد حاصلا الا انهم
استركوا ثانى المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته فلما حذف
الثانى لم يبق الا الاول وهو المفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواته
وكذلك يفتح اذا كانت مضافة اليها نحو عجبت من وقوف ما انك
جالس لوجود كون المضاف اليه مفردا فان ادخلت اللام فى
خبرها اى فى جران كسرت ان مثاله كقوله تع والله يعلم انك
لرسوله لان علمت صار معلقا اى كان عمله باطلا لفظا
عند دخول اللام على خبره نحو علمت لزيد منطلق فاذا كان كذلك
يكون ما بعده فى مكان الجملة فتكسر وتدخل ما الكافة على جميعها
اى جميع الحروف المشبهة بالفعل فتكفها اى تمنعها اى الحروف
المشبهة بالفعل عن العمل مثاله كقوله تع انما الله اله واحد لانه لما
اتصلت بها صارت كالجزء منها فاخرجوها عن الشبهة الذى هو علة
بنائه او آخرها على الفتح واتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل وزال
اختصاص هذه الحروف بالاسماء بعد دخولها عليها فدخلت على

الجملة

الجملة الفعلية ايضا كقوله تع انما يعمر مساجد الله لان طلب الاسم كان
شبه الفعل فبزوال الطلب لزوال الشبه فيبطل العمل لزوال العلة
كذا ذكره صاحب المفاليد ولما فرغ عن بيان الشبه التى كان منصوبها
قبل المرفوع اخذ ان يتبين الاثنين اللذين كان مرفوعهما
قبل المنصوب فقال الاثنان اللذان كان مرفوعهما قبل المنصوب
اى منصوبهما وهما ما ولا المشبهتان بليس قوله والاثنان
مبتدأ وقوله اللذان صفة له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة
بليس نحو ما زيد منطلقا ومثال لا المشبهة بليس نحو لا رجل افضل
منك واشار بقوله المشبهتان بليس اى علة عملهما ان يعملا
لكونهما مشابهتين فليس اما وجه مشابهة ما بليس فمن حيث
انها لنفى الحال ودخولها على الجملة الاسمية ودخول الباء فى خبرها
واما وجه مشابهة لا بليس فمن جهة انها للنفى ودخولها على
الجملة الاسمية الا ان مشابهة ما به اكثر فى مشابهة لابه ولهذا تدخل ما
اى لفظة ما تدخل على المعرفة والنكرة معا ولفظة لا لا تدخل الا
على النكرة وانما اختص بالنكرة دون المعرفة لان دخولها على
النكرة احق من دخولها على المعرفة لانها فى الاغلب لنفى الجنس
وذلك لا يتصور الا فيها واذا انتقضت النفى بها ولا بالا او قدمت
الخبر اى خبر ما على الاسم اى على اسمها بطل عملها اى عمل ما ولا مثال
انتقاض النفى بالا نحو ما زيد الا منطلق ومثال تقدم الخبر على

الاسم نحو ما منطلق زيد اما بيان بطلان عملها عند انتقاض
النفي بالا فلزوال المشابهة التي تعللان بها عمل ليس واما بيان
بطلان عملها عند تقديم خبرها على اسمها فلئلا يلزم المساواة
بين عملها وبين عمل ليس في هي كونه ممنوع لوجوب كون مرتبة
الاصل على مرتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا يبطل وان
كان نفيه منتقضا بالا وخبره مقدما على اسمه لكونه فعلا صريحا وللاول
آخذ وهو اي ذلك الوجه الآخر ان ينصب الاول وان يرفع الثاني
بها وذلك اي نصب الاول ورفع الثاني اذا كان الاسم الذي دخل
عليه لا مضافا الى النكرة ذلك الاسم مضارعا له اي مشابها للمضاف
مثال الاول نحو لا غلام رجل كائن عندنا ومثال الثاني نحو لا خيرا من
زيد جالس عندنا وانما ينتصب لا اذا كان الاسم مضافا او مشابها له
لكونها بمنزلة ان وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره
وانما قال مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة
لتعريف المضاف ح ولامتناع دخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا
كان الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا في الدار لعدم
تعريف المضاف واما خبر لا هنا مرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا ثم انهم
اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالحرف كما في ان
وبعضهم ذهب الى انه مرفوع في الخبرية كما هو قبل دخول لا ولا عمل
للحرف فيه فتمسك الاول ان لا محذوفا بها حذف ان فوجب ان يرفع الخبر

كان ٢

كان وكذا ان معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب
ان يكون عاملة في ظرفها وتمسك الثاني ان لا فرع على ان
فوجب ان لا يكون مساويا له في العمل لخطا رتبة الفرع
عن الاصل واعلم ان مذهب الحجازيين اثبات الخبر في هذا الباب
واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا
لازما كما حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا واما النكرة
المفردة فمبنية معها اي مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتحة نحو لا
رجل في الدار وعلى الكسر ان كان نصبه بالكسرة نحو لا مسلمات في الدار
وعلى الحرف ان كان نصبه بالحرف كالتثنية والجمع نحو لا رجلين ولا مسلمين
ومن هذا ظهر ان المص رح لو قيد البناء على الفتح بما قيدناه لكان
اصوب فالمراد بالمفرد ههنا ما يقابل المضاف لتناوله التثنية والجمع
وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة للبناء في البناء العارض
واحترزنا بالنكرة عن المعرفة فانها ليس بمبنية وبالمفرد عن المضاف والمشابه
فانهما غير مبنيين والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة المضاف
والمشبهة به مرت فيه ايضا ويقال له ايضا لا رجل في الدار نفي الجنس
لان رجلا يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فقولك جاءني رجل
يصلح لكل واحد من الامة فيكون زيدا او عمرا او بكرا ولا يكون
الكثير واحد قال صاحب الصفوة في قولهم نفي الجنس نوع من التجوز
لانه نفي الجنس لا يرى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت

حكم الرجل وهو كينونة في الدار لانفه فاذا كررت لفظه اما مع
النكرة المفردة جازحينئذ اى في ذلك المفرد الرفع والتكرير مثاله
لاحول ولاقوة انما جاز الرفع مع التكرير في هذا المثال لانه
مبنى على السؤال لجواز ان يقال اهوال ام قوة لغير الله فتقول
لاحولٌ ولاقوةٌ الا بالله ويجوز في هذه المثال حمة اوجه الاول
فتحهما بان تجعل لا في الموضعين لنفي الجنس وتقدر لهما خبرا واحدا
عند سيبويه ويكون الكلام جملة واحدة لان لا الذي كان اسمها مفتوحا
لا يعمل عمل ان في الخبر عنده ويجوز ان يقدر خبران عنده ايضا
واما عند غيره يعمل لا المفتوحة اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان يقدر
لهما خبر واحد لان الاولى والثانية وان كانت عاملتين الا
انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما ان
زيدا وان عمرا قايمان ويجوز ان يقدر لكل واحد ايضا وثانيها
نصب الثاني مع فتح الاول بان يكون الاولى لنفي الجنس ويكون
الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر لهما
خبر واحد عند سيبويه لان خبر لاحول عنده مرفوع بالابتداء وخبر لا
قوة مرفوع بلا لان الناصب لاسمها عاملة في الخبر بالاتفاق
فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو
غير جايز وثالثها رفع الثاني مع فتح الاول على ان يكون الثاني
معطوفا على محل الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا

خبر واحد لكونه خبر المبتداء وعند غيره لابد لكل واحد ليلا يلزم
اجتماع العاملين وهما الابتداء ولفظ لا على معمول واحد ويجوز
ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورابعها رفعهما معا لانه يجوز
الغاء لا هذه لضعفها في العمل لانها يعمل بالمشابهة عمله ضعيف مع
حصول شرط الالغاء وهو التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالا
بتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة غير زايدة ويجوز ان يقدر
لهما معا خبر واحد وان يقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره
لان لا عامل ههنا لا الابتداء وخامسها رفع الاول وفتح الثاني
على ان يجعل الاولى بمعنى ليس والثانية غير ملغاة ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد عند سيبويه ولا يجوز عند غيره هكذا يجب ان يعرف
هذا المقام فانه من المواضع التي زلت فيها اكثر الاقدام واما المعرفة
المفردة فلا يقع بعدها اى بعد كلة لا الا مرفوعة وهي اى لا المكررة
مثالها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو واما وجوب الرفع فلزوال المشابهة
التي تعمل بها لامر كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة واما وجوب
التكرار فليكون التكرار جايزا لما سبق عنه من نفي الجنس الذي لا يمكن
اثباته في المعرفة والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة
منها اى من التسعة تنصبه اى الفعل المضارع وخمسة منها تجزمه
اى الفعل المضارع اما الحروف الناصبة للفعل المضارع فهي ان
المصدرية واحترز بالمصدرية عن الزايدة والمخففة والمفسرة والواقعة

بعد باب ظننت فان كلا منها لا تنصب وهي اعني ان المصدرية
اصل في نواصب المضارع لكونها مشابهة باء التي هي من حروف المشبهة
بالفعل من حيث اللفظ وتغيير الجملة التي بعدها الى المصدر ولن وهي
موضوعة لتاكيد النفي في الزمان المستقبل نحو لن يخرج زيد فانه
افاد تاكيد النفي في الخروج لانك اذا قلت لا يخرج زيد كنت نافيا
خروج زيد نفيا مجردا عن الفايدة الزايدة عليه واذا قلت لن يخرج
زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا زائدا عليه التاكيد وقيل انها للتاييد
اي لن توبد نفي ما دخل هي عليه وهو باطل ومما يدل على بطلانه التعليل
نحو قوله تع فلن ابرح الارض حتى ياذن لي فالتعميم اولى
كما ذهب اليه الاكثرون لان تاكيد النفي يجوز ان يكون مؤبدا
او غير مؤبد وكي وهي وضعت للتعليل اي لتعليل ما قبله
واعلم ان بعضا من النحاة ذهب الى ان حروف الناصب هو ان
هذه فقط والبواقي ينصب باضمار ان بعد ما وذهب الاكثرون
الى ان ان ولن وكي واذن كلها مستوية الاقدام في النصب
والاول ليس بجيد لان اصل لن لا ان واذن اذا ان على الاصح
فلو اضمر بعد ما لفظة ان لزم حصول ما ليس بمقتضى اليه وهو التكرار
ولو اضمر بعد كي لكانت حرف جر لا ناصبا وهي ليس بجارة بدليل
دخول اللام عليها نحو قوله تع لكيلا تاسوا فلو كانت حرف جر لامتنع
دخول حرف الجر على نفسه فاللازم بطل لما ذكرنا فكذا الملزوم وقيل

بعضهم

بعضهم هذا القول بانه لو كان اصل لن لا ان لما جاز تقديم ما في
خبرها عليها لان ما في خبرها لا يتقدم عليها لكنه جايز بدليل صحة
قولك اما زيدا فلن اضرب فهذا التنزيف ليس بشي لانا
لا نسلم لزوم ذلك لان احكام الحروف ومعانيها قد تزول بتركيب
البعض بالبعض كما ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معناها ومعنى
لا ويحدث معنى التخضض وعند الفراء اصلها لا فابدلت
النون من الالف والاول اصح لانها على تقدير الابدال لم يزد لفظة
لا على الاصل ليدل على التاكيد النفي بخلاف الاول واورد اللف
والنشر مرتبا لانه قد ذكر اولا ان المصدرية ثم لن ثم كي فاورد
مثال الاول بقوله احب ان تقوم بالتاء ولا يجوز بالياء بدليل
تقدير المصدر اياه بقوله اي قيامك ومثال الثاني بقوله
لن يفعل ومثال الثالث بقوله جيئتك كي تعطيني حقي ارجي
لك معلول باعطائك لي والرابع من الحروف الناصبة للفعل
المضارع اذن واصلها مركبة وهي اي اذن جواب باعتبار القول
وجزاء باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك
واللام في لمن يتعلق بقولك وانما ينتصب اذن للفعل المضارع
اذا كان الفعل الذي حصل بعد ما اي بعد اذن مفرتما لها لان اذن غير
معتمد على شيء حاصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعد ما على شيء
قبلها بطل العمل اي عمل اذن نحو انا اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز النصب

لانه الفعل يعتمد على شئ قبل اذن وهو انا فلو جاز النصب لزم وجود
المبتدا بدون الخبر وهو محال ولو رفع لزم الغاء عمل اذن وهو جائز
اذن ليس قد يوضع على العمل حتى لا يجوز الغاء وهاهنا البتة كما كان ان
ذلك لانها قد تقع في موضع لا يكون لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا
وايضا يبطل عملها ان اعتمد على الشرط والقسم مطلقا ارسوا كان
قبلها او بعدها نحو ان تاتني اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب
الجزم اذ الشرط قبلها يستدعي الجزاء ولو نصب ليبطل حكم الشرط وذلك
ممنوع فان الشرط بدون الجزاء غير متصور وبطلان عمل اذن جائز لما
وكذا اذا قلت والله اذن لا فعل فبلي عمل اذن ايضا لان الفعل الواقع
بعدها يعتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط
وكذا يبطل عمل اذن اذا اريد به اي بالفعل الواقع بعد اذن الحال وان
لم يعتمد على شئ قبلها وان فيه للوصل نحو اذن اظنك كاذبا لمن
يحدثك ذلك وانك في حالة الظن لان نواصب المضارع مبنية
على الاستقبال الا ترى ان لن وكي واذن لا حظ لها في الحال
واعلم ان المصدرية قد تترك شرطا آخر لعملها وهو عدم الفصل
بينها وبين معمولها لانه لو فصل لا يعمل وانما لم يعتمد الفعل على شئ
وان لم يرد الحال لضعفها فلا يقال اذن في الدار اكرمك الا بالرفع
وان بينها اي من بين نواصب المضارع تدخل على الفعل الماضي نحو
عجبت من ان ضرب زيد لما ثبت من قبل ان اصل نواصب الفعل المضارع

هوان واخواتها يعمل مشابهتها بها فمتى كان قويا فتدخل على الماضي
وتضمر ان بعد ستة احرف وهي اي تلك الستة حتى ولام كي ومعناها
اريد معناكي وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها فلهذا سميت بلام كي قيل
الاحوط ان يقال في موضع لام كي لام الجر حتى تدخل فيه لام كي هذه
واللام التي للصيرورة والزائدة اذ كلها ينصب المضارع باضمار
ان مثال الصيرورة قوله تع فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا ومثال الزائدة قوله تع يريد الله ليبين لكم فان هذه اللام
زائدة بمعنى ان يبين لكم لكونه معمول يريد ولام الجحد وهي لام زائدة
لتاكيد النفي الداخل على كان الماضية للغو سوا كان لفظها ماضيا
ايضا كقوله تع وما كان الله ليعذبهم او مضارعا كقوله تع لم يكن
الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحد للتي بها بعد النفي اذ الجحد عبارة
عن نفي ما توهم ذكره مثبتا والفصل بين الام كي ولام الجحد ان الاول
للتعليل وهذه اللام ليست كذلك وان الاول لو طرحت من الكلام
تخيل المعنى المقصود بخلاف لام الجحد وان الثاني لا يذكر الا بعد نفي
داخل على كان المذكور وتلك اللام ليست كذلك واو التي
بمعنى الى او الا وجه عدوله عن عبارة الاكثرين وهي او بمعنى الى ان
الا انه لو كانت بمعنى الى ان ويضمر ان بعدها فيكون تقدير قولك
او تعطيني حقي الى ان ان تعطيني حقي وهذا يؤدي الى الفساد فلذلك
عدل عنها وقال او بمعنى الى بغير ان دفعا لذلك الفساد والصواب

ويقال لها واو الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع فلكونها بمعنى مع واما
وجه تسميتها بواو الصرف فلانها يصرف اعراب الثانى عن الاول
ولما فرغ من تعداد ما شرع فى اشكالها واورد امثلتها على التركيب
المذكور فى المتن فقال فى مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها وكانك
قلت سرت حتى ان ادخلها والدليل على ان الفعل الواقع بعد ما منصوب
باضمار ان قوله رأيت عين ابى الدهيم بطله حتى المصيف ويغلوا
القعدان فان المصيف مجرور بحتى ويغلوا معطوف عليه وهو منصوب
فلم لم يكن نصبه بانه مضمرة بعدها لما جاز العطف على المجرور والا لكان
حتى فى موضع واحد جارا وناصبا وهو غير جائز وفى مثال لام كى
نحو جئتك لتكرمنى فكانك قلت لان تكرمنى اى مجيئى لك سبب
لاكرمك لى وفى مثال لام الجحد نحو ما كان الله ليعذبهم اى لان
يعذبهم وانما اضمرت بعد لام كى ولام الجحد لانهما جارتان فلو لم
يضمر ان بعدهما لزم دخول حرف الجر على الفعل وهو محال لانه من خواص
الاسم كما عرفت فى صدر الكتاب وفى مثال او التى بمعنى الى او الا
نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى وانما اضمرت ان
بعد او لانه بمعنى الى او الا وايا ما كان يلزم اضمار ان بعدها حتى تكون
الفعل معها فى قوة المصدر لاختصاص هاتين الكلمتين بالاسماء
وفى مثال واو الصرف نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانها فى
الاصل من حروف العاطفة وهى لا تعمل النصب فيلزم تقدير ان بعدها

حتى

حتى يعمل وانما اضمرت ان بعد واو الصرف ولم يعمل بنفسها اذ الوعملت
فلا يخلو اما ان يعمل اعتبارا باصلها او بمعنى العارض لها لا سبيل
الى ان يعمل النصب باعتبار الاول لان المعنى الذى وضعت له وهو
العطف ولا يعمل النصب شئ من حروف العطف ولا الى ان يعمل
باعتبار الثانى لان المعنى العارض لها هو معنى مع ومن المعلوم ان
مع لا يعمل النصب وانما قلنا ان واو الصرف بمعنى مع لان قولنا
لا تاكل السمك وتشرب اللبن فى قوة قولنا لا تاكل السمك مع شر
بك اللبن فلو انه يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة لم يجمع
بينهما فى وقت واحد واذا اريد المنع من كل واحد منهما يقال لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بالجزم اى ولا تشرب اللبن والفعل بعد
واو الصرف بانه المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه فاذا
رفعت فقلت وتشرب فيكون تقديره وانت تشرب اللبن
قالوا والمحال فعلى هذا يكون الجمع ممنوعا كما اذا اضمرت وات من
من الحروف التى تنصب فعل المضارع بعدها باضمار ان الفاء
التى فى جواب الاشياء الستة وهى الامر والنهى والنفى والاستفهام
والتمنى والعرض وانما شرط اخذ هذه الاشياء لان سببية ما قبلها
لما بعدها انما تتحقق عند تحقق احد هذه الامور مثال الامر نحو زرنى
فاكرمك اى فان اكرمك والمعنى ليكن منك زيارة فكرام لك منى
ومثال النهى نحو قوله تع ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى اى فان يحل

تقديره لا يكن منكم طغيانا فاحلال غضب منى ومثال النفى نحو
ما اتيتنا فتحدثنا اى فانه تحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان فتحدث
الى الحديث ومثال الاستفهام نحو ايزين بيتك فازورك اى فانه
ازورك والمعنى فيكون منك تعريف بيت فزيارة منى ومثال
التمنى نحو ليت لى مالا فانفقه اى فانه انفقه والمعنى اتمنى حصول
مال فى فانفاق منى ومثال العرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى
فانه تصيب تقديره لا تكون منك نزول فاصابة خير منى وهو اعنى العرض
قريب من التمنى لانك اذا عرضت النزول عليه فقد حثثته ولحثثته
الا على ما تؤدة وتمناه ولكنه ليس منه بالاستفهام لانك لا تقصد
بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول وانما القصد انه تركه له
وتعرضه عليه فقد سبب اضمار ان بعد الفاء ان الحروف العاطفة
لا تنصب فلزم اضمار ان بعد ما فيجب ان يكون ما قبل الفاء وغيره
من العاطفة باضمار ان فى تقدير المصدر ايضا لئلا يلزم عطف الاسم
المأول بان على الفعل وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان
فعلت فعلت اراد به كون الاول سببا للثانى لا ان يكون باضمار شرط
ولما فرغ من نواصب المضارع شرع فى جوازمه فقال الجازمة لم ولما
المضارع لم ولما التى ليس بمعنى الا ولا بمعنى حين بل لنفى الماضى قوله
وفى لما توقع اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد ان يكون الفعل بهما
مجزوما اى الفرق بين لم ولما ان فى لما توقعا ليس فى لم لان لما لنفى قد

فعل

فعل ولم لنفى فعل فلما فى النفى بمنزلة قد فى الاثبات وقد معنى التوقع
فكذلك فى لما تقول القوم ينظرون ركوب الامير قد ركب ولما يركب
وان فى لما استغراقا واستمرارا ليس فى لم تقول ندم فلان ولم
ينفعه الندم اى عقيب الندمة واذا قلت لما ينفعه الندم افاد
استمرار عدم النفع الى وقت الاخبار وفى لما يجوز حذف الفعل ولم
يجز مع لم تقول خرجت ولما اى ولما يخرج ولا تقول خرجت ولم
لانه بمثابة قد فى فعل ويجوز حذف الفعل مع قد كقوله وكان
قد يجوز حذفه مع لما ولان اصله لم زيدت عليها ما فناب مناب
الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله ان وصلت
وان لم اى وان لم تصل واعلم ان الجزم القطع وسميت هذه
الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعضه ووقفه وانما عملت
الجزم دون الحركة لانها لما كانت موضوعة لانتقال المضارع الى
الماضى شابه ان الشرطية فى الانتقال فاعطيت عملها وهو الجزم
فان قيل فلم لم يجز دخولها على الماضى كما جاز دخول ان الشرطية عليه
فالجواب عنه ان وضع لم لانتقال المذكور خاصة فذلك لا يحصل
بدخولها على الماضى بخلاف ان فانها لم يوضع للانتقال المذكور
واعلم ان الجوازم تنقسم الى قسمين يجزم فعلا واحدا وقسم يجزم
فعلين معا فمن الاول لم ولما كما ذكرنا ولام الامر للغائب وهو
احتراز عن لام الجر ولام التاكيد فانها لا يجزمان الفعل وانما كسرت

هذه اللام مع ان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد ان يفتح
على ما عرفته فرقا بينها وبين لام الابتداء وانما عملت الجزم لانه مشابه
بلام الجر صورة لكنه يدخل الفعل ليعمل عمله بل ما هو مقابله وهو الجزم
اولانه مشابه بان الشرطية في لزوم المضارع ونقل معناه من الاخبار
الى الانشاء اقول قوله للغائب خرج مفعدا فانها بنيا على كونه حرفا فلا
لا طائل تحته واما بنيا على كونه مفعدا فلان لام الامر لو لم يكن للغائب
كما في المخاطب المجهول وكما قولهم قم فلتقم زيد او قوله عليه فلتصفوا
صفوكم لم يكن جازما الامر بخلافه ولا الى في النهي واحترز به عن
لا التي في النفي فانه لا يجزم الفعل وانما عملت لا في النهي الجزم
ايضا لانه شابه بان الشرطية من حيث نقل الفعل الاخبار الى
الانشاء وان الشرطية بنقل الفعل من المجزوم به الى السكون رفعه ومن
الثاني ان التي في الشرط والجزاء وهو احتراز عن ان المخففة من المثقلة
وان النافية وانما عملت ان الشرطية الجزم لانها تدخل على الجملتين
وتجعلهما بمنزلة جملة واحدة فيحصل الثقل لطول الكلام فيعمل ما فيه
خفة وهو السكون لانه في مواضع الثقل اليوم تقول في الفعل الذي
دخل عليه لم لم يضرب زيد وفي الفعل الذي دخل عليه لام الامر ليضرب
زيد وفي الفعل الذي دخل عليه لا التي للنهي لا تفعل وفي الفعل الذي
دخل عليه ان للشرط والجزاء ان تخرج اخرج وهما اي الشرط والجزاء
مجزومان ابدا اذا كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تضربني

لم لم يضرب زيد وفي الفعل الذي دخل عليه
لما لما يركب وفي الفعل الذي دخل عليه صح

اضربك

اضربك بجزم الفعلين معا فانه كانا اي الشرط والجزاء ماضيين
لم يظهر فيهما اي في الشرط والجزاء الواقعين الماضيين الجزم
لعدم استحقاق الماضي الاعراب نحو ان خرجت خرجت وان
كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه اي في الجزاء الرفع و
الجزم نحو ان اكرمتني اكرمك واكرمك اما الجزم فظاهر واما الرفع
فلانه لما لم يعمل في الفعل الاول الذي هو الشرط اختاروا ان لا يعمل
في الثاني الذي هو الجزاء لكونه بالغا للشرط وعليه اي على رفع
الجزاء الذي وقع مضارعا قوله اي قول الشاعر وهو ان اياه
خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فانه الشاعر الفصيح
رفع للجزاء ولو لم يكن رفعه مختارا لما اختار الفصيح لا يختار الا ما هو
الافصح وقال بعض النحويين الجزم اولى وعلة عدم العمل في الشرط كونه
ماضيا غير مستحق للاعراب وتلك العلة مفقودة في الجزاء فتظهر
ثمرة ان فيه وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا جزم الشرط
لاستحقاقه الاعراب وقد اهمل المصنف رحمه هذا القسم ويجب الجزاء بالفاء
اذا كان اي الجزاء جملة اسمية لان الجزم ليس بممكن فوجب ادخال الفاء
عليها ليدل على وقوعها جزاء من الشرط او كان او افاته الجزم ايضا
غير ممكن لسكون اخره قبل جعله جزاء فلابد من الفاء ليدل على وقوعه
جزاء من الشرط او كان ناسيا لكون الجزم فيه ممكنا لما ذكر في الامر فوجب
ادخال الفاء ليعلم به وقوعه جزاء من الشرط او كان دعاء اذ الجزم فيه

غير ممكن ايضا لانه اما بصيغة الامر او الماضي والجزم لا يمكن فيهما الاول فلما مر واما الثاني فلما سيجئ او كان ماضيا صريحا واصر زالتبس نحو ان خرجت فانه ماض لكنه ليس بماض صريح لكونه في تقدير الاستقبال واذا دخلت عليه امس يكون ماضيا صريحا لعدم امكان تقدير الاستقبال ح وانما كان الماضي الصريح بالفاء لانعدام تاثير اداة الشرط فيه لانها لا تفضي الى الاستقبال فلا بد من الفاء ليدل على وقوعه جزاء الشرط مثال الجملة الاسمية الواقعة جزاء بالفاء نحو ان تاتني فانت مكرم ومثال الامر الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان بقيت فاكرمه ومثال النهي الواقع جزاء بالفاء نحو ان اتاك فلا تهنه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء نحو ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي الصريح الواقع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس وبجزم اي الفعل المضارع بان حال كونها مضمرة في جواب الاشياء الستة التي تجاب بالفاء وهي الامر والاستفهام والنهي والتمني والعرض والنفي الا النفي مطلقا اي في مجموع صورة النفي كما سيجئ ولا النهي في بعض المواضع اي في مواضع التي يكون المعنى فيها محتملا على تقدير ان مثال الامر نحو زرني اكرمك بالجزم لانه جزاء شرط محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى زرني فانك ان تزرني اكرمك فحذف ان تزرني بقام الامر مقامه وانما قلنا المعنى كذلك لانك لما امرت بالزيادة ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما فهم منه انه جزاء للزيادة

ان

ان زال ذلك المخاطب كذا في شرح الزينبية ومثال الاستفهام نحو اين بيتك ازرك اي ان عرفتني بيتك ازرك ومثال النهي لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل الشر يكن خيرا لك ومثال التمني نحو ليت لي مالا انفقه والمعنى ان يكون لي مال انفقه ومثال العرض نحو الا تنزل تصب خيرا والمعنى ان يكون تنزل تصب خيرا وجه اضمار ان بعده هذه الاشياء انها لان هذه الاشياء انما تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود لكونها غير مجزوم المعنى كالشرط الذي هو لذلك ولا حظ ان يكون وان لا يكون فيكون لها لاجل ذلك دلالة على الشرط المحذوف ولا يجوز ان يقال ما تاتينا تحدثنا وانما يجوز ان يقال ما تاتينا فتحدثنا ولا تدخل في الاسد يأكلك قوله بالجزوم متعلق بقوله ولا يجوز اي ان يقال في هذين المثالين بالجزم لانك ان خبر منها فلا يخ اما تقدير النفي والاثبات لا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان لا يقتضي الحديث وعدم الدنو لا يقتضي ولا سبيل الى الثاني ايضا لان النفي للدل على الاثبات فلذا لا يجوز الجزم في النفي مطلقا والنهي في بعض المواضع وهي الاسماء التي تجزم الفعل المضارع على معنى ان وهي اي الاسماء التي تجزم المضارع على معنى ان تسعة احدها من وثانيها ما وثالثها اي ورابعها متى وخامسها اين وسادسها اني وسابعها مهما وثامنها حيثما وتاسعها اذ ما تقول في من فمن يكرمني اكرمه وفيما

ما تصنع اصنع وفي اي ايتام بكرمني اكرمه اعلم ان وضع هذه كلها
للايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان
حقه ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب
عمرا ان تضرب خالدا اضرب خالدا وان تضرب بكرا الى مالا نهاية له
فاتى باسم عام ليتناول الجمع وانما يكون اي اي ابدا اي دايما واحدا
من اثنين او واحدا من جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف
الا الى اثنين فصاعدا ويكون النكرة شايعة اضيفت اليها واحدة
كانت او اثنين او جماعة كذا قال صاحب المفتاح ويدل على كونها اي
على كون تلك الاشياء التسعة اسما انك اسندت بكم الى ضميرها اي
ضمير تلك الاشياء المذكورة وتدخل حرف الجر عليها وتنون بعضها
وتضيف بضم التاء الذي في الاول جميعا مثال ما دخل حرف الجر عليه
نحو بمن تمر امرر فلما دخل عليه حرف الجر علمنا انه اسم لانه من
خواص الاسم ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال ما دخل التنوين عليه
نحو ايا ما تدعوا ومثال ما دخل عليه اين نحو اين تجلس اجلس ومثال
ما دخل عليه متى نحو متى تخرج اخرج ولم يذكر المصنف رحمه مثال الاستفهام لانه
ذكره قبل فاستغنى عن ذكره واعلم ان الدليل الذي ذكره المصنف رحمه لكون
هذه الاشياء اسما لا يعم جميع هذه الاشياء بل يختص بعضها لان متى ومهما
وحيثما واذما لا يدخلها شيء من ذلك الدليل والدليل على اسميتها دلا
لتها مع افادة معنى المجازات على معان يتصور استقلالها بنفسها

لولا

لولا مقارنة معنى المجازات اياها بخلاف ان الشرطية لكونها
مقصورة على افادة معنى المجازات ويدل على اسميتها ايضا انها
لا تتغير من الاعراب المحل على ما مر والحروف لا يكون لها اعراب
بوجه ما فيه تامل ومعنى حيثما مثل معنى اين نحو حيثما تجلس اجلس
ومعنى اذ ما مثل معنى نحو اذ ما تخرج اخرج واعلم انها انما تجزم
اذا كان معها اي مع حيث واذ لفظة ما لانه ان لم يكن معها
ما اضيفتا الى ما دخلتا عليه ومنها اي من السماعية اسماء تنصب
اسماء نكرة على انه اي على ان ذلك الاسم النكرة تمييز وهي
اي وتلك الاسماء التي تنصب اسما نكرة على انه تمييز اربعة اولها
اي اول تلك الاربعة لفظة عشرة اذا ركبت مع احد التسعة
عشر نحو احد عشر رجلا وتسعة عشر درهما فان احد عشر وتسعة
عشر ينصب درهما على ان ذلك الدرهم تمييز وانما ينصب
مميزها لانها تمت بالتنوين المقدر وذلك لان الاسم في الاصل
لحقه التنوين ثم منع العلة عارضة فلهذا نصب المميز والمقدر
عندهم بمنزلة الملفوظ والثاني من تلك الاربعة التي تنصب
اسما نكرة على انه تمييز كم الذي في الاستفهام قوله عن العدد متعلق
بالاستفهام نحو كم رجلا عندك وكم يوما سرت كانك قلت اعشرون
رجلا عندك ام ثلاثون في الاول وكانك قلت اعشرون يوما
سرت ام ثلاثون في الثاني وانما ينصب كم في الاستفهام المميز

له تم بالتنوين مقدرا لكونها اسما واستحقاق الاعراب التنوين
في الاصل واما كم الخبرية فانها تضاف الى المميز مفردا كان ذلك
المميز او جمعا وهي اي كم الخبرية نقيضة رب لان رب للتقليل
وكم الخبرية للتكثير تقول اذا كان مميز كم الخبرية مفردا كم رجلٍ
لقيته فان مميزها ههنا رجل وهو مفرد وتقول اذا كان مميزها
جمعا نحو كم رجال لقيتهم فان مميزها فيه رجال وهو جمع فان قيل
ما السبب في تخصيص المميز المنصوب بالاستفهام والمجرور بالخبرية
فالجواب عنه ان كم في الخبرية لا يكون الا للتكثير فيجري مجرى العدد
الكثير وهو المائة والالف وان كم في الاستفهام لا يختص بالقلة
ولا بالكثرة اذ الاصل ان جائز ان عند المستفهم فيجري مجرى
العدد الوسط وهو مرتبة العشرات والثالث من تلك الاربعة
التي تنصب اسماء نكرة على انه تمييز كاي وهي في معنى كم الخبرية
الا انها ينصب مميزها لانها قد تمت بالتنوين وفيها ابهام كلتا
في مثل رافود خلافا لكم بحمل على كم الخبرية في انجرار المميز لان
انجرار مميز كم الخبرية كان الفرق بينها وبين كم الاستفهامية و
وكاي لا يجيء الا خبرية فلا حاجة الى الفرق مثال كاي نحو كاي
رجلا عندك ينصب رجلا وفيه اي في كاي لغات منها المذكورة
وهي اكثر استعمالا في غيره لاصالتها ومنها كاء بمنزلة كاع ومنها
كئ بزنة كيع ومنها كاي بزنة كعي باسكان الهمزة وحذف احدى

اليائين ومنها كاءن بزنة كعن بخلاف اليائين واستعمالها اي استعمال
كم الخبرية واستعمال كاي مع لفظة من كثير لان من للبيان والمميز ايضا
للبيان فناسب ان بكثرة استعمالها معها مثال استعمال من مع كم
الخبرية نحو قوله تع كم من ملكٍ في السموات ومثال استعمال من مع كاي
نحو قوله تع وكاي من قريةٍ اهلكناها والرابع من تلك الاربعة الناصبة
الاسم النكرة على التمييز كذا اذا كني به اي بكذا اذا عدد لا غير الحديث
والحكاية تقول عندي كذا درهما ينصب درهما كما تقول عندي عشرون
درهما مثلا واعلم ان كذا مركبة من كاف التشبيه واذا التي في قولك
هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع معنى التشبيه كما في كاي
وكذا تغير حكم ذو لذا استوى المذكر والمؤنث لا تقول في كذا اكذه
وكذا وانما ينصب مميزها لانهم لما ادخلوا الكاف على ذا صار بمنزلة
اسم مضاف كقولك ما في السماء قدر راحةٍ سحابا ومن السماعية العاملة
في الاسماء كلما تسمى اسماء الافعال قوله كلما مبتداء وقوله تسمى
الخ صفتها وقوله ومن السماعية خبرها مقدم عليها والدليل على اسميتها
دخول التنوين على بعضها وعدم مجيء المصدر لواحد منها فلو كانت
افعالا لجاء لها او لبعضها مصدرا علم ان هذه الاسماء انما يؤتى بها
لضرب من الايجاز حيث يضعون هذه الاسماء موضع الافعال ويسدون
بها مسده ولنوع من المبالغة والتاكيد وهما لا يكونان في لفظ الفعل
على ما سيجيء اولها اي اول الكلمات التي تسمى اسماء الافعال رويد وهو

رويد اسم لامهل واستوى فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان
والجمع وهذا نوع من الاختصار اعلم ان هذه الاسماء ضربان ضرب لتسمية
الاوامر وضرب لتسمية الاخبار فمن الضرب الاول رويد وهو في
الاصل مصدر اراد الا انه صغر تصغير الترخيم بان يحذف منه زوائده
وسمي به الفعل وجعل هذا التصغير دليلا على خلع معنى المصدرية عنه و
وبني على الفتح اما البناء فلوقوعه موقع غير المتمكن واما البناء على
الحركة فلالتقاء الساكنين واما على الفتحة فللخفة وقد يستعمل ايضا
مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد ومنصوبا منونا على الوصفية
للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال نحو سار فلان رويدا اي مرودين
ويلحق الكاف في الوجهين الاوليين فالكاف في رويدك
في الوجه الاول بمنزلة كاف ذاك في التحديد للخطاب والخلو
عن الاعراب والكاف في رويدك في الوجه الثاني ضمير مجرور
لاضافة المصدر اليه ومنها ايضا بله وهو اي بله اسم لدع وقد
يكون مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله زيدا اي اترك زيد ويستوي
فيها اي في رويد وبله الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تقول في رويد
للواحد يا رجل رويد زيدا وتقول في رويد للجمع يا رجال رويد زيدا
وتقول فيها للمؤنث يا امراة رويد زيدا ويا نساء رويد زيدا وكذا
بله فان قيل لم يذكر مثال رويد للمذكر والجواب عنه لانه انما لم يذكر
بل ذكر في رويد للواحد ومنه دونك وهو اسم لخذ ومنه ايضا عليك

وهو

وهو اسم للزم واعلم ان هذه الظروف جعلت اسماء للافعال
لانها شابهتها ان تنوب مناب الافعال وتغني غناءها فلهذا
صارت اسماء لها والكاف فيها عند البعض كالكاف في
ذاك اذ لو كانت في موضع الجر لوقع موقعها الظاهر ولم يقع
وعند بعض آخر في موضع جر بخلاف كاف ذلك لان ما قيل
الكاف في نحو ذاك غير عامل وما قيل الكاف عامل فيها وامتنع
وقوع الظاهر موقع كافيها لكونها للمخاطب ومنه ايضا ماه وهو اسم
لخذ وفيها لغات منها هذه ومنها ماء بالهمزة فالهمزة فيها كالكاف
في ذاك وتصرف همزة ماء تصريفها بالنصب على انه صفة مصدر
محذوف تقدير الكلام تصرف همزة ماء تصريفا مثل تصريف كاف
ذاك فيقال ماء وماءا وماؤم كما تقول ذاك ذاكما ذاكم وذاك ذاكما
وماء بالكسر يا امراة وماءا ويا امراتان وماؤن يا نساء كما تقول ذاك
ذاكما ذاكن ويوضع الكاف موضع الهمزة اي همزة ماء فيقال ماك
الى ماكن ويجمع بينهما اي بين الهمزة والكاف فيقال ماك مثل
ياعك الى ماركع وياعكن ومنها ماء على زنة رام ومنها ماء بالهمزة
اي كنه ومنها حيهل الصلوة والثريد اي ائت فيها وفيه لغات
حيهل مركب من حي وهل وهما مفتوحتان كخمسة عشر وحيهلا بالتنوين
وحيهلا بالالف واصل هذه الالف ان تلحق في الوقف كما تلحقها في انا
في الوقف ثم بقي حكم الوقف في الدرج كما بقي حكمه بقية في انا في قوله انا

ابو النجم وشوى شوى هذه لغات ذكرها سيبويه وزاد غيره حيهل
بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح الياء وحيهلا بسكون الهاء
منونا وهيهات الامر بعد اى من الضرب الثانى هيهات وهو اسم لبعد واصله
هيهيه كدحرجة قلبت ياوها الفا لكونها متحركة وهو ما قبلها مفتوحا
وبنى على الفتح لكونها لخفتها وهذه لغة اهل الحجاز واسد وبنو تميم
يكسرونه ومن العرب من يضم وقد ينونان على الوجوه كلها ومنهم من يحذف
تاوه فيقول هيها ومنهم من يكسرها فيقول هيهات ومنهم من يبدل تاوه هاء
نحو ايهات وشتان زيد وعمرو اى افترقا اى من الضرب الثانى ايضا
شتان وهو اسم لافترقا وهى اى كلمة شتان يقتضى شيئين
لما قلنا انه اسم لافترقا والافتراق لا يكون الا بين الشيئين او اكثر
وسرعان ذا اماله اى سرع اى من الضرب الثانى سرعان وهو اسم
لسرع وانتصاب ذا اماله على التمييز اى سرع ذا اماله واصل المثل
ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء وسرع فسمنها فراى رعاتها
يسيل من انفها فظنها ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت
سرعان ذا اماله وهذا مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل
حصوله وفى هذه الثلاثة اى فى هيهات وشتان وسرعان مبالغة
ليست تلك المبالغة فى مسمياتها اى فى مسميات هذه الثلاثة وهى
بعد وافترق وسرع لانا وان قلنا ان هيهات اسم لبعد فانا فيه
زيادة معنى ليس فى بعد وهى المتكلم بخبره عن المقصود بانه بعيد

لان

لانه يعلم المخاطب مكان ذلك الشئ فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده
له وكان بمنزلة ان يقال بعد جدا وهكذا تقول فى شتان
وسرعان لان فيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذى هو قوة اعتقاد
المتكلم فى ثبوت بمعنى الفعلين اللذين هما اسمان لهما ومن اسمائه
انواع اربعة من الافعال منها اى من الانواع الاربعة الافعال الناقصة
وهى افعال وضعت لتقييد ثبوت الخبر للمبتدا على صفة مخصوصة
وهى اى الافعال الناقصة ثلاثة عشر فعلا وهى كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وبات ومازال ومابرح ومافتئ وماانفك
ومادام وليس هذا تعداد الافعال الناقصة فهذه اى للافعال
الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما وكان
يرفع زيدا على انه اسم له وفاعله على اختلاف المذهبين
وينصب قائما على انه خبره او مفعوله ونقصانها اى نقصان
هذه الافعال انها اى ان هذه الافعال لا تتم بالمرفوع بل تحتاج
الى المنصوب بخلاف سائر الافعال فانها تتم بالمرفوع من غير
الاحتياج الى المنصوب او لانها لا تدل الا على الزمان بخلاف
سائر الافعال فانها دالة على الحدث والزمان اعلم ان هذه
الافعال افعال عند الجمهور وحروف عند الزجاج وتابعه
من الكوفيين حجة الاول تصرفها واتصال الضمائر المرفوعة البارزة
وتاء التانيث الساكنة بها وحجة الثانى صدق تعريف الحرف

عليها لانها يدل على معنى فى غيره لانها لتقرير ثبوت الخبر للمبتدا على صفة
مخصوصة والفرق بين كان وصار ان صار يدل على وجود معنى
الخبر فى زمان بان مرتب ذلك الزمان على زمان سابق لم يوجد فيه
اى فى الزمان السابق ذلك المعنى اى وجود معنى الخبر نحو صار زيد
غنيا فان صار يدل على وجود الغناء فى هذه الزمان قبل ان لم يوجد
ذلك الغناء والجملة الفعلية المنفية ههنا مجرورة المحل على الوصفية
لقوله زمان سابق وان كان يدل على زمان الماضى فمن غير اشتراط
انتقال من حال الى حال الا يرى انك تقول وكان الله عليما حكيما
ولم يصح ان تقول فيه صار الله عليما حكيما لانه اى صار يدل
على الانتقال من حال الى حال والله تع لا ينتقل من صفة الى صفة
اخرى وكان يجئ تامة اعلم ان كان يجئ على ثلاثة انواع احدها
ناقصة سواء كانت اتصالية اى دوامية نحو كان الله عليما حكيما
وانقطاعية اى غير دوامية نحو كان زيد غنيا وثانيها تامة بمعنى
فى فعل كسائر الافعال لكونها بمعنى وجدت ووقع يرفع ما بعده
بالفاعلية كما يرفع سائر الافعال ما بعدها نحو قوله تع وان كان
ذو عسرة فان كان ذو عسرة بانها فاعلها وثالثها زائدة اما فى
اللفظ دون المعنى او فيهما جميعا نحو زيد كان قايم وكقوله تع كيف
نكلم من كان فى المهد صبيا فان كان ههنا زايدة لانها لو كانت
ناقصة لم يكن للكلام عند من يسمعه فايدة لكونه معلوما لكل واحد

ولم يذكر هذا القسم وكذا يرفع ما بعدها اصبح واخواتها اى
اخوات اصبح اذا اريد بها اى باصبح واخواتها الدخول فى الاوقات
الخاصة التى هى الصباح والماء والضحى اعلم ان اصبح وامسى
واضحى تجئ على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة
بالاوقات الخاصة التى هى الصباح والماء والضحى فيكون
لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما وعلى هذا امسى واضحى والثانى ان
يكون بمعنى صار فحينئذ يقصد بها الدخول فى الاوقات الخاصة
فحينئذ يكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا والثالث
ان يكون بمعنى الدخول فى هذه الاوقات فيكون تامة نحو اصبح زيد
اى دخل فى وقت الصباح ولذا قيد رفع ما بعدها بقوله اذا
اريد بها الدخول فى الاوقات الخاصة واما ظل وبات فعلى معنيين
اما لاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصتين او لكينونة خبرها بمعنى
صار ولا يكون ان تامين فيظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا
اصبح واخواتها امسى واضحى دون ظل وبات وعلى هذا الاولى لقايل
ان يقول انه لو قال بدل قوله واخواتها واخواتها لكان اولى بيانا
الاولوية ط والجواب ان المراد بالجمع ههنا التثنية وح لا يراد وهذا
مثل قوله تع فقد صغت قلوبكما اى قلباكما وما التى حصل فى ماذا
وفى اخواتها واراد باخواتها غير ما دام وهى ما برح وما انفك
وما وفتى نافية بالرفع على الخبرية لقوله وما فى ماذا ومعناها

اى معنى ما زال واخواته استغراق الزمان اى استمرار الفعل على بقائه
فى زمانه وهى بمنزلة كان فى انها تنفى للايجاب لان فى زال
وبرح وفتى وانفك معنى النفى فبدخول حرف النفى عليها
صرن للايجاب اذ النفى اذا دخل على النفى يقلبه ايجابا واما التى
حصل فى ما دام فانها مصدرية لمعناها التوقيتية فتقدير ما دام زيد جالسا دوام
جلوس زيد بمجيء زمان دوام جلوس زيد كما فى نحو جئتك مقدم الحاج اى زمان
قدومه ولهذا لم يجئ الا متعلقا بنفى قبله كالجنس لانه الظرف يقتضى ما يظرف
على حدث وقع فيه بقولك ما زال زيد غنيا وفرا بقوله اى لم يات
عليه اى على زيد زمان من الازمنة الا وهو اى زيد غنى فيه لبيانها
ادعاه من انها لاستغراق الزمان وتقول وهو جالس ما دام زيد جالسا اى مدة دوام
جلوسه ليس بنفى الحال اى لنفى مضمون الجملة فى الحال تقول ليس زيد قائما الآن
ولا تقول غدا الآن استعمال العرب كذلك وذهبت بعضهم الى انها
للنفى مطلقا اى حالا كان او غيرها ويستدل بقوله تع الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم العذاب فهذه نفى لكون العذاب مصروفا عنهم
يوم القيامة فح كانه لنفى المستقبل ايضا واجاب الاولون عن
هذه الاية بانه ما اخبر الله تع بوقوعه فيما يستقبل بمنزلة الموجود
والنوع الثانى من الانواع الاربعة افعال المقاربة وهى افعال وضعت
لدنو الخبر على سبيل الرجاء والحصول والاخذ وجه النسبة كما هو ظاهر
من التعريف والذى يدل على كونها افعالا اتصال الضمائر المرفوعة

البارزة

البارزة بها نحو الافعال سائر الافعال فى قولك عسيت وعسيتما
الخ وانقلاب لام عس الفا وعين كاد واوا دخول تاء التانيث
الساكنة عليها نحو عسيت وهى اى افعال المقاربة اربعة احدها
عسى وثانيها كاد وثالثها كرب ورابعها لوشك والفارق فى
قوله فعسى للتفريع اى لفظة عسى ترفع الاسم وخبره اى خبر
عسى ان مع الفعل المضارع وهو فى تقدير مصدر منصوب
وانما اشترط ان يكون مع ان لانها موضوعة لتقريب المستقبل
من الحال والذى يدل على استقبالية الفعل المضارع هو ان لانها
موضوعة للطمع والرجاء وهما لا يكونان فى المستقبل تقول عسى زيد
ان يخرج فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان يخرج ما ول بالمصدر المنصوب
بانها خبرها وانما قال كانك قلت قارب زيد الخروج لبيان ما ادّ
عاه من ان عسى ترفع الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع فى تقدير
مصدر منصوب وله وجه آخر اى لعسى وجه آخر غير ما ذكرناه وهو
اى ذلك الوجه الآخر ان يقال عسى ان يخرج زيد فان مع صلتها
فى موضع الرفع بانه اسم عسى فح كانك قلت قرب خروج زيد
ولم يجز استعمال المصدر فى الوجهين لان مقصودهم عدم تجرد اللفظ
عن الاستقبال وانما لم يفتقر فى الوجه الثانى الخبر كما افتقر فى الاول اليه لان
الغرض تقريب الخروج قد حصل بوقوع ان مع الفعل حاله فعلى هذا
الوجه لا يمكن حذف ان لامتناع وقوع الفعل فاعلا بخلاف الوجه

الاول لانه قد يحذف ان تشبيها لعسى بكاد كقوله عسى الكرب الذى
امسيت فيه يكون ورآءه فرج قريب وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل
المضارع من غير ان وذلك فى تقدير اسم فاعل منصوب وانما تركوا
ان مع كاد لان كاد موضوع للتقريب من الحال فلتزم بعده ما يدل
بصيغة على الحال وهو المضارع بغير ان ليكون ادل على مقتضاه
وقد يدخل ان على خبر كاد وان كان الاصل ان لا يدخل عليه لما
تشبيها له بعسى كما لا يدخل على خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله وقد كاد
من طول البلى ان يمصحا فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم
كاد ويخرج خبره الا انه فى تقدير اسم فاعل منصوب لانك اذا قلت
ذلك كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه اى اسم الفاعل لم تعمل لما
قيل هذا ويجئ كاد فى معنى الشبه من الشئ مثاله نحو كاد العروس يكون اميرا
يعنى قرب مشابهته الامير لانه ان المراد ان قربه من الامارة قد حصل بل المراد
ثبوت المشابهة بينهما على وجه التاكيد حتى كان هذا ذاك وليس فى
عسى هذا القرب وانما هو طمع ورجاء هذا كانه اشارة الى الفرق بين
عسى وكاد يعنى ان كاد يستعمل لتقريب الشئ من الحال على سبيل الايجاب
والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الطمع والرجاء وكذلك جرى التصديق
والتكذيب فى كاد ولم يجئ فى عسى وكرب وهو يستعمل استعمال كاد بالنصب
على انه صفة مصدر محذوف اى يستعمل استعمال مثل استعمال كاد فى دخوله
على المضارع من غير ان وكذا يستعمل استعمال عسى فى دخول على المضارع معه

الا ان

الا ان الاول اكثر استعمالا من الثانى واوشك وهو يستعمل استعمال مثل
استعمال عسى وجميعها نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد
ويستعمل استعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجئ والنوع الثالث من الانواع
الاربعة فعلا المدح والذم وافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء
مدح او ذم ولم يدخل فيه مثل مدحت وذممت لانهما غير موضوعين للانشاء
وهما اى فعلا المدح والذم نعم وبئس اى من فعل المدح نعم ومن الذم بئس اجتمع
على تعليتهما وتابعهم الكسائى وقال الفراء انهما اسمان وتابعه
ابو العباس وثعلب واصحابه حجة البصريين اتصال تاء التانيث الساكنة
بهما نعمت وبئست وحجة الفريقة الثانية دخول حرف الجر عليهما فى قول
بعض العرب وقد بشر بمولوده فقيل له نعم المولودة مولودتك والله
ما هى بنعم المولوده بضربتها بكاء وبرنامة سرقة وقول بعضهم نعم السير على
بئس العير ودخول حرف النداء عليهما كقولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير
وللبصريين ان يجيبوا عن حجة الفريقة الثانية اما عن دخول حرف الجر عليها
فيما ذكر ففعل تقدير ما هى بمولوده مقولة فى حقها نعم المولودة وعلى تقدير
غير مقول فى حقه بئس العير وحذف مقول فى كلامهم كثير كقوله والله ما ليلى بنام
صاحبه اى ما ليلى مقول فى حقه نام صاحبه واما عن دخول حرف النداء
فهو انه لما نقل حرف النداء داخل عليه لما دخوله محذوف تقديره يا الله نعم المولى
انت وهذا كقولهم تعالا يا اسجد وايا يا قوم اسجدوا لها فتقضيان اسما موقوفا على
الجنس او يقتضيان اسما مضافا اليه اى لا الموصوف بلام الجنس وبعده اى بعد

الاسم المعرف بلام الجنس والمضاف اليه يذكر اسم آخر مرفوع قوله نعم الرجل زيد
اونعم الرجل زيد نظير نعم حال كونه مقتضيا اسما معرفا بلام الجنس او اسما مضافا
اليه وقوله بئس الرجل عمرو او غلام زيد نظير بئس حال كونه مقتضيا اسما
معرفا بلام الجنس او اسما مضافا اليه هذا حاصل ما في المتن اعلم ان نعم وبئس لما
وضعتا لغاية المدح والذم اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس
او اسما مضافا اليه ليحصل بالتخصيص بعد ذلك التوكيده لان التفصيل
بعد الاجمال ابلغ ثم ذكر الشئ مفصلا اولا والدليل على ان اللام في نعم
الرجل زيد للجنس لا للعهد لانها لو كانت للعهد لما امتنع وقوع سائر
المعارف هنالك نحو نعم زيد انت والمضاف في نحو نعم غلام الرجل زيد بمنزلة
ما فيه لام الجنس فتقول نعم غلام الرجل زيد قد افاد كل غلام رجل كما
افاد نعم الرجل كل رجل ثم خصصته بزيد ويسمى المرفوع الاول وهو الرجل
وبئس الرجل زيد فاعلا ويسمى المرفوع الثاني وزيد فيهما المخصوص
بالمدح والذم بنصب المخصوص على مفعوليته يسمى اعلم انه في ارتفاع المخصوص
مذهبين احدهما ان يكون مبتداء مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل
جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر فان قيل اذا وقع الجملة خبرا فلا بد
فيها من عائد لترتبط وهو ههنا معدوم والجواب عنه ان الجملة اشتغنت عن
العائد لاشتمال الاسم الذي دخل عليه لام التعريف على المبتدا والمذهب الثاني
ان يكون المخصوص خبر المبتدا المحذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من
هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد والكلام على الوجه الاول

جملة

جملة واحدة وعلى الثاني جملتين وقد زاد ابن عصفور وجها آخر وهو
ان يكون للمخصوص مبتداء وخبره محذوفا اي زيد هو وهو فاسد لانهم
اذا التزموا حذف الخبر التزموا ذكر شئ موضعه ولم يفعلوا ههنا فيكون
فاسدا ويضم الفاعل للاختصار ويفسر بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد
ففي نعم ضمير مبهم يفسره رجلا وهو نكرة منصوبة على التمييز فان قيل كيف
جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة مع انهم اجتمعوا على عدم جوازه
والجواب عنه انما جاز اضماره على شرطية التفسير وكذا بئس اي بئس مثل نعم
فيما ذكره وما ذكرناه وتلحق حبذا بنعم لانه انشاء للمدح ويلحق ساء
بئس لانه انشاء للذم فيقال حبذا الرجل زيدا ورجلا وساء مثل هذا وعلم
ان حبذا بفارق نعم من حيث ان فاعله لا يكون الا لفظ ذا بخلاف
نعم وانما خص ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام ليكون تفخيما
للمقصود لان السامع اذا فزع سمعه بمجملا يعرفه عراه انزعاج في طلبه
وكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم فيحصل بذلك التفخيم في نفسه
وانما اختص ذا دون اخواتها مع انها من الاسماء المبهمة ايضا لان المفرد
المذكر سابق على غيره ويفارقه من حيث ان تمييزه غير لازم ذكره بل
لك ان تقول حبذا زيد وحبذا رجلا مع امتناع نعم زيد في نعم رجلا زيد
المخصوص في حبذا مبتداء وخبره حبذا واسم الاشارة سد مسد الضمير
العائد اليه او خبره المبتداء محذوف كالمخصوص في نعم فيمن يقول حبذا فعل
واسم وقيل المغلب عليه الاسمية لقوة الاسمية فالمخصوص على هذا مبتدأ

او خبر وقيل بل المغلب هو الغلبة لتقديم الفعل في التركيب فالمخصوص
على هذا فاعل والنوع الرابع من انواع الاربعة افعال القلوب وجه
تسميتها بها انها للشك واليقين وكلا هما يحصلان من القلوب
وهي اى افعال القلوب سبعة ثلاثة منها للشك وهي حسبت
وخلت وظننت وثلاثة منها لليقين وهي علمت ورايت
ووجدت اذا كانا بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان يكون للشك
واليقين وهو زعمت اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة وهي
علمت ورايت ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشئ بصفة
تقتضي مفعولين اى بمعنى معرفة المبتدا على كونه مخبرا عنه بشئ
وذلك نحو علمت اخاك كريما ورايته جوادا او وجدت زيدا ذا
لحفظ واعلم ان هذه الافعال يدخل على الجملة من المبتدا والخبر كان
وكان اذا كان امضاؤها على الشك واليقين كظننت وعلمت
زيدا عالما الا انها تغير المبتدا والخبر لفظا ومعنى اما لفظا فلانها
ينصبهما واما معنى فلانها افعال مؤثرة في كلام المخبرين فاذا كان
علمت بمعنى عرفت نحو علمت زيدا اى عرفته ورايت بمعنى ابصرت
نحو رايت زيدا اى ابصرته ووجدت بمعنى الاصابة وذلك نحو
وجدت الضالة اى صادفتها وزعمت بمعنى قلت من غير الثلاثي
نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا لم يقتض المفعول الثاني هذا
جزاء لقوله فاذا كان تقول اذا كانت بمعنى معرفة الشئ بصفة تقتضي

المفعولين

المفعولين حسبت زيدا فاضلا وعلمت زيدا اخاك ومن خصايصها
اى من خصايص افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد المفعولين
برفع الامتناع على الابتداء به وخبره من خصايص ولم يجز الاقتصار
على احدهما فيها لكونها داخلة على المبتداء والخبر فكما لا يستغني المبتداء
عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء كذلك لا يستغني احدهما عن الآخر بخلاف
باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فيجوز
حذفهما نحو قولهم من يسمع يخل اى يخل المسموع مسموعه صادقا صحيحا كما في
قولهم فلان يعطي ويمنع ومن خصايصها ايضا الغاؤها اى الغاء افعال
القلوب سواء كانت متوسطة او متاخرة واورد اللف والنشر
مرتبا لانه ذكر اولا وقوع افعال القلوب متوسطة ثم وقوعها متاخرة
فاورد مثال الاول بقوله زيد علمت منطلق ومثال الثاني بقوله او زيد
منطلق علمت اعلم ان افعال القلوب اذا تقدمت على المفعولين
لزم الاعمال اظهارا لقوتها لوقوعها في اعلى المراتب واذا توسطت
جاز الاعمال والالغاء لانها بالتوسط صارت متقدمة من وجه فتعمل
ومتاخرة من وجه فتلغى فاذا تاخرت فالالغاء احسن اذ بالتاخير
لم يبق لها حظ في تقديم وحق العامل ان يتقدم واما جواز اعمالها
عند التاخير فبالنظر الى الفضلية وجه اختصاص الالغاء بها من الافعال
ذوات المفعولين لان الالغاء فيها غير مفيد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد

طننت مقيم كانك قلت مقيم فى ظنى ولو قلت زيدا اعطيت درهم و
زعمت انك تريد زيدا درهم فى اعطائى اثبت بالمحال وايضا خصصوها
التعليق اى تعليق افعال القلوب حال كونها مقارنة بالاستفهام
واللام بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال
الثانى نحو علمت لزيد منطلق وجه تعليقها عند المقارنة بالاستفهام
او اللام ان الاستفهام واللام تقتضيان صدر الكلام ويجعلان الفعل غير
عامل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق
كان الخبر ان فى موضع نصب اذ العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء
لئلا يبطل صدر الكلام ولا يجوز التعليق فى غير هذه الافعال فلا تقول
اعطيت ازيد درهم ام عمرو واعطيت لزيد درهم اذ ذلك اللفظ يؤدى الى
فساد الكلام وانما سمى تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على
الجزئين فى الحقيقة كانت معلمة من هذه الجهة وهى غير معلمة لفظا فكانت
معلمة من وجه وغير معلمة من وجه فشبهت بالمرآة المعلقة وهى التى ليست
بذات بعل ولا مطلقة كالاختين اذا تزوجهما رجل ولم يدر الاول
من نكاحهما وهما ليستا بذات بعل لانه لا يجوز نكاحهما ولا مطلقتين
لانه لا يجوز تزوجهما زوجا آخر لما فرغ من الباب الثالث اخذ
الرابع فقال الباب الرابع فى العوامل المعنوية قد مضى الآن ضربا اى
نوعا العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقى ضرب المعنوى وهو
اى المعنوى شيآ لنا عند سيبويه وثلاثة اشياء عند ابى الحسن الاخفش الاول

عندك ام عمرو صح

منها

منها او منها الابتداء وهو اى الابتداء تعرية الاسم اى تجريده سواء
كان اسما صريحا او مؤولا به وهذا ليدخل فيه نحو ان تصوموا خير لكم اى
الصيام من العوامل اللفظية غير الزائدة وانما قلنا غير الزائدة ليدخل
هل من خالق غير الله اذ من خالق مبتدء مع انه ليس بمجرد من العوامل
اللفظية وهى من لكنه لكونها زائدة لم يعتبر فمن هذا عرفت ان من الكلمات
عليه ان يقيدها وذلك التجريد يجب ان يكون للاسناد لانه لو لم
يسند اليه شئ لكان بمثابة الاصوات التى حقها ان يتلفظ بها غير
معربة اذ الاعراب لا يستحق الا بعد التركيب المستدعى للاسناد واعلم
انه لو قال بعد قوله للاسناد واقعا بعد اداة الاستفهام او النفى واقعا
لمستقبل لكان احسن ليتناول الكلمين من الابتداء مثال النوع الاول
نحو زيد منطلق فان زيدا مبتدا مجرد عن العامل اللفظية للاسناد
ومثال النوع الثانى نحو اقايم زيد ام انتم فان اقايم اسم مجرد عنه مسند
الى زيد او انتم وهذا المعنى اى التجريد عامل فيهما اى فى المبتدا والخبر
اذ تجريد الاسم للاسناد ومعنى يقتضى الطرفين مسندا ومسندا اليه فوجب
ان يعمل فيهما اما عمل الرفع فى المبتدا فلكونه مشابها بالفاعل من حيث
انهما مسندان اليهما واما عمل ذلك فى الخبر فلكونه مشابها من جهة و
قوعه ثانيا من الكلام اعلم ان المصنف رحمه ذهب الى ان التجريد عامل فيهما
وهو ضعيف لكون التجريد عاملا ضعيفا لانه معنوى والفعل الذى
هو اقوى العامل لا يكون عاملا فى المرفوعين فضلا عن ان يعمل الضعيف

فيهما وقيل المبتدا عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدا وهو ايضا ضعيف
لانه اذا كان الخبر مشتقا قد يسند الى ما بعده مظهرا كان او مضمرا فيلزم
اعمال في المرفوعين اللازم باطل لما مر فالملزوم مثله باطل لان بطلان
اللازم يستدعي بطلان الملزوم واذا كان غير مشتق فالاولى انه لا يعمل
سواء كان متحملا للضمير كما ذهب اليه الكوفيون او غير متحمل له واذا عرفت
هذا فاعلم ان الاولى مذهب سيبويه وهو ان الابتداء عامل في المبتدا عامل
في الخبر ويسمى المرفوع الاول مبتدا ومسندا اليه ومحدثا عنه ويسمى المرفوع الثاني
خبرا ومسندا به ومحدثا وحق الاول اي المبتدا ان يكون معرفة لان وضع الكلام
لانه تخبر عما هو المعلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك
ليحصل الفايدة وقد يجئ المبتدا نكرة مخصصة بوجه من الوجوه لقربها من
المعرفة مثال المبتدا النكرة المخصصة نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان قوله ولعبد مبتدا نكرة مخصصة بالصفة وهو مؤمن وخبره خير من
مشرك فان قيل ان كلامك يقتضي ان يكون رجلا في قولنا رجل عالم قايم
مبتدا لانه تخصص بالصفة وهي عالم وقايم خبره وهذا مما لا يجوز احد
والجواب عنه انه انما لم يجز لانعدام شرط التخصيص فيه وهو ان يقصد بها
واحد مخصص بل كان في معنى العموم وهو غير موجود فيه كذا في شرح الزبنية
وللمبتدا النكرة مخصصات كثيرة ذكر في المطولات فليطلب فيها وحق الثاني
اي الخبر ان يكون معلوما عرف في المبتدا وقد يجيئان اي المبتدا والخبر معرفتين
مثاله نحو الله الهنا ومحمد نبينا لحصول الفايدة لانه انما جاز تعريفها عند

المخاطب

انمى طب لانه اذا كان متصور الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فاحدث
بكلامك تعريفها كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق
ولم يعرف انه زيد امنطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد غير شخص
الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفايدة بحيث وجدته
استقام الكلام قال صاحب الصنو وقولهم الله آلهنا ومحمد نبينا على وجهين
احدهما ان يذكر ذلك تقربا وتبعدا والثاني انه يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد
ذلك فتنزله منزلة من تجحده شيئا لا يعرفه ثم كلامه ثم ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين
فايتهما قدمت فهو المبتدا كما في زيد المنطلق وفي المنطلق زيد فان زيدا في الاول
مبتدا كالمنطلق في الثاني ولا تتعين زيد للمبتدا لدلالة على معنى الشخص والمنطلق
للخبرية لدلالة على معنى النسبي لان المنطلق في قولنا المنطلق زيد على تاويل الشخص
الذي ينطلق زيد ولا يجوز ان يكون زيد خبرا في ذلك الا على تاويل هذا الاسم
فيظهر معنى الشخص في المنطلق والمعنى النسبي في زيد وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر
على المبتدا وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك وعرفت ان مخبرك عن
من يعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدا وزيد خبره وان كان
مقدما اعلم ان الاختلاف في موضع الالتباس فيما اذا كان كل واحد منهما صالحا
لان يكون مبتدا وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جايز بالاتفاق
نحو قوله بنونا ابنوا ابنائنا وبناتنا ابنوهن ابناء الرجال الاباعد لا يلتبس لان المراد
الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنابة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء
والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع وهو اي المعنى الثاني وقوعه اي وقوع المضارع

فتنين

موقعا يصلح ذلك الموقع للاسم ذهب اصحابنا الى انه يرتفع لوقوعه موقع الاسم
وهذا معنى وليس بلفظ وانما عمل الرفع اذ المضارع لما وقع موقع الاسم وقع في اقوى
احواله فيعطى اقوى الحركات والكوفيون على انه يرفع لتعريه من النواصب والجوازم والكسائي
على انه يرتفع لحرف المضارعة وبطلان مذهب الكسائي ظاهر على قوله اذا تامل اعلم انه شرط
وقوعه موقع الاسم وقوعه موقع جنس الاسم لانه يقع موقعا يصلح فيه وقوع اسم الفاعل
وهذا معنى قوله وذلك انك تقول انه تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب
زيد فتوقع الفعل موقع الاسم لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يرتفع الماضي لوقوعه موقع
الاسم لانا نقول العامل يعمل في الكلمة بعد ان كانت مستحقة للاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فلا يعمل فيه والمعنى الثالث عمل الصفة وهو عامل الصفة ان يرتفع لكونه صفة لمرفوع اي الصفة ترفع
وان تنصب وتجر لكونها صفة المنصوب في النصب او لكونها صفة لمجرور في الجر نحو جاءني رجل
كريم فكريم مرفوع بانه صفة لمرفوع ورايت رجلا كريما فانه منصوب لوقوعه صفة لمنصوب
ومررت برجل كريم فهو مجرور لكونه صفة لمجرور وهذا اي لكونها للمرفوع ومنصوب ومجرور
معنى وليس بلفظ هذا عند ابي الحسن الاخفش وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
لكونهما كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار
لرجل هو الجار لكريم وهو الباء وكذا الرفع والناصب في الصفة هو الرافع والناصب
في الموصوف كقولنا جاءني رجل كريم فالرافع لكريم هو الرافع لرجل وهو جاءني
ورايت رجلا كريما فالناصب لكريم هو الناصب لرجل وهو رايت ويحتج
للاول اي لابي الحسن الاخفش بقولهم يا عمر الجواد فانه لو كان المؤثر العامل فيهما
اي في الصفة والموصوف واحدا لما اختلف حكمها اي حكم الصفة والموصوف

وقد

وقد اختلف حكمها لكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية
وقوله الصفة والموصوف كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد مردود بما
فيه من لزوم اعرابين في اسم واحد وهذا مرفوض في كلامهم بدليل انهم
سووا عند الجمع بين الاعراب وبين دليله وهو علامة التثنية والجمع على حدها
في النسبة اليهما فحذفوهما فقالوا في زيدي في زيدان وزيدون فكيف يستوعبون
الجمع بين الاعرابين في اسم واحد والجواب عن يا عمر الجواد ما سبق من ان حرف
النداء اشبه فيه بشبه بالعامل المحقق فكان للموصوف حرفا عاما للصفة فيرتفع
اختلاف حكمها بهذا الطريق واما لزوم اعرابين في اسم واحد فجوابه ان قولنا
الصفة والموصوف كشيء واحد لا عن جهة الحقيقة بل بطريق التشبيه من حيث
ان بينهما امتزاجا ما من حيث انهما كشيء واحد اخذ حكم كلمة واحدة في الحالين
عاملها ومن حيث انهما في الحقيقة شيئان لم يلزم منا ما ذكره من لزوم اعرا
بين في اسم واحد كذا قال صاحب المقاليد وقال صاحب الفصول روي يا عمر
الجواد ظنا انه عجز البيت المشهور الذي هو شعر فاكعب ابن امامة وابن سعيد
باكرم منك يا عمر الجواد فقد سهي اذ الاحتجاج للاخفش في النصب اذ الصحيح
ان يقال ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا
وعمل في الصفة النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا
كما في ذهب امس الدابر لما كان فارغا عن الباب الرابع شرع الآن ان يبين
الخامس فقال الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه اي على شيء معين فان قلت

كان من الجواب عليه ان يقدم الكلام في النكرة على الكلام في المعرفة لما ان النكرة اسبق
على المعرفة كما عرفت في باب ما لا ينصرف وجوابه ان العرب قد تغلب المعرفة
على النكرة في الاحكام فتقول هذا زيد ورجل ضاحكين فتغلبه على الحالية
ولا ترفعه على الصفة تغليبا لجانب المعرفة ورعاية لها واذا عرفت هذا
فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على شيء جنس شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه فصل يخرج النكرة لانها وضعت ليدل على شيء ولكن لا بعينه وهي
الى المعرفة ثم احدها المضمر نحو انا وانت باحد كتين ونحو الكاف في غلامك
بالنصب والجر قال صاحب الصفو قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم
والمخاطب وغيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين المعرفة
والنكرة في انه لا يكون واحد منها نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه
لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لانه رجلا
وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
فصار اخبارك عنه بالمجيء من الكلام التي تقرر له عند السامع معرفة فاذا اضمرته
فقلت ضربته كان ضميرا معرفة لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته حيث انه
لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا اعرف انواع المعارف هو الضمير لانها بمنزلة وضع
اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو
لغيرهما والثاني من اقسام المحمة العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في تعريف العلم هو
ما علق على شيء بعينه غير متناول لما اشبهه فقوله ما علق على شيء جنس شامل
للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة وقوله غير متناول لما اشبهه يخرج

ضمير ح

سائر المعارف

سائر المعارف لان انت يجوز ان يخاطب به عمرو وزيد الى غير ذلك
وقوله الخاص احتراز عما ثنى او جمع او نكر من الاعلام فان العلم اذا ثنى
او جمع او نكر فقد زال عنه معنى العلمية وكذا يدخل عليه حرف التعريف
اذ ذاك لو قصد التعريف كالزيدان والزيدون والثالث من اقسام
المعارف ما فيه اي اسم فيه لام التعريف للجنس ثم الاسم الذي دخل عليه لام
التعريف اما ان يكون المراد نفس الحقيقة فاللام ح للجنس نحو الرجل
خير من المرأة والفرس خير من الحمار والعسل حلو والخل حامض فان
اللام فيها للتعريف الحقيقة بمعنى ان هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة
او يكون المراد فيه فرد ما من افراد الحقيقة فاللام ح للعهد ويجيء لام
التعريف على ستة اوجه اولها التعريف الجنس كقوله ع هم اهلك الناس
الدينار والدرهم والثانية لاستغراق الجنس كقوله تع انه للانسان
لفي خسر وثالثها عوض من المضاف اليه كقوله تع فانظر الى العظام كيف
ننشزها ورابعها الموصول كقوله تع الزانية والزاني وخامسها
زائدة كقوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا وسادسها للعهد وهو على
وجهين احدهما ان يذكر منكر ثم يعاد ذلك المنكر معرفة كقوله تع كما
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وثانيهما ان يكون
للعهد في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان بينك وبين مخاطبك سوق
معهود نحو الرجل كذا اذا كان بينك وبين مخاطبك رجل معهود والرابع
من انواع المعارف المبهم وهو ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم

والمخاطب فرغير سبق ذكره وهو اى المبهم شيآن لانه لايخلو امران يكون مستغنيا
عن الجملة او لا الاول اسمآء الاشارة لهذا وهولآء والثانى الموصولات كالذى
والتى وفروعهما فانها اى الموصولات لاتتم الا بصلة وهى اى تلك الصلة احد امرين جملة
الاربع نحو جآنى الذى ابوه منطلق او خرج ابوه او فى الدار وامامك او
ان تكرمه اكرمك وانما التزم ان يكون الصفة جملة اذ فى كونها مفردة تقريب
من الموصولات فى مواضع كثيرة لانك اذا قلت فى جآنى الذى هو زيد جآنى
الذى زيد بدون هو لفظا او تقديرا يلزم التعريف لامتناع تقدير الضمير
فى زيد وبالتعريف يقع التنافر بين الموصول وصلته فلا ينضم احدهما
الى الآخر فيمتنع حصول الغرض وهو تكميل الموصول بضم الصلة اليه كذا قاله
صاحب المقاليد وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف فى عدم الاستقلال
لها وافتقارها الى الصلة او الصفة ولقائل ان يقول ان هذه الاسمآء
اذا كانت مبنية لما ذكرنا فكيف قالوا فى تثنيتها هذان فى الرفع وهذين
فى غير الرفع كما قالوا فى مسلمان او مسلمين وكذا اللذان واللذين والجواب
عنه من وجهين الاول لانم ان هذان وهذين تثنية هذا على قد مسلم ومسلمين
بل هذان صيغة موضوعة للرفع وهذين صيغة اخرى موضوعة للجر والنصب
كما صاغوا الضمائر فى الاحوال الثلاث والدليل على ان هذان وهذين ليستا
تثنيتين لهذا حذف الالف من هذان وعدم قلبها ياء او واوا الا يرى
انهم قلبوا الف عصا واوا والف رحى ياء فى عصوان ورحيان والجواب
الثانى ان التثنية من خواص الاسم فجيئها ازال شبه الحرف فتعود معربا وعلى

هذا ان النون يكون بدلا من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية
استحقها وان كان الواحد لا يستحقها ونظيره اجرآن فالنون فيه عوض
الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق التنوين لعدم الانصراف والجمع
من اقسام المعارف المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وقيدها لانه
لو اضيف الى احدها اضافة لفظية لم يتعرف المضاف بالمضاف اليه وتعريف المضاف
الى احدها على حسب تعريف المضاف اليه والنكرة ما شاع فى امته اى فى جماعة كرجل
وفرس فانها شاعت فى امتها الفصل الثانى فى بيان التذكير والتانيث اما المذكر
فهو ما ليس فيه تاء التانيث وهى اى تاء التانيث الموقوف عليها اى على تاء التانيث
هاء احترز بهذا القيد عن التاء فى اخت وبنت فان التاء فيهما ليس للتانيث
اذ لا يتوقف عليها بالهاء بل يبدل عن الواو والالف المذكر ما ليس فيه الف
التانيث مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وبشرى وصحرآء وحمرآء واما المؤنث
فهو ما فيه شئ من ذلك اى من تاء التانيث والالف مقصورة كانت او ممدودة
ولم يذكر الياء لقلتها ولاختصاصها بكلمة واحدة وهى هذى
وانما اختصت زيادة العلامة بالمؤنث ولم يحتج المذكر الى ذلك اذ
الزيادة فرع المجرد والمؤنث فرع المذكر فناسب ان يختص الفرع بالفرع
والاصل بالاصل مثال ما فيه تاء التانيث كغرفة ومثال ما فيه الالف
المقصورة نحو حبلى ومثال ما فيه الالف الممدودة نحو صحرآء اعلم ان الاولى
ان يتقدم المؤنث على المذكر لا يقال انه انما قدم على المؤنث لانه المذكر اصل
والمؤنث فرع والاصل بالتقديم اولى من الفرع لانا نقول انما يكون ذلك

امة الله ٢٠٠٢

ان لو كان المراد منهما ذاتهما وانما المراد مفهوماتهما لان البحث في تعريفهما
والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم المؤنث يستدعي التقديم لكون
مفهومه وجوديا ومفهوم المذكر يستدعي التاخير لكونه مفهوما عدميا
ولذا اختار صاحب اللب وابن الحاجب وغيرهما من النحويين تقديم المؤنث
على المذكر وهو اي المؤنث على ضربين حقيقي بالجر والرفع والنصب اما الجر
فعلى البدلية واما الرفع فعلى خبرية المبتداء المحذوف واما النصب فعلى تقديري
الاول او الثاني لعدم التادي الى الحذف بخلاف الرفع فانه مؤد الى الحذف
وهو اي المؤنث الحقيقي الخلق اي ما له فرج كالمراة والجمل والناقة وزينب
وهند وغير حقيقي بالجر والرفع والنصب ايضا وهو اي المؤنث غير الحقيقي اللفظي
اي ما لا يكون له فرج بل يكون بتاء التانيث لفظا او تقديرا كالظلمة او بالالف المقصورة وذلك
نحو البشرى والمؤنث الحقيقي اقوى من المؤنث لكون تانيث الاول تانيثا
في المعنى بخلاف المؤنث غير الحقيقي اذ لا تانيث في معناه ولذا ولاجل ان الجمع
اقوى امتنع جاءهند وجاز طلع الشمس وجوز تذكير الفعل في حقيقي ايضا اذا فصل
بينهما حضر القاضي امراة لان الفاعل اذا بعد عن عامله ضعف قوته في استدعاء
لحوق التاء الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما تغلب في اسماء الذكور نحو
زيد اذا سمي به امراة فانه مع الفعل يجب الحاق علامة التانيث بعامله نحو
قالت اليوم زيد للفرق بين المذكر والمؤنث وتانيث البهائم وان كان حقيقيا
الا انه دون تانيث الادميين اذ الادمي مكرم وذو مرتبة عليها بخلاف البهائم
ولذا اي ولاجل ان تانيث البهائم دون تانيث الادميين جاز سار الناقة ولم

يجز سار المراة والمؤنث اللفظي منقسم على ثلثة اضرب الاول ما فيه التاء
اي تاء التانيث ظاهرة كالغرفة والظلمة او تقديرا كالشمس والنار
والدار فان التاء فيها وان لم تكن ظاهرة الكنة مقدر لظهور التاء المنقلبة
تاء في التصغير وانما قدر التاء دون غيرها اما لكثرتها واما لانها ام العلامات
كذا ذكر صاحب المقاليد والثاني ما فيه الف التانيث ممدودة او مقصورة
كحبلى وبشرى وصحراء وحمراء والثالث ما اقام اللفظي الجمع الا ما فيه
اي الا الجمع الذي فيه الواو والنون حال كون ذلك الجمع المستثنى سالما لمذكر العقلاء
سواء كان واحدة اي واحد الجمع غير المستثنى مذكرا حقيقيا او مؤنثا
حقيقيا مثال ما كان واحده مذكرا حقيقيا نحو جاءني الرجال او جاءت
الرجال وفي التنزيل اذا جاءك المؤمنات ومثال ما كان واحده مؤنثا
حقيقيا نحو قوله تع وقال نسوة فان نسوة جمع المراة وهي مؤنثة حقيقية
وانما اثبت مثل هذا الجمع الذي بغير الواو والنون لانه اي الجمع بغيرهما ناب
التانيث في انه نائب للواحد كالتانيث فانه نائب للتذكير اذ خلق المذكر اولا ثم
المؤنث وقائل ان يقول لم يؤنث الجمع الذي بالواو والنون مع انه
نائب للواحد وجوابه لم يثبت به التانيث الا مع وجه واحد وهو الفرعية
للواحد بخلاف التكسير لان الجمع المكسر فرع للواحد وفرع على الجمع الصحيح فاجتمع في
المكسر فرعيتان ولم يؤنث الجمع الذي بالواو والنون نحو مسلمون لاختصاصه
بمذكور العقلاء ولانه اي الجمع الذي بالواو والنون لم يستانف له اي للجمع بهما
صيغة اخرى بل صيغة المفرد باقية والتذكير هو الاصل بخلاف التانيث فبالنظر الى

بقار صيغة المفرد يجب التذكير وبالنظر الى انه يدل على ما فوق الاثنين بزيادة
حرف الجمع يكتب انه يؤنث فتعارضت الجهات فتساقطا فبقي الاصل وهو التذكير
هذا اى ترك العلامة في المؤنث الغير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسندا الى
ظاهره اما اذا اسند اى الفعل الى المضمر اى الى مضمره فالتأنيث وضمير الجماعة
واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا او النساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت
او انكسرن اما التأنيث فباعتبار اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والناس
والانام والرهط والنفر مذكرا اعلم ان الناس اسم جمع وليس بجمع للانسان
في لفظه لانه لا يجمع هكذا واصله اناس خففت بحذف الهمزة واختلف في الالف
واللام في الناس في انه هل عوض عن الهمزة المحذوفة او لا فعند الجوهري انهما
ليسا بعوضين عنها لانهما لو كانا عوضين عنها لما جاز اجتماعهما معها
لامتناع بين العوض والمعوض عنه اللازم باطل لاجتماعهما بمعنى في قول
الشاعر المنابا يطلعن على الاناس الاميناً فالملزوم مثله وهو كون الالف واللام
فيه عوضين عن الهمزة المحذوفة اذ بطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم وعند غيره الالف
واللام فيه بدل كما في انه فلا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الله ان
يكون كظبية وكذا الرهط والنفر اسما جمع وليسا بمؤنثين بدليل قوله تع تسعة رهط
ولو كانا مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه
يذكر ويؤنث اما التأنيث فكما قال الله تع كذبت قوم نوح واما التذكير فكما قال
الله تع وكذبت به قومك بالتذكير واعلم ان القوم مختص بالرجال دون النساء بدليل
قوله تع لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء ونحو النخل والتمر مما بين به وبين واحدة

التاء

التاء نحو النخل يذكر ويؤنث كما كان مذكرا او مؤنثا في التنزيل نحو اعجاز نخل خاوية
واعجاز منقعر ونخل باسقات اما التذكير فلحكم للفظ اذ اللفظ واحد افاد معنى
الجمع الا انه واحد صورة واما التأنيث فعلى المعنى لان المعنى مع انه واحد فانه
سائر الجمع وتأنيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تأنيث جمع الاشياء وانما لم يجر القياس
ههنا بل ذكر المؤنث وانث المذكر لانهم احتاجوا للفرق الزيادة وهي للمذكر اولى
لخفته ولان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا
لحق المذكر لم يلحق المؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لان المذكر اسبق فاحتيج الى التأنيث اولا
واما الواحد والاثنان فجاريا على القياس لانه ذكر المذكر وانث المؤنث تقول ثلث نسوة
في المؤنث وتقول ثلثة غلمة في المذكر وكذا في التنزيل ثلث ليال وثمانية ايام فاذا جاء
وزن العشرة اى من العشرة اسقطت التاء من العشر مع المذكر لانه الاول مذكر فلو لم يحذف
منها التاء لاجتماع علامتا التذكير لكون اثبات التاء من الثلثة الى العشرة علامة
للتذكير واثبتها اى التاء من العشر مع المؤنث اذ الاسم الاول مؤنث فلو اسقطت التاء
من العشرة لزم اجتماع علامتي التأنيث لانه سقوطها من الثلثة الى العشرة علامة للتأنيث هذا
في غير الواحد والاثنين واما في الواحد والاثنين فقد سلك مسلك القياس الا انه غير
الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحد نحو ثلثة عشر رجلا في المذكر وثلث عشرة امرأة
بكسر الشين عند بني تميم او سكونها عند اهل الحجاز لئلا يلزم توالي اربع حركات واحد عشر رجلا
في المذكر واحدى عشرة امرأة في المؤنث واثنا عشر رجلا في المذكر واثنتا عشرة امرأة
في المؤنث والبناء مبنيا على الفتح لما مر الا اثني عشر فانك تعربه مسلمين لانه جعل كالمضاف
بدليل حذف النون على ثبت انه كالمضاف اعرابه وهو الوجه لانه وجود الاضافة من خصائص

ما هو اصل في باب الابدال واما شرط الثاني فمعنى لوقوعه غير المتمكن وهو النون وعلى الحركة
لعروض البناء وعلى الفتح لتمكن كلمة الفصل الثالث في التوابع وهي اي التوابع خمسة
اضرب الاول التاكيد والثاني صفة والثالث بدل والرابع عطف بيان والخامس عطف الحرف
وجه تسمية هذه الخمسة توابع ثبوت الاعراب فيها بواسطة المتبوع واما خصر فيها لان
الثاني الخ اما ان يكون مقصودا بالنسبة وحده دون الاول او لا فان كان الاول
فهو البدل لانه هو المقصود والمبدل منه في حكم التنحية فان كان الثاني فلا يخ اما ان يكون
مقصودا بالنسبة مع سابقه او لم يكن فالاول هو العطف بالحرف اذ المعطوف والمعطوف
عليه مقصودان بالنسبة والثاني لا يخ اما ان يكون بقاء مقصودا بالنسبة ويجيء الثاني للدلالة
على معنى حاصل في نفسه او فيما تنسب اليه اولا والاول الصفة نحو رجل ظريف ابوه والثاني
فلا يخ اما ان يكون لتقرير امر السابق في النسبة او في الشمول اولا فان كان الاول فهو
التاكيد وان كان الثاني فهو عطف البيان لانه للايضاح فقط الا على انه يدل على معنى
في السابق فان الصفة وان كانت توضحه ايضا ولكنها للدلالة على معنى في المتبوع
لا للايضاح فقط هذا ما ذكره صاحب الابانة وقد قال صاحب المفاليد وجه الحصر
ان التابع لا يخ ان يكون مقصودا للحكم اولا والاول وهو التاكيد والثاني لا يخ
من ان يكون منبئا اولا فالاول ان كان مشتقا فهو الصفة والا فهو عطف البيان والثاني
لا يخ من ان يكون بواسطة حرف اولا والاول فهو العطف بالحرف والثاني هو البدل وقد
علم بدليل حصر ما حد كل واحد منها اما التاكيد فمختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه
ولا يجوز في النكرة لا يقال جاءني رجل نفسه لان التاكيد للتخصيص والتعيين والنكرة
دالة على الشيوع والعموم فبينهما تقابل خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ذلك

فيما

فيما اذا كان محدودا نحو تمت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان
ان يقام في بعضها فاذا قيل كلها صح المعنى الذي لاجله وضع التاكيد وهو ازالة
التجوز وتحقيق المعنى في نفس السامع فانشد واقد صرت البكرة يوما اجمعا
وهذا شاذ عند البصريين واعلم انه في اطلاقه نظر اذ التاكيد غير مختص بالمعرفة
على الاطلاق بل اذا كان بغير النكرة فمجاز في النكرة ايضا نحو جاءني رجل نفسه الثاني
بلفظ الاول فلا يلزم للتقابل ويكون ايضا التاكيد بالنكرة نحو جاءني زيد زيد وجاء
ذلك ليفيد وبذلك ما ذكرنا من تحقيق المعنى في نفس السامع وهذا الضرب يجري في
المفرد من الاسم والفعل نحو زيد زيد لائم وضرب ضرب زيد وانه انه زيد منطلق
وفي الجملة اسمية كانت او فعلية نحو زيد زيد منطلق زيد منطلق وقام زيد قام زيد ويكون
التاكيد بغيره اي بغير النكرة نحو جاءني زيد نفسه وجاز ذلك ايضا لما ذكرنا واما
كلا وكلتا وكلهم واجمعون واكتعون وابتعون وابصعون فانها للتاكيد المذكرين
نحو جاءني الرجلان كلاهما والقوم كلهم اجمعون واكتعون وابتعون وابصعون
وكلتا للتاكيد المؤنثين نحو جاءتني المرأتان كلتاهما فالشرط لجواز التاكيد بكلا
وكلتا ان يكون قيام الحكم باحد المفردين ممكنا كالمجيء في جاءني الرجلان كلاهما
وان لم يكن ذلك ممكنا فالتاكيد ممتنع فلذا امتنع نحو اشتركت الرجلان كلاهما
لان الاشتراك لا يصح من واحد والسر فيه ان التاكيد انما يفتقر اليه اذا احتمل الكلام
ثبوت العكس واذا اكد بكل يجب ان يكون المؤكد مما يقع الحكم ببعضه نحو قرأت الكتاب
كله وحكم اجمع كحكم كل تقول قرأت الكتاب اجمع وقبضت الرجال اجمعين ولا تقول جاءني
زيد اجمع واكتعون من قولهم كتع اي تم وهو يجيء تابعا لاجمعين لانه اشتقاق

اجمعين بين فتقديم التبيين المعروف اولى وقد جاء القوم اكثرهم وليس
بالاعراف والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات هذا الحد يتعقض بالحال
لان الحال يدل على بعض احوال الذات مع انها ليست بصفة وقيل في تعريفها تابع يدل على
معنى في متبوع هذا من غير تقييد فقوله تابع خرج الخبر لانه غير تابع مستقل ولكن
التوابع داخل فيه فيقوله على معنى في متبوع خرج الجميع ولكن الحال داخل فيه فيقوله
من غير تقييد يخرج الحال لانها يدل على هيئة فاعل او مفعول وهي اي الصفة اما فعل او المراد
بالفعل ههنا ما يكون صادرا من افعال الجوارح كالقيام والقاعد او حلية وهي كل
صفة ظاهرة على شيء مدركة بالبصر كالطويل والاسود او غريزة وهي كل صفة لا تدرك
بالبصر كالفهم والعقل والكريم او سببية كهاشمي وبصري اذ بصير بالسنة صفة واما الوصف
باسماء الاجناس فانما يتأتى اي لا يمكن الوصف باسماء الاجناس الا بوسيلة ذو
اي بواسطتها اذ بدونها يلزم المحال كخو رجل مال وامرأة سوار فلهذا توصلوا
بها اي الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار فصح لهم
اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان هذا الغرض لم يحصل
صاحبة لجنيه في غير هذا المعنى الا ترى انه صاحبا قد يجيء بمعنى الرفيق كقولك مررت برجل صاحبك
حبيبك او رفيقك فلما اجتلبت هذه الكلمة للوصف باسماء الاجناس والموصوف
اما نكرة او معرفة لم يجز الا مضافة الى الاجناس ولا يضاف الى المضمر والعلم لانهما
معرفة وما يضاف اليهما يكون معرفة فلا يستقيم اذ ذاك وصف النكرة واما قولهم
انا يعرف ذا الفضل من الناس الا ذو وفاء ذو انما جاز اضافتها الى الموصوف بالام نحو مررت بغير
ذي مال لانه نكرة في الاصل فكانه اسم جنس فاجيز اضافتها اليه مع كونها معرفة اذ التعريف

ما كان باول احواله بل الجنسية موجودة فيه بخلاف العلم والمضمر وهو اي ذو يثنى
عند ان يكون للموصوف مثنى ويجمع عند ان يكون جمعا ويذكر اذا كان الموصوف مذكرا
او يؤنث اذا كان الموصوف مؤنثا فيقال رجل ذو مال ورجلان ذوا مال في الرفع ورجلين
ذوي مال في النصب والجر ورجال ذوو مال في الرفع ورجال ذوي مال في الجر والنصب وامرأة
ذات مال وامرأتان ذواتا مال في الرفع وامرأتين ذواتي مال في الجر والنصب ونساء ذوات
مال في الرفع وذوات مال بالكسر في الجر والنصب كلمات فانها بالكسر فيهما واما التثنية والجمع
فكلمات ومسلمون وكل صفة تتبع موصوفها مذكرا او مؤنثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا
وتثنية وجمعا واعرابا اي رفعا ونصبا وجرا بالنصب فاطبة على التمييز في قوله تتبع
موصوفها وقوله اذا كانت اي الصفة فعلا اي مثل موصوف ظرف لقوله تتبع اي
الصفة تتبع الموصوف اذا كانا فعلا له جميع ما ذكرنا في المتن اذ الصفة لكونها هي
الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف اذ الظريف هو زيد وجب ان يدخل عليها ما يدخل
على الموصوف من الافراد والتذكير والتانيث والجمع وغير ذلك مما في المتن لانه شيء
الواحد لا يكون واحدا وجمعا في حالة واحدة وشعابعا ومخصوصا فيها واما حكم
الاعراب فانه الصفة لما كانت لعين الموصوف من حيث المعنى وجب ان ينصب عليها عمل
العامل الواحد في توافقه البنية في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف فاما
اذا كانت الى الصفة فعلا لسببه اي لسبب الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه فانها اي الصفة الكائنة
فعلا لسببه تتبع اي الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب اي في الرفع والنصب والجر
فحسب اي لا تتبع الصفة التي كانت فعلا لسبب الموصوف في غير هذه الاشياء لانها لما جعلت
صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة له في هذه الاشياء

رعاية اللفظ ولم تكن تابعة له في البواقي وهي للافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث بل كانت حكمها حكم الفعل لانها مسندة الى ظاهر بعدها فكما ان الفعل اذا اسند
الى ظاهر بعده مفرد سواء كان المسند اليه الواقع بعد الفعل مفردا او مثنى او مجموعا على الصحيح
فكذلك حال الصفة مع ما بعدها وكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان فاعله مذكرا او تانيثه
اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك حال
الصفة بالنسبة الى ما بعدها فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم
وبرجلين قاعد غلامهما وبامراة قايم ابوها بخلاف النحمة السابقة فانها في الصفة
ليست من جهة نسبتها الى ما بعدها فحكم برعاية المطابقة بينها وبينه ايرد على
عدم المطابقة بينهما في غير النحمة الاتقتا قوله تع ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم
اهلها فان الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكر لامؤنث لما فرغ من الصفة
شرع في البدل فقال البدل على اربعة اوجه احدها بدل الكل من الكل ان كان مدلول
البدل مدلول المبدل منه بمعنى ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه لان
لان كان مدلوله على مدلول المبدل منه لان مدلول اخاك في نحو قولنا رايت
زيدا اخاك ليس مدلول زيد لغة الا انهما يصدقان على ذات واحدة وثانيها بدل
البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزءا من مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
فان راسه بدل من زيد وهو بعضه بعضها وثالثها بدل الاشتمال اذا كان بين البدل والمبدل
منه تعلق في غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على
العكس وذلك كما ورد في التنزيل يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه واعجبني زيد ضربه او علمه
والمراد من الاشتمال اشتمال معنى الكلام عليه اذ معنى سلب زيد ثوبه انه مشتمل على نسبة

السلب

السلب على الثوب فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا
جيد وقال بعضهم انما سمي بدل الاشتمال لان الاول مشتمل على الثاني وقال بعضهم
انما سمي بدل الاشتمال لان الثاني مشتمل على الاول وكلاهما ليس بمستقيم لان غلامه
في قولك ضرب زيد غلامه بدل من الاشتمال مع انه ليس مشتملا على الغلام عليه ورابعها
بدل الغلط ان يكون بينهما تعلق اصلا كمررت برجل حمار وسمي بدل الغلط وان كان
المبدل منه غلطا اذا الغلط سببه وسموا المسبب باسم السبب وذلك كثير ويحتمل ان يكون المراد
بالغلط المغلوط منه اي بدل من المغلوط بذكره والغرض من ذكر هذا البدل تعليم
التدارك من الغلط فانك تريد شيئا فسبق لسانك بذكر شيء آخر فتتدارك
بذكر مقصودك وما قلناه من وجه الانحصار على الاربعة المذكورة فانه قبل
هذا الحصر غير جامع لجميع اقسام البدل لان بدل الكل من البعض خارج عنه نحو نظرت
القمر فلكه فان فلكه بدل من القمر بدل الكل من البعض وبجوا عنه بمنع الجواز لانه لا يسري
عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لانم انه يكون هذا البدل بدل الكل من البعض
فلم لا يجوز ان يكون بدل الاشتمال لان الفلك مشتمل عليه فظاهر انه كذلك فيكون
داخلا تحت الابدال الاربعة لا خارجا عنها وعطف البيان هو اسم غير صفة
يجري مجرى التفسير قولنا اسم تنبيه للمقصود وغيره وقولنا غير صفة يخرج الصفة
وقولنا يجري مجرى التفسير يخرج ما سوى المعرف لانه غير جار مجرى التفسير مثاله نحو جاءني
ابو عبد الله زيد ابو عبد الله قولنا اذا كان مشهورا بالكنية قيد بقولنا او جاءني
زيد ابو عبد الله فقط والفرق بين عطف البيان وبين البدل ذكرنا في المطولات
فليطلب فيها والعطف بالحروف العطف تسعة الاول الواو فانه للجمع المطلق اي

من غير ترتيب نحو جاءني زيد وعمرو ومما يدل على ان الواو للجمع المطلق من غير
ترتيب قوله تع خلق الموت والحيوة فانه قدم الموت على الحيوة مع انها
في الخارج قبل الموت لان الغرض نفس الجمع دون الترتيب والثاني الفاء
وهو موضوع للترتيب اي للجمع فيه الترتيب من غير مهلة اي لا تخلل
بين الاول والثاني فعل والى هذا اشار ادى بقوله مع التعقيب مثاله
نحو جاءني زيد فعمرو وبغير جاءني عمرو وبعد مجئ زيد اي لم يصدر عمل اخر
حتى جاءني عمرو وانما قلنا اي لا تخلل بين الاول والثاني فعل ولم نقل
زمان لانه يجوز ان لا يتخلل بينهما فعل وان كان بينهما زمان كثير قوله تع
ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة وخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما ولا يرد النقض بقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها
بأسنا فان مجئ البأس انما يكون قبل الاهلاك فلا يكون الفاء للترتيب لانه
مجمول على الحكم بمجئ البأس فكانه معنى اهلكناها فحكمنا بانه البأس جاءها
ولا ريب في كون الاخبار بحكم مجئ البأس بعد الاهلاك والثالث ثم وهي
موضوعة للترتيب اي للجمع فيه ترتيب مع التراخي مثاله نحو رأيت زيدا ثم
عمرا فثم يكون رؤيتان والدليل على انها للتراخي عدم جواز ادخالها على
الجزاء لان الجزاء لا يتراخى عن الشرط فان قيل ان قوله للترتيب منقوض
بقوله تع وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى لان الاهتداء
قبل التوبة والايمان والعمل الصالح واجيب عنه بالحمل على دوام الاهتداء ولا شك
ان دوام الاهتداء بعدها والرابع او وهو موضوع لاحد الشيئين او الاشياء

وتوضيح

وتوضيح للمصنف رحمه الله من توضيح ابن الحاجب رحمه وهو قوله او لاحد الامرين
لانه خرج عنه او التي لاحد الامور ويمكن ان يقال بانه اذا كان لاحد الامور يصدق
عليه لاحد الامرين فلا يلزم المحذور لكن التغيير اولى كذا في شرح الزبدية مثال او التي
لاحد الشيئين نحو جاءني زيد او عمرو ومثال او التي لاحد الاشياء نحو جاءني زيد
او عمرو او بكر وغير ذلك ويقال انها اي انه او وضعت للشك في الخبر هذا تنبيه
عنه على ان الشك في الخبر غير لازم اذ قد يكون المتكلم غير شاك بل يكون مبهما على
السامع كما قلت جاءني زيدا او عمرو وانت تعلم ان المجاء زيد ولكنك
تأتي بكلمة او ليبهم على السامع ويقال انها للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرو وقد
امرته بضرب احدهما لا على التعيين ولم يجز ان يضربهما جميعا فليس في ذلك
شك بل الخبر لانه اشك لا يكون الا في شيء موجود ولم يكن هناك شيء موجود
ويقال انها موضوعة للاباحة في الامر يجوز نحو هذا او ذاك وجالس الحسن
او ابن سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير انه لو جالسهما معا لم يكن
عاصيا كما لم يكن عاصيا لو جالس مع احدهما فحال التخيير اذا امتثال
لا يكون الا بالاقدام على احدهما والخامس ام التي للاستفهام سواء كانت
متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك او منقطعة نحو ازيد عندك
ام عندك عمرو وانها اي الجملة لا بل ام شاة بمعنى بل اهي شاة اعلم ان
ام المتصلة انما تكون قرينة للهمزة حتى تفيد امعا معنى اي نحو ازيد عندك
ام عمرو اي ايهما عندك ولا يقع لهذه الاربعة الا بعد الاستفهام والمنقطعة
انما يستأنف بعدها الكلام وهي يقع بعد الاستفهام وغيره التعيين لانه وضعها

والخبر لا يكون الا مستفهما عنه

ان تأتى كالاضراب عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية واذا قلت
ازيد عندك واستفهمت عنه يجب المسؤل عنه بل او نعم ثم ظهر لك انه الذى تظن كونه
عند المسؤل عنه عمرو لا زيد فاعرضت عن استفهامك عن زيد وشرعت الى انه
تستفهم عن عمرو فقلت ام عندك عمرو وهذا بمنزلة بل عندك عمرو واذا قلت
لانها لابل ام شاه فكانك رأيت جثة من بعيد فظننت انها ابل وقلت انها ابل
ثم عرض لك شك فيما اخبرت به فاعرضت عن الاخبار وقلت مستفهما ام شاة
بمعنى بل اهى شاة واعلم ان ذكر الجملة بعد المنقطعة الواقعة بعد الاستفهام
لازم خوف اللبس لانك لو لم تقل ام عندك عمرو وبل تقول ام عمرو لالتبس
بام المتصلة ولا يلتبس فى الخبر فلم يكن ذكر الجملة لازما وات دس لالى للنفى
بعد الاثبات اى لنفى ما وجب لا قبل نحو جاءنى زيد لا عمرو ولا يجئ بعد النفى
لا تقول ما جاءنى زيد لا عمرو لانك لم توجب للاول شيئا فتنفيه والسامع
بل وهى موضوعة للاضراب عن الاول والاثبات للثانى منفيا كان الاول
او موجبا مثال الموجب نحو زيد بل عمرو ومثال النفى ما جاءنى زيد بل عمرو ونفى
الاول اضربت عن نسبة المجئ الى زيد واثبت لعمرو فى الثانى وجهان احدهما
انه لا يكون معناه بل جاءنى عمرو وهى للاضراب عن نفى مجئ زيد الى اثبات
مجئ عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل جاءنى عمرو وهى لبيان من نسب اليه
عدم المجئ اقول او قدم مثال النفى لكان اقوى اولى نظرا الى البديهة وهى
اللف والنشر على الترتيب والثامن لكن وهى وضعت للاستدراك
وهى اما ان يعطف بها المفرد على المفرد او الجملة فانه كانت الاولى كان بعد النفى

لانها وضعت للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فى النفى والاثبات
واذا عطف المفرد لم يكن بعد ما نفى لان المفرد لم يكن بعد ما نفى واذا لم يكن
عمرو ابعد ما النفى وجب ان يكون قبلها نفى ليحصل المغايرة بينهما نحو ما جاءنى
زيد لكن عمرو وما رأيت زيدا لكن عمرو او ان كان الثانى يجوز ان يكون بعد
النفى وان لا يكون نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولم يقم زيد لكن عمرو قام واذا
تقرر ذلك فاعلم ان قوله للاستدراك بعد النفى على اطلاق ليس بجيد والصواب
ان يقال ولكن للاستدراك بعد النفى ان كانت لعطف المفرد على المفرد و
الفرق بينهما اى بين الاستدراك والاضراب انك تبطل بالاضراب الحكم
السابق نحو جاءنى زيد بل عمرو فانك بالاضراب تبطل الحكم السابق وهى الجئ
وانك بالاستدراك لا تبطله اى الحكم السابق نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو فانك
بالاستدراك لا تبطل الحكم السابق وهو عدم المجئ والتاسع حتى بمعنى الغاية
نحو ضربت القوم حتى زيدا وقيد بقوله بمعنى الغاية لانها لو كانت ابتدا
ئية لا يكون ما بعدها عاطفة وكلامنا فى العطف وينبغى ان يكون ما بعدها مما يصح
دخوله فيما قبلها والفاء فى قوله فلا يجوز جواب الشرط المحذوف وتقدير
الكلام اذا كان الامر على ما قلنا فلا يجوز ان يقال جاءنى القوم حتى حمارها
لا يجوز جاءنى القوم وحمارها وقوله لانه الحمار لا يكون من جنس القوم تعليل
لقوله فلا يجوز وهذا غير مذكور فى المتن فى اكثر النسخ وفى بعضها مذكور
فلهذا اشرحناه الفصل الرابع فى بيان الاعراب الاصلى وغير الاصلى الكلام مدار
اى مدار الكلام على ثلثة معان وفى قوله الفاعلية والمفعولية والاضافة

جاز الرفع والجر الثاني اولى وجه الجواز وجه الاولوية وقد سبق غير مرة
فالرفع في الاصل للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف اليه وذلك لان الفاعل
اقوى من المفعول لانه غير مستغن عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص
الفاعل الذي هو اقوى بالرفع الذي هو اقوى الحركات لانه يحصل من الشفتين
ويحتاج في النطق الى تحريك هو عضوين واختص المفعول الذي هو فضلة
بالنصب الذي هو فضلة واما المضاف اليه فانه ما بينهما لانه فاعل في المعنى مرة
ومفعول اخرى فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب على كاليقع
التوافق والتنث كل وماسوى ذلك اى سوى الفاعل والمفعول والمضاف اليه
ملحق بها اى بما ذكر منها على سبيل التشبيه والتقريب فالملحق بالفاعل اى الذي يلحق
بالفاعل خمسة احدها المبتدا والخبر اى خبر المبتدا فانها ملحقان بالفاعل على
اما الاول فمن جهة كونه مسندا اليه واما الثاني فمن جهة كونه جزءا ثانيا
من الجملة كالفاعل والثاني خبرا ان وهو ملحق بالفاعل من حيث انه جزء ثان
من الجملة والثالث اسم كان وهو ايضا ملحق به من حيث انه مسند اليه كان
الفاعل والرابع اسم ما ولا التي بمعنى ليس والخامس خبر لا التي لنفي الجنس
وهذان مشابهان بالمشبهة بالفاعل على الاسم ما ولا فانه مشبه بايس ليس
وهو مشبهة به واما خبر لا فانه مشبهة لخبر ان وهو مشبهة اى بالفاعل من
كونه جزءا ثانيا من الجملة والمفعول خمسة الاول المفعول المطلق والثاني المفعول به
والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه وقد مر تحقيقه
والملحق به اى بالمفعول سبعة الحال والتمييز والمستثنى المنصوب فانها ملحقات

بالمفعول في كونه

في كونه فضلة مثله وقيد المستثنى بالمنصوب لانه لو كان مرفوعا او
مجرورا لا يكون ملحقا به وخبر كان اى من جملة الملحقات بالمفعول خبر كان
وهو ملحق به من حيث انه يجئ بعد المرفوع واسم ان واسم لا التي لنفي الجنس
فانها مشبهات بالمفعول لان اخبارها اذا كانت مشبهة بالفاعل يكون اسماؤها
مشبهة بالمفعول وخبره ما ولا عند الحجازيين وهو ايضا مشبهة به من حيث
انه يجئ بعد المرفوع والجر الاصلي للمضاف اليه اما بالحرف او بالاضافة المعنوية
لما مر واما غير الاصلي فانه اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك درهم وكفى
بالله شهيدا نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين او
او بالاضافة اللفظية والاصل حسبك درهم وكفى الله شهيدا او بزيادة
حرف الجر في المنصوب نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين
او بالاضافة نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في التقدير منصوبا
كما في مثال الاول او مرفوعا في المثال الثاني واعراب الفعل غير حقيقي كله
اذ ليس فيه اى في الفعل فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة بل بمشابهة الاسم
وقد يقال الاعراب على ضربين صريح وغير صريح فالصريح اى الاعراب الصريح
اما بالحركات او بالحروف وقد ذكر الاعراب بالحركات او بالحروف في صدر الكتاب
وغير الصريح اى الاعراب غير الصريح انما يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص
من الاعراب او ما ذاك اى كون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص الا في المضمر الاسري
ان انت وضع للمرفوع واياك وضع للمنصوب ولا وضع في اللفظ ولا نصب اى
ولا نصب فيه وقد سبق انه الاعراب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيلزم من ذلك

١٥٥
١٤٤

انه لايكون اختلاف الصيغة اعرابا ولذا قلنا انه المضمر مبنية وانه اختلف
صيغته في احوال الاعراب فاذا قلت هو خارج فهو مبني غير انه كناية
عن اسم مرفوع نحو زيد ولاجل هذا سمي ضمير مرفوعا لما كانت المضمرات نائبة
مناب الاسماء الظاهرة في الرفع والنصب والجر احتيج الى تمييز ما وقع نائبا
عن مرفوع عما ناب عن منصوب او مجرور وصيغ لكل صيغة ولم يميز بينهن
بالاعراب لما فيهن من سبب البناء الذي ذكرنا قيل فحصل من اختلاف الصيغ
الدلالة على ما يدل عليه الاعراب وهذا نوع من الاعراب لكن حد الاعراب انتفى
فلذا عبر عنه بالاعراب غير الصريح وهي اي المضمرات على ضربين متصل بتحرك والرفع
والاول اولى وهو اي الضمير ما لا ينفك عن اتصاله شيء فلا يلزم تعريف
الشيء بنفسه حيث عرف المتصل بالاتصال لان المراد بالمتصل المصطلح وبا
الاتصال العرف اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت وهو اي
الضمير المتصل على ثلثة انواع احدها المرفوع وثانيها المنصوب وثالثها المجرور
كل منها اي من المرفوع والمنصوب والمجرور بارز الا مرفوعه فانه اي المرفوع يجيء
مستكنا ايضا كما يجيء بارزا وغير المرفوع لا يجيء مستكنا لعدم شدة الاتصال
بعامله المرفوع وذلك الاستكنان اما ان يكون لازما اي لا يكون الفعل
الا مسندا اليه او غير لازم اي لا يكون الفعل مسندا اليه تارة والى غيره تارة
اخرى واللازم اي الاستكنان اللازم في اربعة افعال وهي افعل على صورة
امر المخاطب وافعل على صورة المتكلم وحده ونفعل على صورة المتكلم مع الغير
وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر وقيد به لانه لو كان للغائبة لم يكن الاستكنان

لازما

لازما نحو تضرب هذا فهذه الافعال كلها مسندة الى ما استكن فيها فانت
وانا ونحن اقول قوله المذكر مستدرك لان قوله للمخاطب يغني عن ذكره وغير
اللازم اي الاستكنان الذي لا يكون لازما في الماضي المذكر نحو فعل وفي المضا
رع المذكور نحو يفعل وكذا المؤنث ايرد تانيثها نحو فعلت وتفعل فان الاستكنان
في هذه الافعال غير لازم نحو ضرب زيد يضرب زيد وضربت هند وتضرب هند
قدم زيد ضرب وهند ضربت او تضرب وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة فاذا رفعت بها اي باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اسما ظاهرا
بقيت هذه المشتقات فارغة اي حالية عن الضمير نحو زيد ضارب غلامه او مضروب
غلمانه او حسن وجهه واذا لم يرفع بها وجد فيها الضمير نحو زيد ضارب او مضروب
او حسن والضمير المنفصل كالمظهر اي كالاسم المظهر في استقلاله في انه يمكن
التلفظ به ابتداء اي من غير ضميمة شيء نحو هو زيد وانت او حسن اما قام
او نحن عارفون وهو اي الضمير المنفصل كالمتصل يكون للمرفوع نحو هو فعل كذا
والمنصوب نحو اياك اكرمت وللمجرور له اي للمتصل لان الضمير انما يقع موقع
مظهره ومظهره لا ينفصل عن الجار لانه اما حرف او مضاف ومن المعلوم
عدم وقوع الفصل بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه كذلك
المضمر لا ينفصل عن الجار والمرفوع والمنصوب فان المظهر بها ينفصل عن عامله او عدد
الفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا اما المنفصل فانها اربعة وعشرون
لفظا لانها اما مرفوع او منصوب والمرفوع منها اربعة المنفصلة اثنتا عشرة انا نحن انت
بالفتح انت بالكسر انتما انتم انتن هو هي هما هم هن اعلم انه انا موضوع ليكون

وقد صحت هذه النسخة على نسخة الشارح المحقق

كناية عن المتكلم واصله انه بدليل قولهم في اللغة الثانية المشهورة انه فعلت
كذا بدون الالف لفظا وقد يوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى كخوانه وقد
الحق الالف في الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني
ولا يجوز ان يقرا بدون الالف في البيت لانه لو قرا بدونه يلزم ان يكون الشعر
غير موزون وانا نحن فانه جمع انا غير لفظه كالنساء للمرأة وكذا قيل في التثنية
والجمع وانما امتنع التثنية والجمع من لفظ انا لاقتصار التثنية والجمع الى انضمام بعض
الى بعض من جنس كرجلان ورجال وههنا لا ينظم المتكلم الى المتكلم بل ينظم الاغاب
او مخاطب نحو انا وزيدا وانت ولا يجوز ان يقال انا وانا فعلنا
فيمتنع من لفظه ويبنى نحن لانه من المضمرات وقد قلنا انه مبنية وعلى
الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الضم لانه اقوى الحركات وهو بالدلالة على
الاثنين وما فوقهما قد قوي فناسب ان يعطى اقوى الحركات واما انت فانه للضمير
انه والتاء للخطاب ووضع ان المشاركة المخاطب المتكلم في كونه المشاهدة دالة
عليهما وزيادة التاء للفرق بينهما واختص الزيادة بالمخاطب لانه بعد المتكلم
لكونه منتهى الكلام وايضا ما فيه زيادة بالتاء خير اولى حركته لالتقاء الساكنين
واما اختلاف حركتي المذكر والمؤنث لرفع اللبس واختصاص المذكر بالفتحة ليرجح
المذكر لان الفتحة خير من الكسرة واما انتما وانتم فالقياس فيهما ان يقال انتا
وانتوا لان الالف علم التثنية والواو علم الجمع في الرفع الا انهم تركوا القياس
لانهم لو قالوا انتا وانتوا لزمهم ان يقال هو هوا هوا وكان يودي الى
اجتماع حرفين متحركين واجتماعهما مستثقل وغير المتحرك ضعيف فهربوا

عن هذه المستثقل وابدلوا من واو هوا ميما لان الميم من مخرج الواو ثم اجروا
انتما على طريق واحد فقالوا انتما انتم وضربتما وضربتم وضم ما قبل الميم فيهما
وانتما لان الميم ثقوية فجعلوا الحركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الثقوي
اتباعا واشتركوا في التثنية بين المذكر والمؤنث ولم يشتركوا في الجمع جريا على
طريق المظهر وقالوا في الجمع المؤنث هن وانتن ولم يجيوا بالالف والتاء
ليكون المخالفة واقعة بين الفواتح والاصل اعني المضمر والمظهر وخصوا النون لكونها
علما للجمع في جرين وضربن وشتمت لان اصلها بمن وانتمن بدليل وجود
الميم في التثنية فقلبت الميم نونا كما قلبت الميم من النون في عنبر ثم ادغم واما
المنصوبة منها فانها كذلك اي كالمرفوع في كونها اثنا عشر اياي واياتا
واياك واياكِ بالفتح في الاول والكسر في الثاني اياكما اياكم اياكن اياه
اياها اياهما اياهن اعلم ان في اللواحق اياياه الباء والنون والكاف
والهاء اشكالا ولذا كثر اختلاف العلماء فيها واسد المذاهب واوضحها
ما ذهب اليه سيبويه وجمهور البصريين وهو ان اياه اسم مضمر وما اتصل به حروف تبين
على احوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب والغائب والحاظ لهن في الاعراب
والدليل على انه مضمر وليس بمظهر انه في جميع الاحوال منصوب الموضع وليس في اسماء
الظاهرة اسم يلزم النصب الا ما كان مضافا نحو ذات مرة او مصدر الخو
سبحانه وليس اياه واحد منها فلما لزم النصب كل دوم انت واخواته بالرفع
دل على انه اسم مضمر مثله فاما في المنصوب كانت في المرفوع واذا ثبت انه
اسم مضمر كانت الكاف اللاحقة به حرفا مجردا عن معنى الاسمية للمخاطب كالواو

في انت وانتما فانها حروف اجماعا وانما قلنا انه حروف مجردة للمخاطبة
لو كانت اسما كانت لها مواضع من الاعراب لكن ليس لها موضع منه فلا يكون اسما
اما الرفع فلانه الكاف وليس من ضمائر المرفوع واما النصب فلانه لا ناصب
واما الجر فلانه اما بحرف الجر وليس هنا حرف الجر ليكون مجرورا به واما باضافة
اياه اليه واضافة اليه ممتنع لانه قد قام الدليل على انه اسم مضمر وهو لا يضاف
وعلم مما ذكرنا فساد قول الخليل انه اسم مضمر مضاف الى الكاف وقول ابي
اسحاق الزجاج انه اسم ظاهر مضاف الى ما بعده باطل وقال جماعة من الكوفيين
ان الضمير ما بعد اياه وايا حرف زائد لا يعتمد عليه وهذا ايضا فاسد لان الشيء
لا يعتمد بما هو اكثر منه لان المعتمد وهو المقصود والعماد وانما يجيء لاجله
وفي المعلوم ان يكون مقصودا على حرتبة ما جيء به لاجله واللفظ قالت المعتمد فيلزم
ان لا يعتمد بشيء هو اكثر منه واما النجاء عن تمسك من قال انه مضمر مضاف الى
ما بعده لوقوع الظاهر موقع هذه الحروف بالجر محلا فيما حكى عن بعض العرب
اذا بلغ الرجل الستين فاياه اياه الشواب فهو آفة فشاذ لا عتداد به وعدد
الفاظ المتصلة ثلاثة وعشرون لانها اما للمرفوع او المنصوب او المجرور والمرفوعة
منها اي من المتصلة احد عشر فعلت فعلنا فعلت بالفتح وفعلت بالكسر
فعلتما فعلتم فعلتن تفعلين فعلا فعلوا فعلن وانما جعل الضمير المتصل
في نحو فعلت على حرف واحد لمخالطة الفعل ويصير كاحد اجزائه ويستدل
بذلك على شدة امتزاج الفعل بفاعله وانما اختيرت التاء للمتكلم والمخاطب
مع ان الاولى ان يجيء بحرف اللين لانهم قصدوا تحريك هذا الضمير لقوته لكونه

ضمير فاعل ولكونه اسما والاصل في الاسماء الاعراب والاصل فيه الحركة لما مر
في صدر الكتاب والحركة مستثقلة على حروف اللين والتاء شبيهة بها فتجب
فحركت بالضم لمجانسة الواو والمخالفة بين حركتي المتكلم والمخاطب للفرق وتعين
الضم للمتكلم لقوته لدلالة على المذكر والمؤنث وجميع ما ذكرنا من زيادة الميم وضم
التاء وحذف الواو وتشديد النون في انتما وانتن جاز في فعلتما فعلتن
وفعلتن لتنحط المتصلات في سلك المنفصلات والالف في فعلا للتثنية والواو
في فعلوا للجمع ولم يعوض عن النون فيها وانما تعوض منها في فعلتما وفعلتم والاصل
فعلتمو ليحصل الفرق بين المسكن والبارز فالالف في فعلا للتثنية لتسكن
في زيد فعل والضمير البارز في فعلتما للتثنية البارز في فعلت والبارز لظهوره
اعلى حاله المسكن فلا يلزم من التعويض ههنا في التعويض هناك ولم يسووا
في التثنية بين المذكر والمؤنث مع انهم سووا بينهما في المخاطب لانهم قد امكنهم
الفرق في التثنية الغيبة بالجام التاء نحو فعلتا وامتنع ذلك في الخطاب لانه
قد زيدت التاء للخطاب فلو زادوا تاء اخرى يلزم اجتماع التاءين وهو مستكره
فهذا حكم الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب المسكن
كزيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذلك ضمير المخاطب والمتكلم الواحد والجمع
نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتميز هذه الافعال بالزوائد التي كانت
معتقبة في صدره فتقول في الغائبين يضربان وفي الغائبين يضربون
كما قالوا ضربا ضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا حركة الاعرابية
النون وفي الغائبتين تضربان ولم يلحقوا اخره التاء لان التاء في اوله يغني

عن ذلك وفي الجمع يضربون كما قالوا اضربن ويقولون في تثنية المخاطب وجمعه
بضربان وتضربون وفي المخاطبة تضربين ويلحق الياء باخوه علما لضمير المؤنث
اذ المذكر في اوله علم الخطاب ولا يمكن ان يزاد تاء اخرى لاجتماع الزيادتين
المتماثلين فجاؤا بالياء لانها علم المؤنث في هذي وفي تثنيتها تضربان
ولم يفرق بينها وبين تثنية المخاطب كما لا يفرق في الماضي ضرورة وفي جمعها
تضربن كما تقول يضربن في الغائبات وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حروف المضارعة
في صدوره يغني عن ابراز الضمير ويؤمن من الالتباس والمنصوبة منها اي
من المتصلة اثنا عشر اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها
اكرمهما اكرمهم اكرمهن ولفظ المجرور كلفظ المنصوب للاتحاد بين لفظهما
وقد سبق في صدر الكتاب الا ان ياء المتكلم في المنصوب يلحق له نون عماد نحو
ضربني صيانة للفعل عن دخول الكسرة وفي المجرور لا اي لا يكون للمجرور نون
عماد الا في منا وعني وقدني وقطني لكثرة دورها على ألسنتهم وهن على
السكون بسبب اتصال ياء المتكلم لهن وتاء للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله
اي ما قبل المتكلم ساكن في المرفوع لانه ضمير الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو لم يسكن ما قبله في المرفوع يلزم وجود ما ليس في كلامهم وهو توالي اربع
حركات متواليات في كلمة واحدة ويكون ما قبله في المنصوب باقيا على حاله ولا يسكن
ما قبله لو كان متحركا لانه ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال واذا
اتصل بالفعل تقول في المرفوع اكرمت واكرمتا واكرمنا ودعوناه ورميناه واعطيناه
وتقول في المنصوب اكرمني اكرمنا ودعانا ورمانا واعطانا خاتم الكتاب

اي من الباب الاول خاتم الكتاب

108

وكما يضمر المعمول للايجاز عند دلالة دليل عليه يضمر العامل عند دلالة
دليل عليه فاضمر معمول العامل في زيد يضرب فانك اضمرت فاعل الدلالة
لالة زيد المذكور قبله والفاعل معمول الفعل وذلك اي اضمار العامل
في السماعية قليل منه اي من اضمار العامل اضمار ان واقعة بعد الحروف
الستة وقد سبق ذكرها ومنه اضمار ان مع فعل الشرط ايجاز لكونها
مقارنة بفعل الشرط فيما يجاب بالفاء الا ما استثني منه وكذا قد سبق
ذكرها ومنه اضمار رب بعد الواو والفاء وبل واعلم ان المصنف رحمه
الله ورد اللف والنشر تبيانا لانه ذكر اولا اضمار رب بعد الواو ثم اضمارها
بعد الفاء ثم اضمارها بعد بل فورد مثال الاول بقوله كي تقول ان عمرو بلدة لالتزام
خالية زوراء مغيرة جوانبها اي رب بلدة وعليه اضمار رب بعد الواو نحو
روية وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب قاتم الاعماق ومثال الثاني قول
امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تميم محول اي رب مثلك
ومثال الثالث بقوله وقول الآخر بل بلد ذي صعد واصباب اي رب بلدة ذي صعد واصباب
الكوفيين على ان الاسم الواقع بعد ما مجرور بالواو لكونها نزلت منزلة رب والبصريون
على انه مجرور برب مضمرة بعد ما لكثرة الاستعمال وفي ذلك اي ومن اضمار العامل
اضمار كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان عملهم خيرا
فجزاؤهم خير قد نص سيبويه في جواز اربعة اوجه الاول رفعهما والثاني نصبهما والثالث
الاول ورفع الثاني والرابع رفع الاول ونصب الثاني الوجه الثالث اقوى الوجوه لان
الاول ورفع الثاني على تقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة

حرف الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها
في الاغلب جملة اسمية والوجه الرابع اضعف الوجه وهو رفع الاول ونصب الثاني لانه لابد
من تقدير عامل فيهما وهو كان وهو اما تام او ناقص وتقدير التام ضعيف لانها
قليلة الاستعمال وما قل استعماله ضعيف حذفه فتعين تقدير الناقصة فيلزم كثرة
المحذوف واما نصب الثاني فبتقدير كان لكن حذفه بعد الفاء على غير قياس بخلاف المبتدأ
وتقديره ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والوجه الاول والثاني متوسطان في القوة
والضعف لان احد الجزئين من واحد منهما جار على القياس والخبر الآخر غير جار عليه
واما الوجه الاول فلانه رفع الثاني على القياس وهو حذف المبتدأ واما رفع الاول
فباضمار كان وهو ضعيف كما مضى في الوجه الرابع وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خيرا واما الوجه
الثاني فلان نصب الاول على القياس السابق في الوجه الثالث واما نصب الثاني فضعيف كما في
الوجه الرابع والتقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذه الشامية لا تضمر
الا مع شيء آخر كما ذكر قبل لانه الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا عند تحقق دليل يدل عليه
وما يدل على اضمار ان المصدرية وان الشرطية فيما ذكرنا والذي يدل على اضمار ت
في الامثلة المذكورة وهو الواو والفاء وبل لانها لما اشتهرت في كلامهم
بقيامها مقامها صارت دليلا على اضمارها واما الله لافعلن بالجر فشاذ لعدم شيء يدل على
اضمار حرف الجر وان نصب الله على حذف الجر وايصال الفعل اليه بكونه جنسا والعينية لا تضمر الا
بدليل الحال او بدليل ما سبق من الكلام فمن الاول اي اضمار القسمية بدليل الحال قولك للمتهيئ
للسفر مكة وقولك للمتهيئين للهلال والله باضمار يزيد في الاول واضمار ابصر وافي الثاني
اي اضمار القسمية بدليل ما سبق من الكلام قوله تع قل بل ملة ابراهيم حنيفا بنصب ملة باضمار

تتبع لدلالة قوله تع كونوا هودا او نصارى عليه لانه معناه اتبعوا ملتنا لا ملة
ابراهيم وبل للاعراض عن ذلك وقد نصب الاسم بعده فيدل على ان التقدير بل نتبع ومنه
اي ومن الثاني فعل هذا فعلت زيدا برفع زيد باضمار فعله اي فعل بدليل ما سبق
من الكلام وهو من فعل هذا على ذلك لانه سؤال عن شخص فعله فلا بد من تقدير فعل فيدل زيد
في الجواب ليكون الجواب مطابقا للسؤال والاضمار في القسمية بدون ذلك الا بدون
دلالة الحال او ما سبق من الكلام لا يجوز وقرينة هذا اي من الثاني الاضمار على شريطة
التفسير لانه الدلالة عليه اي على الاضمار على شريطة التفسير لفظ ايضا اي كما ان الدال على
الاضمار في القسم الثاني لفظا الا انه اي الدال من الاضمار على شريطة التفسير يعقبه
اي يتأخر عنه والدال على الاضمار في القسم الاول ما سبق من الكلام ثم ان تفسير العامل المضمر على شريطة
التفسير اما بلفظ مع معناه كما في زيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته ولا يجوز ان يكون
منصوبا بالفعل المؤخر عنه مشتغلا عنه بضميره لانه مفعول وليس لضربت الا مفعول واحد
واما بمعناه نحو زيدا مررت به بمعنى جعلت على طريق زيدا ذو مررت الشخص شخص يدل على
جعله على الطريق ويمتنع ان يفسر مررت لانه لا يعمل النصب وهو واسطة لانه فعل لازم
ولا واسطة في زيد في مثالنا او بلازم معناه نحو عمرا ضربت غلامه بمعنى اهنت عمرا
لان ضرب الغلام مستلزم لاهانة السيد ولا يجوز ان يقدر ضربت قبل عمرا اذ ضربت
الغلام لا يدل على ضرب سيده والرفع في هذه الصور احسن وان كانت النصب كثيرا
لا يستعمل لعدم الحاجة مع الرفع الى الاضمار يحتاج الى التفسير تمت بالاقتضاء

بعون الله الملك الفتاح فقد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الجليلة
على يد اضعف العباد الحاج سليمان ابن الحاج احمد القاضي في شهر ذي القعدة
لسنة خمس وسبعين والف من هجرة من له العز والشرف

بلکہ استرسن اگر سن عدد دیلی ایاتی

جملہ اپتی تحیک الیتی یوز التمش التی

بیکی در وعدہ بیانندہ بیکی داخی وعید

بیکی در امر عبارت بیکی نہی تہدید

بیکی امثال وعبر در بیکی اخبار وقصص

اولدی یشیوزی حلالیلہ حرامہ مختص